

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



# البحث عن الكرامة

ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة

# البحث عن الكرامة

ورقات تحليلية حول قضايا الهجرة

## المؤلفون

خالد طبّاي

نعيمّة الفقيه

هالة المؤدّب

هاجر عرايسية

إن محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ

# الفهرس

1. من إبطا الاحتجاج الاجتماعي إلى المشروع الهجري غير النظامي: دراسة  
سوسولوجية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير  
النظامية ..... خالد طبابي 03
2. وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدين  
نعيمة فقيه ..... 26
3. "نفاذا إلى العدالة أم بحث عن الكرامة"! ..... هالة المؤدب 44
4. العنف المسلط على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس  
هاجر عرايسية ..... 57

# من إحباط الاحتجاج الاجتماعي إلى المشروع الهجري غير النظامي: دراسة سوسيولوجية حول العلاقة السببية بين الاحتجاج الاجتماعي والهجرة غير النظامية

خالد طبابي

## مقدمة

تُجمع تقارير مراكز البحث العلمية والمنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية والمقالات الصحفية على أنّ البحر الأبيض المتوسط أصبح مسرحاً للمآسي والقصص الإنسانية منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث حاول العديد من البشر الهجرة بطريقة غير نظامية عبر المتوسط لكن هذه الرحلة ارتطمت بنهاية تراجيديّة حيث غرقت العديد من القوارب في قلب المتوسط ممّا أسفر عن فقدان العديد من أرواح البشر. ورغم خطورة هذه المغامرة، فهي لم تمنع الشباب التونسي من مواصلة الحلم بالخلاص الاضطراري من واقع مغرق في الفقر والإقصاء والهميش، فظلّ هذا الحلم قائماً حتى بعد مرور أكثر من 8 سنوات من مسار انتقالي لازال مرتبكاً وهشّاً. كما تجدر الإشارة بالقول أنّ عديد الخبراء والمناضلين والحقوقيين أكدّوا على مراجعة السياسات الحكومية، لكنّها، ومن المؤسف حقاً إنّها ظلّت محافظةً على نفس الخيارات بل وزاد وقعها حدّة لينجم عنها تراجع وكساد اقتصاديين، ونستشف ذلك من

خلال بعض المؤشرات التقنية على غرار تعمق أزمة البطالة وتدهور الدينار وغلاء المعيشة وهشاشة المرافق الصحية والتعليمية العمومية والبنية التحتية بأغلب ولايات الجمهورية، وخاصة المناطق الداخلية، ممّا زاد في استفحال التفاوت بين الطبقات والجهات، وهذه المعطيات الأخيرة وإن كانت بصفة عامة ومختصرة، فهي كانت سببا مباشرا في تنامي وصعود حركات الاحتجاج الاجتماعي خاصة بعد ثورة 14 جانفي 2011 والتي تطالب بفتح آفاق للتشغيل والحرية والديمقراطية والتنمية الجهوية... لكن قابل هذا الحراك الاحتجاجي الانكسار واليأس، ومع سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية غدّت هذه المعطيات أذفاق الهجرة غير النظامية خاصة لدى فئة الشباب.

من جهتنا لا يمكننا أن نُغفل العوامل السببية وهي مقترنة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولا يمكننا كذلك أن نتجاوز التحليلات التي فسّرت ظاهرة الهجرة بالعوامل الثقافية والسياسية، لكن يسعى هذا المقال إلى البحث عن الطريف (الجديد)، وتحديد العلاقة السببية بين الهجرة غير النظامية والحراك الاجتماعي والاحتجاجي، فقد لاحظنا بأنّه كلّما تتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية إلّا ويتمّ كسرها إمّا بعود لم تتحقق، أو كانت الاستجابة الحكومية في غير انتظارات المحتجين، أو تمّ إحباطها عن طريق محاكمات للمحتجين أو تجريّمهم، ليأتي بعد هذا الإحباط موجات من الهجرة. وبالتالي يسعى هذا المقال إلى تفسير الهجرة غير النظامية ربطا بديناميكية الاحتجاجات.

## الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

### الإشكالية

دائماً، يبحث الشباب وكلّ الفئات عن مكانة اجتماعية مرموقة، لكن هذه المكانة في المجتمع التونسي لم تتحقق لدى غالبية الفئات قبل منعرج 14 جانفي 2011، فاخترت أغلب الفئات وخاصة فئة الشباب صحبة تيارات سياسة ونقابية وحقوقية معارضة آنذاك الخروج للمطالبة بتغيير نمط الحكم، كما يأتي هذا الاحتجاج الشعبي بعد تحركات سابقة وأهمها انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، وذلك بهدف تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، لكن الشعارات التي ناضل من أجلها الشباب ذات 17 ديسمبر 2010 وآمن بها مساء 14 جانفي 2011، وواصل النضال من أجلها حتى بعد سنوات من تاريخ الثورة في أماكن وأزمنة متعددة تبخّرت وسط السياسة والحكومات المتعاقبة، فاخترت الشباب بعد هذا الإحباط طريقاً آخرًا نحو تحقيق الحظوة الاجتماعية الغائبة والتي حلّت محلّها حالة من الهشاشة النفسية\_ الاجتماعية الناجمة عن الفقر والإقصاء والتهميش، وكان هذا الطريق هو الهروب عبر المتوسط، حيث اعتبره الشباب نافذة نحو تحقيق حلمه.

بناءً على ما تقدّم، يمكننا طرح الإشكالية الجوهرية لهذا المقال كالآتي:

إلى أيّ مدى يمكن اعتبار الحراك الاحتجاجي خاصّة في كلّ من الحوض المنجمي، وتطاوين، وسيدي بوزيد وقبلي والقصرين وجزيرة قرقنة

وخاصّة من بعد سنة 2011 والذي ارتطم باليأس والإحباط مما غدّى مشاعر الخيبة لدى الشباب عاملا حساما في انخراط الشباب في المشاريع الهجرية غير النظامية وتجديد موجاتها؟

## الفرضيات

بناءً على الإشكالية سالفة الذكر، وما تفرّع عنها من أسئلة، وربطاً بالتقاليد السوسولوجية أثناء البحث، وهي تأسيس فرضية أو فرضيات عمل لاختبار ما أثّرناه من أفكار موجّهة ومن تساؤلات جوهرية. سنقدم فرضية عمل مفادها:

إنّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي عصفت بالمجتمع التونسي، وتحديدًا بعد سنة 2011، وتنامي وصعود حركات الاحتجاج، وارتفاع مشاعر الإحباط والخبطة كان مناخا طاردا للشباب، فكلّما ترتطم الاحتجاجات الاجتماعية باليأس والإحباط وتقابلها الانكسار السياسي كلّما تزايد موجات الهجرة غير النظامية وتتوسع الشبكات المحليّة للتهجير بمناطق لم تكن خزّنا هجريا ولم تكن بؤرا طاردة.

## الطريقة الكيفية

سنعتمد خلال هذا المقال الطريقة الكيفية عن طريق درس بعض الحالات من الشباب الذين عاشوا الحراك الاجتماعي والاحتجاجي بعد الثورة بكلّ من سيدي بوزيد، وقبلي وتطاوين والريديف، والقصرين وجزيرة قرقنة، ولم تتحقق مطالبهم وشعاراتهم فاخاروا طريق الهجرة غير النظامية، فدراسة حالة شخص واحد في كلّ منطقة كفيلا بأنّ

تجعلنا نخلص إلى نتائج علمية دقيقة، "فالاستقراء التحليلي تجرّد عن طريق دراسة الحالة الواحدة تلك الخصائص التي تعدّ أساسيّة ثمّ تقوم بتعميم هذه الخصائص. الاستقراء العددي يجرّد عن طريق التعميم، والاستقراء التحليلي يعمّم عن طريق التجريد. ويتمثّل الاستقراء التحليلي في دراسة الحالة، وهذا ما يشرحه عالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودونبقوله: "توجد أوضاع خاصّة تبرز فيها ضرورة اعتماد الطرق الكيفيّة لأسباب تتعلّق بالميزانيّة والسرعة في إنجاز البحث، ومن الأمثلة البحث الذي قامت به كوماروفسكي (MirraKomarovski)، حول تأثير البطالة على موقع رب الأسرة داخل أسرته، فشملت المعاينة عددا ضئيلا من الحالات. وبالرغم من ذلك استطاعت الباحثة أن تصل إلى تفسيرات مقنعة. هذا المثال يبيّن أنّ دقة المعاينة وعمقها وكثافتها يمكن أن تعوّض ضمن حدود معيّنة بالطبع عن ضيق مداها. كما يبيّن هذا المثال أيضا أنّ تحليل الحالات يخضع للمبادئ نفسها التي تخضع لها الدراسات الكميّة."<sup>1</sup>

## تقنية البحث: المحادثة نصف الموجهة (Entretien Semi directif)

اتجهنا في البحث الميداني إلى استخدام تقنية المحادثة نصف الموجهة، وذلك للقيام بالمحادثات التفهيمية، لنفهم كيف عاشوا تفاصيل الحراك الاجتماعي والهجرة؟ أي حيثيات وملابسات الحراك والقرار، وكيف

<sup>1</sup> إبراهيم (عبد الله)، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء،



أصابتهم مشاعر الخيبة والإحباط؟ وفيما يفكر بعد الإحباط؟ وغيرها من الأسئلة التفهيمية، وسبب الاختيار هو أنّ الباحث يعد دليل المقابلة في هذه التقنية مسبقا، وفي نفس الوقت حرّ في طريقة طرح السؤال ولكنّ الموضوع يظلّ محددًا، كما يمكنه طرح أسئلة جديدة إذا كان المستجوب، يقول شيئًا مثيرًا للاهتمام أو إذا لم يفهم الباحث ما يعنيه المستجوب، وهذا ما يمنح معلومات أكثر تفصيلا، فهي تمنح حرّية للباحث من ناحية وتمنح فرصة لمناقشة مواضيع قد تكون غير مخطط لها مسبقا من ناحية أخرى.<sup>2</sup> وبالتالي تمنحنا هذه المقابلة فرصا أكثر لفهم حيثيات وملابسات الحراك الاجتماعي والقرار والرحلة الهجرية وفهم عوامل الطرد والجذب.

### عيّنة البحث

نسعى في هذا المقال إلى دراسة حالات، فلامح العينة قد اخترناها حسب متطلبات الموضوع، وهم شباب عاشوا الحراك الاحتجاجي الاجتماعي الذي قابله اليأس ثمّ اختاروا الانخراط في الهجرة غير النظامية، وتوزع العيّنة كالآتي:

شخص واحد من كلّ منطقة: ولاية سيدي بوزيد، قبلي "جمنة"، تطاوين، قفصة "الرديف" والقصرين "الماجل بلعباس" و صفاقس " جزيرة قرقنة" وتراوح أعمارهم بين سنّ 20 و 45 سنة، ومن جنس الذكور ومن مستويات تعليمية مختلفة من الابتدائي إلى الجامعي، كما تختلف

<sup>2</sup> Debret Justine, « Les différents types d'entretiens » [www.scribbr.fr](http://www.scribbr.fr), Le 08/06/2019, a 16 :27 h

تجارهم كانت في الحراك الاجتماعي أو في طريق العبور، فهناك من هاجر عبر المتوسط والآخر عبر الحدود البرية المغربية الاسبانية، ومنهم من نجح في الوصول والآخر أحبط وأخرتمّ ترحيله قسريا، وهذا التنوع والاختلاف ما هو إلاّ زيادة لإثراء نتائج البحث. كما سنعرف بكلّ مستجوب في هوامش المقال.

### نظريات الهجرة: النظريات السوسولوجية

نقدم في هذا العنصر سبب اختيارنا للتحليل بالنظريات السوسولوجية بدل النظريات الأخرى، فعموما في النظريات الاقتصادية التي فسرت ظاهرة الهجرة نجد أربعة نظريات كبرى، وهي النظرية النيوكلاسيكية، أو ما يمكن أن نطلق عليه بالاقتصاد الكلاسيكي المجدد، ونظرية الاقتصاد الجديد للهجرة، نظرية السوق المزدوجة للشغل (La théorie du double marché du travail)، ثمّ نظرية النظم العالمية (La théorie des systèmes mondiaux)<sup>3</sup>. وهذه النظريات فسرت ظاهرة الهجرة، لكن لها حدودها حيث لم تتطرق إلى عوامل الجذب والدفع بعمق، فقد اكتفت بالتحليل الكلاسيكي ولم تحلل كثيرا دور الهياكل المجتمعية والرأسمال الاجتماعي وسياق الحراك الاحتجاجي في صنع القرار، حتى وان حللت فهي لم تعمق محتوى التحليل، كذلك النظريات السياسية والنظامية (Systémiques)، تستند أغلب السياسات الهجرية منذ القرن

<sup>3</sup>Mabrouk (Mehdi), *Voiles et Sel, Culture, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie*, Les Editions Sahar, 2<sup>ème</sup> édition, Tunis, 2012, P 19,20

العشرين على مسلّمة تعتبر غير قابلة للتغيير، على أنّ الهجرة هي امتياز وليس حقّ، فهذا النموذج الذي تستند إليه السياسات الهجرية مبنيّ على الاحتياجات الاقتصادية لبعض البلدان، وبالتالي فهي موجّهة أساساً نحو سوق الشغل، وعلاوة على ذلك فهي تستند أيضاً إلى مبدأ السيادة الوطنيّة في مسائل السياسات الهجرية،<sup>4</sup> تتنوّع أيضاً مجموعة النظريات المقترحة لتفسير الهجرة الدوليّة التي تعكس تعقيد الظاهرة من ناحية وإدماجها من ناحية أخرى، فيعتمد المنهج النظامي *une approche systémique* إلى وضع تصوّر لنظام الهجرة كمجموعة من البلدان المرتبطة بتبادلات الهجرة التي تتشكّل ديناميتها إلى حدّ كبير من خلال عمل الشبكات المختلفة التي توحدّ الجهات الفاعلة في الهجرة على مستويات مختلفة من التجميع، لذلك تستخدم مجموعة من المتغيّرات الكليّة والجزئيّة.<sup>5</sup> كما يدرس هذا المنهج حركات الهجرة في نظام ينطوي على حركة التدفقات المختلفة بين المصدر والأصل: أذواق المهاجرين، ولكن أيضاً تدفق السلع والخدمات والأفكار،<sup>6</sup> وبما أنّ الهجرة تخلق فضاءً موحدًا *espace unifié* تشمل كلاً من منطقة الأصل ومنطقة المقصد، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام أو المنهج النظامي لفهم هذه الهجرة وأسبابها وعراقيلها. ولكن أهمّ العوائق التي منعت استخدام

<sup>4</sup>Piché (Victor), *Les théories de la migration*, Editions Ined, Paris 2013, P 44

<sup>5</sup>Mabrouk (Mehdi), *voiles et Sel...* opcit, PP 30\_31

<sup>6</sup>Piché (Victor), « *Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs* », Dans POLPULATION, Vol 68, N : 1, 2013, PP 153\_178, P 14

المنهج النظامي بشكل مكثّف هو الافتقار لبيانات شاملة ومقارنة وعدم توفّر البيانات المتعلقة بالهجرة الدوليّة لبعض البلدان. تجدر الإشارة قولا أنّ النظريات السياسية والنظامية لم تتطرق هي أيضا إلى عديد المسائل ذات العمق المجتمعي والاجتماعي، أما النظريات السوسولوجية تسعى إلى التوسع في تفسير هذه الظاهرة، فهي تجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكنها تثير الاستنتاجات عن طريق التعمق في عوامل الجذب والدفع، وملابسات وحيثيات القرار والموقف العائلي وتحليل شبكات الهجرة، وتحاول إدراك الدور الهام الذي تلعبه الحلقات المجتمعية ودوائر صنع القرار، كما تحلل هذه الظاهرة عن طريق مناهج من علم النفس الاجتماعي كنظريات التحفيز Les Théories des motivations ونظريات التوقعات والقيم<sup>7</sup>: Les théories des attentes et des valeurs، فميزة هذا المنهج السوسولوجي هو قراءة مسرحية mise en scène للمشروع الهجري<sup>8</sup>.

---

<sup>7</sup> Piguet (Etienne) «Les théories des migrations, synthèse de la prise de décision individuelle», Revue européenne des migrations internationales, Vol 29\_ N : 3, 2013, PP 141\_161, P 148

<sup>8</sup> Mabrouk (Mehdi), *Voiles et Sel...* opcit, P 27

## الفصل الثاني: الاحتجاجات الاجتماعية وأدفاق الهجرة غير النظامية

### 1. وصف عام للاحتجاج الاجتماعي حسب الأصول الجغرافية للمستجوبين

يكون مفيدا ومعرفيا أن ننطلق بوصف عام لحركات الاحتجاج بكلّ من المناطق السالفة الذكر، وذلك لفهم مسرحة الاحتجاج وكى نخلص إلى استنتاج مفاده أنّ هذه الحركات ارتطمت بالإحباط، الشأن الذي غدّى أدفاق الهجرة غير النظامية. عموما تصاعدت حركات الاحتجاج جزاء " فشل المنوال التنموي السائد إلى حدّ الآن والذي وقع اعتماده في إطار تطبيق برنامج إصلاح هيكلية سنة 1986 طبقا لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المكلفة بنشر الاختيارات النيوليبرالية التي وقع تصميمها في إطار ما يسمى "بوفاق واشنطن"<sup>9</sup>. وبالتالي السياسات الاجتماعية الهشّة هي التي كانت مسببا أساسيا في تنامي وصعود حركات الاحتجاج. فقد شهدت تونس في تاريخها المعاصر أطول انتفاضة وهي انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 حيث "تساءلت وسائل الإعلام عند اندلاع الأحداث

<sup>9</sup> البدوي (عبد الجليل)، "الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس، من أجل بديل تنموي"، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

سلسلة قضايا الإصلاح 36، 2017، ص، ص103\_61، ص 62

هل تكون أحداث الحوض المنجمي هي بداية قلب الأولويات ودخول تونس منطقة الزوابع الخطرة بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية والمحروقات وانعكاسات الإصلاحات الهيكلية على الأمن الاجتماعي لشرائح واسعة من التونسيين".<sup>10</sup> فقد كانت المطالب اجتماعية واقتصادية بالأساس، لكنها تعرّضت إلى القمع البوليسي، الذي انجر عنه وقوع عديد القتلى والجرحى وارتفاع عدد المساجين ومحاصرة سياسية وإعلامية وأمنية بالمنطقة، ولكن هذا لم يُدمّر الروح النضالية تماما، بل تواصلت الاحتجاجات الاجتماعية وانخرط الحوض المنجمي في ثورة 14 جانفي 2011، لتتصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي من جديد، فقد أفادنا خليل<sup>11</sup> كالاتي " شاركت في الاحتجاجات من 2008 إلى الآن (2019)، أكثر الاحتجاجات الي تصير على ثلاثة حاجات: التنمية، التشغيل والانقطاع المتكرر للماء... ونشارك بصفتي فاعل سياسي وبطال في نفس الوقت..." فمن خلال هذه الشهادة، نستخلص القول بأن المطالب الاجتماعية المرفوعة منذ سنة 2008 لازالت عالقة ولازال شباب الجهة رفقة تنظيمات سياسية ونقابية وحقوقية معارضة يناضل من أجلها. كما كانت انتفاضة الحوض المنجمي هي البذرة التي ألهمت التحركات الاحتجاجية القادمة من فريانة والصخيرة وبنقردان وأخيرا مساء 17

<sup>10</sup> طبابي (حفّظ)، *انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)*، الدار التونسية للكتاب، 2012، ص 7

<sup>11</sup> محادثة أجريت يوم 09 جوان 2019، على الساعة 11 صباحا، مع خليل شاب من الرديف يبلغ من العمر 27 سنة، فاعل في الحركات الاجتماعية وفاعل سياسي، مستوى تعليمي ثانوي وله شهادة تكوين مهني، وله محاولة في الهجرة غير النظامية خلال جانفي 2019، عن طريق الحدود البرية المغربية الاسبانية لكنها أحبطت.

ديسمبر 2010 بسيدي بوزيد، حيث عمّ الاحتجاج وتوسّع على أغلب مناطق الجمهورية مما أسفر عن سقوط شهداء وجرحى، لكنها انتهت بإزاحة نظام استبدادي حكم البلاد لمدة 23 سنة، وعلى الرغم من إزاحة نظام لم يتمكن من تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية فإنّ الاحتجاج لم يتوقف خلال 14 جانفي 2011 بل تواصل إلى حدّ هذا التاريخ (2019)، وكانت أغلب المطالب تنموية الأساس، ونذكر على سبيل المثال بعض الاحتجاجات في السنوات الأخيرة: " ففي سنة 2015 احتج معلمو مدرسة الغابة السوداء في الرقاب على الوضع الصحي بالمدرسة خاصّة بعد وفاة تلميذة، كما طال الاحتجاج على الوضع الصحي منطقة السعيدة أيضا وذلك بعد وفاة تلميذة بسبب إصابتها بمرض التهاب الكبد الفيروسي، كما احتج أهالي أولاد دلالة للمطالبة بتحسين البنية التحتية للطرق الجبلية، شهدت كذلك منطقة أولاد زيد ببئر الحفي مظاهرة تُطالب بإطلاق أشغال المنطقة السقوية، كذلك احتج الفلاحون بسيدي بوزيد وطالبوا بعدم إغراق السوق بالخرفان المهريّة من ليبيا، كما احتجوا على رداءة الأعلاف التي تسببت في نفوق عدد لا بأس به من الخرفان...."<sup>12</sup> كما عمّ الاحتجاج حينما أقدم الشاب " رضا اليحياوي على الانتحار بولاية القصرين خلال جانفي 2016 والتي كانت فتيلاً أُجّج القصرين وكانت انطلاقة لسلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية في كافة معتمديات الولاية ومن بعدها جميع ولايات

<sup>12</sup> السحباني (عبد الستار)، مع مجموعة فريق عمل. "الاحتجاجات الاجتماعية في تونس. سنة 2015"، المنتدى

التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرصد الاجتماعي التونسي، 2015، ص، ص 220، 221.

الجمهورية وكانت أغلبها مطالبة بالتشغيل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ليصبح التشغيل عنواننا بارزا للحراك الاحتجاجي في الجهة"، أمّا في مطلع سنة 2017 شهدت "معتمدات منزل بوزيان وسوق الجديد والمزونة وبئر الحفي مسرحا لعدد التحركات المطالبة بالتنمية والتشغيل وتحسين البنية التحتية وتوفير مياه الريّ والماء الصالح للشرب..."، كما عاشت ولاية تطاوين منذ شهر أفريل لسنة 2017، " على صفيح ساخن اتسم بتصاعد نسق الاحتجاج وارتفاع مستوى الاحتقان والغضب، أين قام المحتجون بغلق جميع الطرقات الرئيسية للمدينة وتلك المؤدية إلى حقول إنتاج البترول لينطلق الأهالي إلى منطقة الكامور في غياب الاستجابة الحكومية لمطالبهم أين تمّ قطع الطريق على كلّ القادمين والمغادرين إلى حقل الغاز... ليبقى هذا الاحتجاج من أبرز وأهم الاحتجاجات الاجتماعية خلال تلك الفترة، وقد شهد نهاية شهر ماي من نفس السنة حركة تصعيدية على إثر زيارة وزير التشغيل للمعتصمين تمّ خلالها التوجه نحو محطة ضخّ البترول ومحاولة إغلاقها ليتدخل الأمن ويستعمل القوّة المفرطة والغاز المسيل للدموع لتنتهي المواجهات بوفاة أحد المعتصمين على خلفية صدمه من قبل سيّارة أمنية، ليحتدّ الاحتقان والغضب بالجهة... ليجد هذا الاحتجاج طريقا إلى الحلحلة بوساطة اتحاد الشغل وانتهت باتفاق لقي رضاء جهوي خلال جوان 2017"<sup>13</sup>، ولكن هذا الاتفاق لم يمنع من توقف الاحتجاجات

<sup>13</sup> السحباني (عبد الستار)، مع مجموعة فريق عمل، "الاحتجاجات الاجتماعية بتونس، 2016 و2017"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرصد الاجتماعي التونسي، 2017، ص، 336، 349، 384، 383.



الاجتماعية بالولاية والمتواصلة إلى اليوم والتي تطالب بالتنمية والتشغيل والصحة والعدالة الاجتماعية الخ، عموما يمكن القول أنّ الشعور بالغبن والإقصاء كانت محركا أساسيا لتنامي وصعود حركات الاحتجاج، فقد قال وليد<sup>14</sup> موضّحا هذا الشعور وسبب انخراطه وتأسيسه لحراك الكامور: "أنا واحد من ناس كشاب، وقت إلي سمعت بالبترول خارج لفرنسا... وأحي بطالة وتمهيش من الدولة، نمشي لولاية ولا بيرو تشغيل يقلولي مغمش خدمة، وخيرنا ماشي لغيرنا اعتصمنا..." كما أفادنا أحمد<sup>15</sup> أحد المستجوبين بولاية سيدي بوزيد كالاتي: "ديما يخزرونا عباد من ورا الجبل عباد من ورا البلايك، هذاكة علاش حتى عملنا ثورة حبو يشوهوها بالسيف، يحبو يفسخوه اسم الثورة"، أيضا صرّح لنا سمير<sup>16</sup> أحد المبحوثين من ولاية القصرين \_ معتمدية الماغل بالعباس \_ قائلا: "نحب نعيش، لتوة عمري 24 سنة ما حسيت روعي عشت حتّى نهار" فهذا الشعور بالاحتقار يولد حتما صراعا قصد البحث عن الاعتراف، فحينما يشعر الفرد بأنّه فاقد لأهميته في المؤسسات الاجتماعية، هو شعور لا يتعلق به كفرد فقط وإنما هو شعور جماعي

<sup>14</sup> محادثة أجريت يوم 01 جوان 2019 على الساعة 13:22، مع وليد، شاب من ولاية تطاوين، يبلغ من العمر 27 سنة، فاعل ومن مؤسسي حراك الكامور، ومتحصّل على الإجازة الأساسية، هاجر هجرة غير نظامية عبر المتوسط خلال 14 أكتوبر 2017، لكنّ تمّ ترحيله قسريا.

<sup>15</sup> محادثة أجريت يوم 06 جوان 2019، مع أحمد، شاب من سيدي بوزيد يبلغ من العمر 25 سنة، مشارك في الاحتجاجات الاجتماعية بالجهة، متحصّل على الإجازة الأساسية وهاجر هجرة غير نظامية خلال جانفي 2019 عبر الحدود البرية المغربية الاسبانية ويقوم حاليا في مدريد.

<sup>16</sup> محادثة أجريت يوم 11 جوان 2019، على الساعة 21:42، مع سمير، شاب من ولاية القصرين أصيل منطقة الماغل بالعباس، يبلغ من العمر 24 سنة، مشارك في احتجاجات عمّال الحضائر، المستوى التعليمي: ابتدائي، وله محاولة في الهجرة غير النظامية عن طريق المعبر البري المغربي الاسباني خلال سنة 2019 لكنّها أحبطت.

يمس المجموعات السكانية التي تعاني في نفس المأساة، فيتولّد صراع بين مجموعات باحثة عن الخطوة الاجتماعية وأنظمة سياسية غير قادرة على مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما عاشت ولاية قبلي احتجاجات اجتماعية تنادي بالتنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية، وسجّلت أيضا حركة احتجاجية أخذت إشعاعا ومؤازرة كبيرة من قبل نشطاء المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية وبعض أحزاب المعارضة وخاصة اليسارية منها، وهو ما يعرف بحراك جمنة، أو قضية "هنشير ستيل بجمنة" وهو "صراع بين مستغلين خواص كبار تدعمهم الدولة بقوانينها وسلطتها، ومواطنين يرون أنّهم أولى باستغلال أرض أجدادهم، ولكن منذ 12 جانفي 2011، في عزّ الثورة توجّه العشرات من سكان مدينة جمنة إلى "هنشير ستيل" لاستعادة الأرض ومنذ ذلك التاريخ بدأ أبناء الجهة بالحراك لفكّ حقهم في الأرض، إلى أن وصلوا إلى فكّها واستغلالها بشكل تطوّعي من قبل "جمعية واحات جمنة"<sup>17</sup> وأعضائها من أبناء المدينة... وكانت التجربة ناجحة إلى حدّ ما على الرغم من التعطيلات القانونية والإدارية والمالية ليتواصل الاحتجاج أيضا إلى "سبتمبر 2016 حيث احتجّ عمّال هنشير ستيل وعدد من أهالي جمنة وعدد من مكونات المجتمع المدني على خلفيّة إلغاء وزارة أملاك الدولة بتّة هنشير ستيل الذي تتصرف فيه الجمعية"، لكن هذه التجربة أي تجربة تأميم الأرض لم تقطع مع أزمة الجهة ولا أزمة الولاية ككل لتظلّ

<sup>17</sup> بن خليفة (غسان)، "هنشير ستيل في جمنة: المصلحة العامة قبل الربح الخاص"، «Le» nawaat.org

هذه المنطقة تعيش مظاهر التهميش والإقصاء، وتصاعدت فيها حركات الاحتجاج فقد قام مثلاً "أهالي الجهة وعدد من مكونات المجتمع المدني بوقفه احتجاجية أمام مقرّ الولاية أواخر شهر أفريل 2017 للمطالبة بحق الجهة في التنمية والتشغيل، ليكون شهر ماي من نفس السنة مليئاً بالاحتجاج، تزامنا مع حراك الكامور..."<sup>18</sup> ليصبح التشغيل والتنمية هما العنوان البارز للحراك الاحتجاجي بمنطقة قبلي. كما عاشت جزيرة قرقنة خلال السنوات الأخيرة من بعد الثورة احتجاجات اجتماعية يمكن وصفها بالحادة، ومن أبرزها: "أزمة شركة بتروفاك وخاصة خلال شهر أفريل لسنة 2016 لتعيش الجزيرة على وقع حركات احتجاجية تصعيدية بلغت حدّ المواجهات مع القوات الأمنية ثمّ إعلان الإضراب العام وامتدت التداعيات إلى مدينة صفاقس حيث احتج مواطنون أصيلي الجزيرة تضامنا مع محتجي قرقنة ضدّ التدخل الأمني العنيف،..."<sup>19</sup> فالتشغيل وغياب الخيارات التنموية بالجزيرة كانت من مطالب الجزيرة. لكنّ تميّزت جزيرة قرقنة بالنضال والاحتجاج البيئي، فالحراك البيئي هو أيضا جزء بارز في الحركات الاحتجاجية بالجهة، فمن خلال البحث الميداني، تمكّننا من القيام بمحادثة مع أبرز الفاعلين في

---

<sup>18</sup> السحباني (عبد الستار)، مع مجموعة فريق عمل، "الاحتجاجات الاجتماعية بتونس، 2016 و2017"،...مرجع

سابق، ص.413،412.

<sup>19</sup> ن.م...مرجع سابق، ص.307.

الحراك البيئي، فقد أفادنا عمر البحّار<sup>20</sup> بأنّ الكارثة البيئية والتلوّث البيئي الذي قامت به شركة طينة للخدمات البترولية جعلته يدافع عن رزقه ومستقبل الجزيرة، فقد صرّح لنا قائلاً: "ندافع على رزقي، الحوت يموت، التلوّث يقضي على كلّ شيء، وحتى وكالة حماية المحيط والدولة التونسية يسمح بتعويض للشركة مش للناس وقت إلي تلوّث البحر تدفع 50 ألف دينار، وأحنا نحبوا حماية الثروة السمكية ومستقبل صغارنا..." فالجريمة البيئية قاتلة للثروة البحرية، مما يجعل من متساكني الجزيرة يعيشون القلق والخوف على مستقبلهم وقوتهم، ليصبح النضال البيئي بالجزيرة عنوانا بارزا مختلفا عن بعض المناطق الأخرى إلى حدّ ما، فتلوّث المحيط أو معالجة التلوّث هو الفاصل الوحيد كي يلبي الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الفئات بالجزيرة، فلا دخل لهذه الفئة - فئة البحّارة- إلاّ بخيرات البحر وإذا ما اندثرت قضيّ عليهم.

عموما، يمكن القول أنّ التشغيل والتنمية والعدالة الاجتماعية والحدّ من التلوّث ووضع حدّ للانقطاع المتكرر للماء، والنهوض بالقطاع الصحيّ والتعليمي العمومي كانت من أبرز مطالب المناطق الداخلية وجزيرة قرقنة.

---

<sup>20</sup> محادثة أجريت يوم 14 جوان 2019 على الساعة 21:44، مع عمر البحّار، أصيل جزيرة قرقنة، يبلغ من العمر 41 سنة، فاعل ومؤثر في الحراك البيئي بجزيرة قرقنة، مستوى تعليمي ابتدائي، وهاجر هجرة غير نظامية عبر المتوسط خلال شهر جوان 2018، لكنّ تمّ ترحيله قسرياً

## الاحتجاج الاجتماعي: رهان وتنظيم قصد إيجاد سبل التغيير



لئن كانت هنالك اختلافات بين المبحوثين سواءً من حيث السن أو الأصل الجغرافي أو التحصيل الدراسي، إلا أن ما يشدّ الانتباه منذ الوهلة الأولى أنّ جميعهم ينحدرون من أسر متواضعة مرتفعة العدد وذات دخل محدود، ففي الغالب إمّا أن يكون الوالد هو العائل الوحيد أو يعينه في تحمّل عبء الإنفاق أولاده الذين انخرطوا في العمل الهش (عمّال يوميون)، فقد صرّح مثلاً أحمد قائلاً "بابا متقاعد يعطو فيه في 300 دينار وهو عندو 11 صغير"، أما رامي<sup>21</sup> فقد أفادنا قائلاً "نحننا زوز عايلات في عايلة، عمّي متوفي هذا إلي خلى الوالد يصرف عالعايلتين". فيما اضطرّ سمير إلى الانقطاع عن الدراسة في سن مبكر لأنّ عائلته لم تكن قادرة على شراء مستلزماته الدراسية وقد قال في هذا الصدد "السبادري يا نمشي فيه نا للقراية يا خويا، وبعد خليتهمولو خاطرو هو خيرمني في القراية ومن وقتها بطلت". أمّا خليل فقد أفادنا بأنّ "وضعيتنا بسيطة، نصرفو من شهرية الوالد الله يرحموا، 600 دينار، عنّا 8 في العائلة كلهم بطّالة عنّا واحد فقط دخل للخدمة مؤخرًا في شركة البيئّة وبعد ما عرّس" كما صرّح لنا عمر البخّار قائلاً: "معنا حتى دخل،

<sup>21</sup> محادثة أجريت يوم 06 جوان 2019، على الساعة 14:00، مع رامي شاب يبلغ من العمر 29 سنة من ولاية قبلي، منطقة جمنة، شارك في حراك جمنة، ومستوى تعليمي ابتدائي وهاجرهجرة غير نظامية عبر المتوسط في أكتوبر 2017، لكن تمّ ترحيله قسرًا.

كلّ نهار وقسموا...\" أيضا أفادنا وليد كالآتي: \"خويا يعيش في فرنسا منغير أوراق ، حرق، وخويا لأخر روحوا بيه، وأنا روحوا بيا، والوالد حالا يأخذ في شطر شهرية خاطر قدّم في تقاعد مبكّر\" فالقاسم المشترك بين المبحوثين هي الحالة الاجتماعية الصعبة لعائلاتهم، وهذا التردّي الاقتصادي يولد شعورا بالاحتقار حسب هانث (Axel Honneth) وهي من أبرز دوافع هؤلاء الأفراد من أجل انتزاع الاعتراف من الآخر، وهذا الآخر ما هو في نهاية المطاف سوى الجهات التي تُمارس عنفاً مادياً ورمزياً عليهم وسلبتهم حقوقهم الاقتصادية وجعلتهم على هامش المؤسسات المجتمعية. ممّا سيجعلهم ينخرطون في حركات اجتماعية هدفها ردّ الاعتبار لهم سواءً كأفراد عند توفير مواطن شغل لهم وحفظ كرامتهم وسلامتهم الجسدية أو لجهاتهم عند التوزيع العادل للثروة وتكريس الحق في التنمية وفي بيئة سليمة. ليعتبر أيضا \"تشارليز تيلي\" (Charles Tilly) أنّ هذه الحركات الاجتماعية تضمّ شرائح اجتماعية مختلفة يجمع بينها إحساس بالظلم والقهر ليُترجم هذا الاحتقان إلى فعل جماعي يهدف إلى تشييد نظام جديد للحياة، وقد قال في هذا الصدد \"إنّ الحركات الاجتماعية كما يوحي الاسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضمّ حال تشكّلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضميم.<sup>22</sup>\" فاختارت هذه الفئات الهشة

تيلي (تشارلز)، \"الحركات الاجتماعية\"، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص

الانخراط ضمن مسار احتجاجي للتعبير عن غضبهم من ناحية وانتزاع حقهم في التشغيل والتنمية من ناحية أخرى، لتجد نفسها تناضل مع جماعات تعاني نفس المأساة وراغبة في نفس الحلم. وبالتالي بداية الحشد والتعبئة. من تقنيات تواصل وتنظيم وأشكال احتجاجية والمساندة السياسية والحقوقية والنقابية الخ، فقد أفادنا خليل بأن "اتحاد الشغل وخاصة الاتحاد المحلي بالرديف رفقة أحزاب معارضة وخاصة اليسارية منها، من أبرز المساندين، وكانت مساندهم بعديد الأشكال" كما أعلمنا بأن مساندهم كانت ذات بعد نضالي فقد صرح قائلاً: "هو ما أولاد بلاد أولاً، والشيء هذا يهمهم، ومشفتش فاها حتى استثمار سياسي" ليفيدنا أيضاً في مجال تنظيم وتعبئة الاحتجاج الاجتماعي قائلاً: "نعملو اجتماعات ومشاورات ونحددو طريقة وأشكال الاحتجاج، الاجتماع ينجم يكون في مقر أحد الأحزاب أو في مقر الاتحاد، والمشاورات مع الناس لكلّ مش كان مع الأحزاب.. "أمّا في تجربة أحمد بولاية سيدي بوزيد ضمن الحركات الاحتجاجية وكيفية التنظيم والحشد، فقد صرح لنا قائلاً: "الأحزاب يساندوا كان وقت الانتخابات، ونحن نسمعوا كان كلام مخاينا، وكلّها واعية وتعرف حقوقها وواجباتها، حتى كان الطريقة متخلفة متع حجر وتكسير كيّاس وحرقان عجل ونخرجوا كان في الليل، خاطر القوادة رجعت كيما العهد الي فات"، أمّا حراك الكامور فقد شهد تنسيقاً وتنظيماً بين الجماعات المحتجة، وكانت انطلاقها تدريجية بدءاً بالتعريف، فقد أفادنا وليد كلاتي: "بدينا الإعتصام بالشوية بالشوية في

خيمتي في ساحة الشعب، في وسط لبلاد، حيننا نبينوا إنَّو الحراك مهوش خيمة، حيننا نبينوا إنَّو تطاوين كلَّها غاضبة، وانتشرت الخيام، وشكلنا تنسيقية اعتصام الكامور، حسب الخيام، فمة تنسيقية حيّ النور، حيّ المهرجان، ساحة الشعب (الخ)... كلّ رئيس تنسيقية يجي يحضر الاجتماع، وفمة تنسيق بناتنا، كي نقولونسكروا الكياس نسكروه، وفي الاجتماعات كلّ واحد يجيب فكرة وبعد نمشوا بالتصويت ونقسموا المهام مثلا واحد شاد الاعلام وواحد شاد الصحافة..." أمّا حراك جمنة فقد انطلق في عزّ الثورة، حيث صرّح لنا رامي كالآتي: "أول الثورة، بدينا بحرقان المركز، ومشينا ديراكت للسثيل، وأحنا مغلغلين، وتكونت لجنة، وجماعة اللجنة في حدّ ذاتهم سياسيين، وهوما الي ديما في الواجهة ويحكوا، واللجنة هي تقرر وأحنا نفذوا، لكن وقت الي يقولونا حاجات متعجبناشمنفذوهاش، لكننا متفاهمين ونسمعوا بعضنا، وجونا سياسيين كبار وساندونا، ..." كما قال رامي متحدثا عن حيثيات الحراك من ناحية ويصف حيمهم لأرضهم من ناحية أخرى الآتي: "عملنا اعتصامات، وخيم، وسكرنا الكياس، ونباتو في الليل نعسوا على الواحة، وخدمت فاها ببلاش، ونسقوا في النخل بش ميموتش وقت التحرك، خاطر الحراك طوّل بقى تقريبا عامين ، خدمنا فاها بشكل تطووعي، وعملنا مسرحيات ونشاطات ثقافية وقت الاعتصام..." أمّا الحراك للبيئي الذي عاشته جزيرة قرقنة وخاصة منذ أفريل 2017، لم تقتصر فقط على الدفاع عن مصدررزقهم باعتبار أنّ التلوّث يهدد الثروة السمكية، وإنما أيضا كان بدافع الشعور القوي لسكان قرقنة كما أنّ الدافع



الايكولوجي كان محفزا لها أيضا وقد قال عمر في هذا الصدد: "القرقنة لكلّ يحلوا بلادهم، ونحبوا نعيشوا في بيئة سليمة، ونحبوا بحرنا نظيف، والشيء هذا يتبع حقوق الانسان، والمتضرر مش كان قرقنة كهو، خاطر أحننا نصدروا في الحوت من قرقنة\_ صفاقس\_ تونس والحوت معندوش حدود يعني تنجم تقول لحكاية international وتونس لكلها خاسرة..." فاستفاقة البحارة بجزيرة قرقنة وإدراكهم لخطورة الكارثة البيئية على مستوى أرزاقهم خصوصا وما تنجر عنه من خسائر للبلاد عموما جعلهم ينخرطون ويؤسسون حركة اجتماعية بيئية وذلك قصد وضع حدّ للتلوث وحماية ثروات البحر. لتجدر الإشارة بالقول أنّ الفئات الهشة وضحايا التلوث البيئي يشاركون ضمن احتجاجات اجتماعية وذلك قصد إيجاد سبل التغيير نحو الإيجابي، فهذا النسق والتضامن في الحركات الاحتجاجية، يمكن أن نصفه بالتغيير الداخلي وأنّ محصلة كلّ تغيير هو داخلي وليس خارجي، فعندما يعيش الفرد أو المجموعات حاجة من الفاقة والحرمان أو التهديد وغيرها يطرح على نفسه بديلا كي يجد المكانة والراحة والاستقرار، فالفاعلون في حركات الاحتجاج يمارسون حسن التدبير والتسيير، فتنظيمهم الاحتجاجي خاضع لإستراتيجية عقلانية، وفي هذا الصدد يقول ميشال كروزيهوفريدبارغ بأنّ "النسق هو آلية ملموسة يستطيع الأفراد من خلالها أن يقوموا بهيكلية علاقات السلطة وأن يقوموا بتنظيمها ولكن مع الإبقاء على حريتهم"<sup>23</sup>. كما ينفي

---

<sup>23</sup> Crozier (Michel), (Friedberg), *L'acteur et le système, Les contraintes de l'action collective*, Editions du seuil, Paris 1977, P,P 97\_98

كروزيهوفريدبارغ أي تدخل أو ضغوطات خارجية داخل أي تنظيم فالضغوطات لا تزيد التنظيم إلا صعوبة واختلالا وبالتالي انهيار التنظيم، فعملية التسيير والتغيير هي عملية يقوم بها الفاعلون داخل التنظيم أو الشبكة وليس خارجها. فالمدرسة الإستراتيجية تبين أنّ الفاعل يبني إستراتيجيته بقطع النظر عن إكراهات البنية، فالحاجة إلى التغيير هو تغيير داخلي عندما شعرت الفئات الفقيرة بالحرمان فطرحت على نفسها الانخراط ضمن جماعات وتنظيمات تعاني معها نفس المأساة وذلك قصد إيجاد البديل.

كما أجمع أغلب المبحوثين على دور مواقع التواصل الاجتماعي في التعريف بالقضية والحشد. وقد وضّح أحمد هذه المسألة قائلاً "الفايسبوك هو الإعلام البديل، هو الإعلام الثوري"، ومن خلال هذا التصريح نكتشف أنّ لا ثقة لهم في المؤسسات الإعلامية، وهذا ما أفصح عنه عمر بقوله "التلفزة المقص ما تحكيش، عدّات أربعة كلمات والصحيح ما وصلاتوش" ومن خلال دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية الحشد والتعبئة، يمكننا توضيح دور الشبكات الاجتماعية الموجودة اليوم حسب "دارن بارني"<sup>24</sup>، (DarinBareny) والتي هي عبارة عن موقع "واب"، تقدّم مجموعة من الخدمات لمستخدميها، كالفيسبوك وماي سبيس (myspace) وغوغل، التي أحدثت تغييرا كبيرا

<sup>24</sup> بارني (دارن)، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015

في كَيْفِيَّةِ الاتصال والتفاعل بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات.

بناء على ما تقدّم، يمكن القول أنّ الفئات الاجتماعية الضعيفة مادياً واقتصادياً، ذهبت إلى الانخراط والتنظيم في حلقات مجتمعية تطالب بحقها في العيش الكريم والعدالة الاجتماعية وذلك بحثاً عن الخطوة الاجتماعية الغائبة. وقامت بعملية التعبئة والحشد بكلّ ما تملكه من موارد، وهذا ما يفسّر بأنّ "الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلّا سياسة بمعان أخرى، فالجماعات الفقيرة في مواردها أو التي يكون موقفها ضعيفاً بحيث تكون قادرة على ممارسة تأثير على القرارات السياسية، يمكن بالرغم من ذلك، أن تنخرط في عملية سياسية عن طريق النزول إلى الشوارع، وأحياناً المشاركة في العنف الجمعي".<sup>25</sup>

## III. حينما ترتطم ذخيرة الاحتجاج باليأس والإحباط

يمكن القول بأنّ فكرة الإحباط النسبي (Frustration relative)، مستوحاة من أطر نظرية ومعرفية، لأنّ هذه الفكرة وهذا المفهوم يحلّل مجموعة من القضايا والظواهر الاجتماعية والمجتمعية. فالإطار الأول للإحباط النسبي ذو بعد وطبيعة نفسية، أمّا الإطار النظري الثاني هو إطار الديمقراطية، وذلك عندما تفتح الديمقراطية الباب للمقارنة

<sup>25</sup> جونستون (هانك)، "الدول والحركات الاجتماعية"، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.

الاجتماعية، وبالتالي تصبح الديمقراطية هنا داعمة لعدم المساواة المشروعة للمجتمعات الطبقيّة لِيتمّ استبدال مبدأ المساواة بمبدأ الديمقراطية، فالعاطفة الديمقراطية تُؤلّد إحباطا نسبيا ذلك أنّ المساواة الاجتماعية غائبة ومفقودة. وأخيرا أعطت نظريات الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية وظيفة مركزية لفكرة الإحباط النسبي، والقائمة على محورين رئيسيين، الأول: التوترات الهيكلية (des tensions structurelles)، ذلك عندما يلتزم الفرد بحلمه لتحقيق نجاحه الشخصي، لكنه غير متكافئ اجتماعيا، أي هناك من يملك حظوظا أوفر منه نظرا للتفاوت الاجتماعي، مما يسبب له حالة من الإحباط النسبي، أما المحور الثاني فهو التغيّر الاجتماعي وخاصّة في سياق الأزمة الاقتصادية التي تفتح التوتر بين الطموحات ودرجات الرضا، فيحدث الإحباط النسبي عندما تتوسع الفجوة بين الطموحات وما مدى فرص تحقيقها<sup>26</sup>. وبناء على ما تقدم يمكن القول أنّ عدم تحقيق المساواة الاجتماعية وفي سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تخلق حالة من الإحباط، لكنّ الشباب المهتمش اختار الاحتجاج وذلك قصد تلبية حاجياتهم الشرعية حسب المبحوثين، فبعد أن انخرطت الفئات الهشّة في تنظيمات احتجاجية وحركات اجتماعية وجدت نفسها أمام وعود لم تتحقق، أم أمام قمع الحركة أو تجرييمهم وإيقافهم، أم أمام حلول حكومية لم تكن ضمن انتظاراتهم، فقد أفادنا خليل كالآتي: " المعاملات

---

<sup>26</sup>Dubet (François), « Frustration relative et individualisation des inégalités », « Revue De L'OFCE » N 150, Pages 11, 26, 2017, P 3,4,5.

الأمنية والقضائية معادش كيما قبل الثورة تصير مدهامات على الديار، توإلي يعمل اعتصام يجيه استدعاء، عباد احتجت يجي مسافر يلقى الأمن يفتش عليه، وللحظة هذي فمة ناس عندها استدعاءات من قبل الأمن، وفمة محتجين شدوا الحبس قرابة العام... " كما أضاف أيضا حول مدى الاستجابة الحكومية لمطالبهم قائلا: "قد متصير احتجاجات واعتصامات فمة تجاهل من قبل السلط، ميحك حتى مسؤول... " ليضيف خليل في مقام آخر حول الحلول الحكومية: "أنا نشوف في شركات البيئة زادت غرقت البلاد، معندها حتى إنتاج... " كما اعتبر خليل بأنّ الدولة قد "تحايلت على المطالب الاجتماعية" حينما بعثت شركات للبيئة والغراسة. أمّا رامي فقد أعلمنا بأنّ أرباح ستيل بجمنة قد تطور بشكل ملحوظ وساهم في بعث دار شباب بالجهة وتحسين للسوق وغيرها، لكنّها لم تقطع مع أزمة البطالة، فقد أفادنا قائلا: "المشكل إنهم ميدخلوش زوز من العائلة يخدموا في ستيل، كي قالو واحد بركة وليت تبرعت لخويا... " والأمر كذلك مماثل بالنسبة لوليد أحد مؤسسي حراك الكامور فلم يكن ضمن المجموعة التي تمّ تشغيلها، أمّا في الاحتجاجات الاجتماعية لعمّال الحضائر بالماجل بالعباس، فقد صرّح لنا سمير قائلا: " المعتمد يقابلنا مينجمش يقنعك، معطانا حتى وعود، وقال أنا معندي حتّى دخل... واتحاد الشغل تفاوض علينا، وعطونا كرني (دفتر) علاج ... لكن مشكلتنا نحبو نترسموا ونعاونو ديارنا، 300د و200د متعمل شيء، وأنا الشهرية إلي تجيني نخلص باها عطار وخضار ودجاج... " فما يتمناه سمير وزملائه هو الترسيم بقطاع الحضائر، وتحسين وضعيته

القانونية والماديّة، لكن عجزت الدولة في تحقيق أمنيات بسيطة لفئات لم تطلب المستحيل. أمّا عمر فقد ربط هرسلة قوات البوليس له نظراً إلى كونه عنصراً مؤثراً في الحركة البيئية بقرقنة وقد قال "قالولي يا تسكت معاش تكلمنا ومعادش تكلملنا إذاعات يا إما باش نلقولك تهمة"، أمّا أحمد فقد عبّر عن استياءه على الوضع والمشهد السياسي العام، بوصفه ثورة قام بها ومات من أجلها الشباب ولكن لم تنصف الثورة فئة الشباب متحدثاً عن العنف الرمزي الذي تُسلّطه فئة الكبار على الشباب "كيفاش بلاد يحكم فيها رئيس عمر و 90 سنة، ما يهمنيش فيه كانوا تجمعي كانوا يساري كانوا ضاوي، نحبو رئيس شباب كيفنا يفهمنا". كما أضاف متحدثاً عن طريقة القمع للاحتجاجات الاجتماعية قائلاً: "حتى جماعة المختصة (فرقة أمنية) كي نبدي منيش عامل شي يهزوني، ويبدوا يسألوا فيا وينك أمس وغيروا... هوما يعرفوني ديما حاضر (في الاحتجاج) يستعملوا في سياسية هيا نقلقوه بش انت معاد تعمل شي، وحتى كي متعملش يقلقوك بش متفكرش تعمل حتى شي... كما تجدر الإشارة بالقول أنّ الإحباط متعدّد الأبعاد، إذ لا يمكن ربطه دائماً وأبداً بالجانب النفعي المادي وحسب، فأحمد على سبيل المثال قال "أنا كان عندي مشروع متاع خمسة بقرات وثلاثة عجول، مستورة الحمد لله"، أمّا رامي فقد أخبرنا قائلاً "عندي قهوة صغيرة"، فالإحباط باعتباره حالة وجدانية قد يكون مرتبطاً بمدى تحقّق ذاتية الإنسان، فأغلب المبحوثين عبّروا عن يأسهم من تغيّر الأوضاع، كما أنّ هذه الحركات لم تتمكن من تحقيق غاية الاعتراف كما سبق وحللناه في

سياق سابق. وقد لخص رامي هذه المسألة عند الحديث عن الفرق في المعاملة بين الأمن في أوروبا وفي تونس "غادي يعاملوك كانسان، هنا انت كيما الحيوان"

فمن خلال هذه الشهادات يمكن القول أنّ الاحتجاج الاجتماعي ارتطم باليأس والإحباط على مستويات عدّة، منها: قمع الاحتجاجات وتجريمها وتشويهها، بعث الحكومات آفاقا للتشغيل الهشّ مثل الآلية وشركات البيئة، وبالتالي حلول غير قادرة على القطع مع الأزمة الاقتصادية، ولا يمكنها انتداب أكثر من شخص من نفس العائلة، كذلك عجز الحكومات المتعاقبة على وضع حدّ للكارثة البيئية والتلوّث وعجزت عن وضع حدّ للانقطاع المتكرر للماء، كما عجزت عن حلّ أزمة عمّال الحضائر وتسوية وضعياتهم المالية والقانونية، كما لم تجد الحكومات حلولاً جذرية لمجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والمرافق الترفيهية والثقافية وغيرها، وبالتالي هذه الاحتجاجات التي حظيت بمساندة سياسية ونقابية وحقوقية بصفات متفاوتة وما يمكن أن نطلق عليها بذخيرة الاحتجاج ارتطمت باليأس والإحباط فغذّت مشاعر الخيبة لدى الفئات التي رسمت تحقيق حلمها عن طريق الاحتجاج. فالتفاوتات الاجتماعية والديمقراطية الزائفة كما ذكرناها سابقا، وهي ديمقراطية غير قادرة على مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعثت إحساسا بالخيبة والإحباط لدى الفئات الهشّة، لتجد البديل التي طرحته على نفسها وهو الانخراط في حلقات مجتمعية تطالب بحقها في العدالة الاجتماعية

لكنّها لم تتحقق، لتصبح باحثة عن بديل آخر يحقق لها المكانة الاجتماعية المرموقة.

## IV. من الإحباط في الاحتجاج إلى الانخراط في المشروع الهجري غير النظامي

### 1. القرار الهجري

بناء على ما تقدّم من تنظيم وتعبئة للاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتي ارتطمت بالانكسار والإحباط، بدأ الفاعلون عندها بالتفكير في بديل آخر يحقق لهم كرامتهم، وهو البحث عن عوالم أخرى أفضل من عالمهم حسب المبحوثين، لتجدد الإشارة بالقول أنّ الاحتجاج الذي قابله اليأس كان عاملا طاردا وبالتالي الحديث عن العوامل الطاردة أكثر من الجاذبة، فهم يبحثون عن الخطوة الاجتماعية الغائبة في موطن النشأة ليصبح موطن الاستقبال مكانا نحو تحقيق حلمهم الذي تبخّر وسط الحكومات المتعاقبة. ويأتي هذا الاستنتاج بعد أن أفادنا وليد واصفا حالة الإحباط قائلا: "أنا أيست من وضع البلاد، ومن حالي وما نتصورهوش باش يتحسن" في حين قال أحمد "البلاد هذه موش باش تقوملها حتى قايمة" وأضاف في مقام آخر "القانون صحيح شفتو مكتوب أما ما شفتوش يتطبق". أمّا خليل فقد عبّر عن يأسه من تغيير الأوضاع بقوله "ما تبدّل حتى شيء، هي هي". مضيفا في مقام آخر



ومعبراً عن يأسه كفاعل سياسي: "سنوات والواحد يناضل ولكن الأزيمة زادت تعمقت، بالعكس أصبح إحباط كبير".

إنّ الإحباط باعتباره مؤلّداً لاتخاذ قرار بالهجرة السرية والمروء إلى مرحلة التنفيذ اتخذ أشكالاً مختلفة كما سبق ووضحنا في السابق، فخليل على سبيل المثال كان دافعه الأساسي لخوض غمار هذه التجربة مردّه البحث عن العمل، وقد قال في هذا الصدد "دافعي الأساسي هو البطالة" وأضاف "كيف يحكولي كيفاش عايشين في الخارج وظروف العيش، هذاكة إلي عطاني شحنة باش نهاجر"، وقد اشترك معه في هذا رامي، وهذا الأمر راجع بالأساس إلى فقدان الأمل من أن يتحصّل على شغل يحفظ له كرامته بعد أن استنفذ جميع المحاولات وقد قال رامي موضعاً هذا الأمر "بعثت المطالب الكل، زايد ما تدبر خدمة إلا ما تدفع الجعالة"، أو من خلال المطالب التي رفعتها الحركة الاجتماعية وباءت بالفشل. أمّا سمير بقوله "عمري 24 ولتوة ما حسيت روجي عايش"، قد بلغ به الإحباط إلى حدّ الشعور بانتفاء إنسانيته. وفي مستوى آخر نجد الإحباط من تغيير الأوضاع العامة، وكنا قد حللنا هذا الأمر في مستوى سابق، أي أنّ الواقع المجتمعي ثابت ومحافظ على الظلم والفساد وانعدام الأفق، فخليل مثلاً قال "صوتنا قبل، وحتى كان باش نعاودوننتخبو شيء ماهو باش يتبدل"، ونضيف قول أحمد "شيء ما تبدل شيء، حتى الصبابة مازالو". وهذا ما جعل أغلب المبحوثين يختارون الهجرة غير النظامية خوفاً من أن تطالهم تهمة كيدية تجعلهم

وراء القضبان، وهذا في جوهره إحباط وفقدان أمل في العدالة والقضاء على حدّ السواء، وقد قال أحمد "شجعوني البوليسية عالحرقة خاطر بعثولي ثلاثة استدعاوات"، ثمّ أضاف "نحب نرتاح في مخي، في تونس كان قعدت نضبع، خاطر ما نجم نعمل شيء وأنا نشوف في الظلم والقهر والاندخل للحبس ويلفقولي تهمة كبيرة ياسر"، أما وليد فقد قال "الدولة واعرة يا صاحبي، بدو يصطادو فينا بالواحد، غدوة عادي يلفقولك تهمة متاع عشرة سنين" وأضاف في مقام آخر "ولت بونتوات مع الحاكم ولو يحبو يكسرولناخشومنا، هزو واحد لتوة متهم في الحبس"، أما بخصوص الحركة الاجتماعية التي انطلقت على اثر حادثة التلوث البحري في قرقنة، قال عمر "أنا قرقنة خيرلي من أوربا" وأضاف في مقام آخر "القرقنة الكلّ يحبو بلادهم" لكن قمع الحركة البيئية وإحباطها جعلته يصعد قوارب الموت، على الرغم من أنّه يمتلك الوثائق القانونية بأوروبا، لكن هرسلة الحركة وهرسلته كفاعل كانت عوامل له لصنع القرار الهجري غير النظامي، فقد صرّح لنا قائلاً بعد أن عبّر عن حبه لجزيرة قرقنة "أنا رغملي عندي carte séjour حرقت، خاطر ملفقيني لي تهم عادي يشدونني في المطار".

إذا كانت الوضعية الاقتصادية الهشة، والسياسات الهجرية، علاوة على ذلك متانة شبكات العائلة والجيران والصدّاقة وأبناء الحيّ الواحد عوامل محفزة على صنع القرار الهجري، وذلك بدعم صريح أو ضمني من طرف العائلة أو مجموعة الأقران، فرامي على سبيل المثال قال "الشايب

والعزوزة شجعوني"، وأما أحمد فقد أفادنا قائلا "صحابي إلي يعيشوا لبرا، قالولي ايجا واش يهملك". ليضيف خليل قائلا حول تمويل العائلة للمشروع الهجري: "العائلة شجعوني على الهجرة خاصة وقت إلي لقوا إنومفيهاش ريسك، (خطر)، وهو ما الي عطوني لفلوس، ولليوم نرجعوفي لفلوس إلي تسلفوها بش نحرق"، فإننا نضيف استنتاجا مفاده أنّ الاحتجاج الاجتماعي الذي ارتطم باليأس والإحباط وغدّى مشاعر الخيبة لدى الشباب كان مناخا طاردا، وبالتالي يمكن القول أنّه هناك علاقة سببية بين إحباط الاحتجاجات والانخراط في المشروع الهجري غير النظامي، فعلاوة على الشهادات السابقة، أجمع المستجوبون أنّ قرارهم الهجري اتخذه بعد أنّ خيّبت الثورة ومسار الاحتجاجات آمالهم، فكان الرهان في موطنهم ولكن بعد أن فقدت الآمال عن طريق تنظيمات احتجاجية خيّروا طريق الهروب نحو أوروبا.

كما أنّ هذا الإحباط ولّد حالة نفسية صعبة لدى التونسيين وخاصة بعد الثورة، "فوجد نسبة 53.6% من الشباب التونسي يرى أنّ المناخ الذي يسود البلاد غير مستقر، و 50.1% ممل، و 44.7% مرهق، وهو ما يبين مناخا من الضغط والملل، إذ نشرت مجلة تونيسكوب على موقعها في 13 فيفري 2013 على لسان الدكتور سفيان الزريبي رئيس الجمعية التونسية للأطباء النفسيين للممارسة الخاصة أنّ: "التونسيين يستهلكون المسكنات والأدوية المضادة للقلق بشكل أكبر منذ الثورة"، وأنّ عدد

التونسيين الذين يستشيرون الأطباء النفسيين في ارتفاع دائم منذ جانفي 2011<sup>27</sup>."

بناء على النظريات السوسولوجية التي قدمناها خلال الإطار النظري نستخلص القول بأنّ العوامل الطاردة أكثر من الجاذبة، (عوامل الجذب والدفع) كما أنّ الرأسمال الاجتماعي والعلائقي لعب دورا في صنع القرار، كذلك العوامل النفسية الصعبة والتي يمكن تفسيرها ضمن نظريات التحفيز والتوقعات والقيم والمستوحاة من علم النفس الاجتماعي والتي يكون خلالها الفرد باحثا عن المكانة والثروة والاستقلالية والانتساب (الانضمام إلى أناس آخرين)، والأخلاق (الاعتقاد في طريقة أصحّ للحياة) يسّرت عملية صنع اتخاذ القرار، لنضيف استنتاجا مفاده أنّ الاحتجاج الاجتماعي الذي ارتطم باليأس في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية كان مناخا طاردا ومحفزا في صنع القرار،

## 2. إحباط الاحتجاجات وتجديد موجات الهجرة

بدأنا آنفا بوصف عام للاحتجاج الاجتماعي، وانطلقنا بالاحتجاجات الاجتماعية بالقرى المنجمية منذ سنة 2008، وذلك لفهم العلاقة السببية بين الاحتجاج والهجرة غير النظامية، وكي نثري عمق هذا المقال، بما مدى تجديد موجات الهجرة بعد كلّ ضغط احتجاجي ينتهي بالقمع

---

<sup>27</sup>ابن حميدة (معز)، كافي (جيرمانو)، غوميز بونت (فانسن)، برينا (فرانكو)، فولبشلي (ستيفانو)، تقرير حول بحث: ميول وتجربة هجرة القاصرين المغاربة والتونسيين والمصريين، التضامن مع أطفال المغرب والمشرق (سالم)، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق إقليم ميلانو للتعاون الدولي، أنولف بيمونت، 2013، ص 48

والإحباط، فيكون مفيدا القول بأنّ "قمع انتفاضة الحوض المنجمي استمر لمدة ستة أشهر (جانفي-جوان 2008) وتمّ إدانة واعتقال العشرات من الناشطين والزعماء المحليين والجهويين والإقليميين، وهو ما عزّز اليأس والإحباط بشكل لا يمكن إنكاره في صفوف الشباب التونسي بشكل عام وشباب الحوض المنجمي بشكل خاص. ففي صيف 2008 كانت هناك العديد من الوعود من قبل السلطة السياسية الحاكمة، ولكن هذه الوعود لم يتحقق منها شيء، ممّا أجبر العديد من شباب الحوض المنجمي للانخراط في مشروع الهجرة غير النظامية، وكانت هذه الهجرة عن طريق مَعبرين غير شرعيين للوصول لجزيرة لمبادوزا، الأول عبر الحدود البرية التونسية الليبية، والثاني عن طريق السواحل أو البحرية الليبية نحو جزيرة لمبادوزا. كما شهد عدد الوافدين سنة 2008 بجزيرة لمبادوزا زيادة مقارنة بالسنوات السابقة، فالعدد الجملي للمهاجرين اللا نظاميين خلال سنة 2008: 31.250 شخص، أما في سنة 2007 فعددهم 12.184. والمهاجرين التونسيين اللا نظاميين لأول مرة خلال سنة 2008، بالمرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين اللا نظاميين، فعددهم بجزيرة لمبادوزا 6.762 مهاجرا. من بينهم 52 امرأة و184 قاصرا. أما النيجيريين فعددهم 6.084 مهاجرا لا نظاميا من بينهم 1.787 امرأة و351 قاصرا. أما في سنة 2007 فعدد التونسيين بجزيرة لمبادوزا 1.100 مهاجرا وهم بالمرتبة الرابعة من حيث سكان الدول المهاجرة هجرة لا نظامية نحو أوروبا"<sup>28</sup>. ففي سياق الأزمة الاقتصادية

<sup>28</sup> Boubakri (Hassan), "Migrations Internationales et Révolution en Tunisie", Migration Policy Centre,

وقمع الحركة الاحتجاجية المنجمية سجّلت الجمهورية التونسية موجة من الهجرة غير النظامية بدءاً من سنة 2008، ولكن في نهاية سنة 2010، "تمكّنت دول الشمال والجنوب ودول الساحل المغاربي للبحر المتوسط من السيطرة على ظاهرة الهجرة غير النظامية القادمة من المغرب العربي وإفريقيا ودول جنوب الصحراء الكبرى في اتجاه أوروبا. إذا كان العدد الجملي خلال سنة 2008 قد وصل إلى 39.800 مهاجراً فقد تقلص خلال سنة 2009 ليصل إلى 11.000 مهاجراً غير نظامي، ليصل العدد الجملي للمهاجرين سنة 2010 إلى 4.500 مهاجر<sup>29</sup>". أمّا بعد اندلاع ثورة 14 جانفي 2011 بتونس، وفي الفترة الفاصلة بين جانفي وأفريل 2011 وصل حوالي 30.000 مهاجراً غير نظامي للشواطئ الإيطالية<sup>30</sup>". "وحسب وزارة الداخلية التونسية فإن عدد المهاجرين غير النظاميين خلال سنة 2011 قد وصل عددهم إلى 22.000 شخصاً أو مهاجراً غير نظامي، بينما تقدّر إحصائيات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 35.000 مهاجراً غير نظامي دون احتساب عدد المفقودين أو ضحايا الغرق<sup>31</sup>". وبالتالي يمكن القول أنّ ثورة الرابع عشر

---

Rapport de recherche, N : 1, 2013, PP 1-37, P 3

<sup>29</sup>Boubakri (Hassan), "Les migrations en Tunisie deux ans après la révolution : gestion de l'asile et enjeux internationaux", Confluence méditerranée. Méditerranée : mare nostrum pour les migrants ? N : 87, 2013, P 5

<sup>30</sup>Boubakri (Hassan) Potot (Swanie), "Migration et révolution en Tunisie", Revue Tunisienne de sciences sociales, N : 141, 2013, P51-78, P 60

<sup>31</sup> Forum Tunisien pour les droits économiques et sociaux, Observatoire Maghrébin des Migrations, Rapport : Migration non réglementaire. Tunisie 2017, p 6

من جانفي لسنة 2011 والتي أسفرت عن سقوط شهداء وجرحى وإزاحة نظام استبدادي ولكّنها لم تنتج حكومة سياسية قادرة على مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مما عزّزت مشاعر اليأس بعد الاحتجاج كانت عاملا حاسما في تجديد موجات الهجرة. كذلك تصاعدت حركات الاحتجاج بعد الثورة ، "فقد وصلت إلى 4960 احتجاجا خلال سنة 2015 و9532 حركة خلال سنة 2016 ووصلت إلى 8000 حركة خلال التسعة الأشهر الأخيرة لسنة 2017"<sup>32</sup>، وفي ظل كل هذه الأرقام من الحركات تتزايد أدفاق الهجرة غير النظامية والتفكير فيها، فقد "قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدراسة حول " الشباب والهجرة غير النظامية بتونس" وقد شملت الدراسة ستة أحياء من ستّ ولايات مختلفة، حي الزهور من ولاية القصيرين، جرجيس المدينة، بلدية الزهراء في المهدية، حي الطيب الميبري بالكاف، وحي السرور بقفصة. وتشكلت العينة من 1168 مبحوث، 53,3% ذكور و46,7% إناث بمعدل 200 شاب مستجوب في كل حي. مع تغيير المستوى التعليمي والأوضاع الاجتماعية وغيرها، حيث أكّد 53% من المستجوبين تحاورهم مع الأصدقاء حول الهجرة غير النظامية، كما أنّ نسبة 29,7% من المستجوبين فكّروا في الهجرة غير النظامية قبل الثورة، و25,1% فكّروا في الهجرة حال اندلاع الثورة و45,2% هم بصدد التفكير في الهجرة الآن (2016)، كما بينت الدراسة أنّ 30,9% من المستجوبين لهم الاستعداد للانخراط في هجرة غير نظامية في حال عدم توفر الهجرة النظامية، أيضا

<sup>32</sup> Ibid.P 2

9,2% من المجموع العام من أفراد العيّنة حاولوا الهجرة غير النظامية أي أنّ 29,6% ممن لهم الاستعداد للهجرة غير النظامية كانت لهم محاولات عملية من أجل ذلك وفشلت<sup>33</sup>.

على الرغم من أنّ عدد المفقودين وصل إلى 350 شخص في سنة 2012<sup>34</sup> بالبحر المتوسط، والحادثة المأساوية يوم 6 سبتمبر 2012 التي تسببت في فقدان ثلاثة نساء وطفل يتراوح عمره بين 5 و8 سنوات وفقدان 74 آخرين مع وجود 9 أشخاص قتلى بالمياه الفاصلة بين صفاقس وجزيرة لمبادوزا<sup>35</sup>، إلا أنّ الموجات تزداد بعد كلّ ضغط احتجاجي ينتهي بالإحباط والمحاكمات. "فحسب المعطيات المتوفرة عن هيئة الأمم المتحدة، منذ سنة 2014 إلى حدود سنة 2016، لقي حوالي 10 آلاف شخص حتفهم في البحر المتوسط أرقاماً أكدت المنظمة الدولية للهجرة حيث مات غرقاً سنة 2014 حوالي 3500 شخص وفي سنة 2015 حوالي 3771 شخص وخلال السداسية الأولى لسنة 2016 حوالي 2814 شخص"<sup>36</sup>. ورغم الأرقام والمعطيات المأساوية إلا أنّها لم

<sup>33</sup> Forum tunisienne pour les droits économiques et sociaux, Fondation Rosa Luxemburg, (North Africa Office), "Les jeunes et la migration non réglementaire, Enquête de terrain des représentations sociales, les pratiques et les attentes", Décembre 2016, P 5, 7, 9

<sup>34</sup> Rapport Du Forum Tunisien Pour Les Droits Economiques Et Sociaux- *Les Tunisiens disparus en mer en 2012*, Mars 2013

<sup>35</sup> Lefèvre (Grégoire), Quivy (Pascale), "Quand l'Europe attire et repousse", Revue Projet, Migrations : quelle autre politique pour l'Europe ? N ; 335, 2013, PP 14\_ 21, P 15

<sup>36</sup> السحباني (عبد الستار). "الشباب والهجرة غير النظامية بتونس. دراسة ميدانية للتمثيلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات"، مشروع قوارب الشعوب، منظمة روزا لكسمبورغ والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ديسمبر 2016، ص 10



تمنع من تجديد موجات الهجرة بتونس، فقد سجّلت "سنة 2017 حوالي 119369 مهاجرا تمكنوا من الوصول لإيطاليا، من بينهم 9329 تونسيا وتونسية قاموا بمحاولة اجتياز الحدود، حيث نجد 6151 مهاجرا تونسيا تمّ إيقافهم على الأراضي الإيطالية، و3178 مهاجرا تونسيا تمّ إحباط محاولة اجتيازهم للحدود التونسية، أي من بين 9329 شخصا، تمكن 66% منهم من الوصول إلى إيطاليا مقابل 34% تمّ إحباط محاولتهم خلال الثلاثيّة الرابعة من سنة 2017.<sup>37</sup> كذلك سجّلت سنة 2017، نسبة 89% من التونسيين الذين احتجزوا بمراكز الإيقاف للمهاجرين بإيطاليا. كما نشر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس في صفحته الرسميّة فايسبوك، على أنّه من غرّة جانفي 2018 وصولا إلى 31 جويلية 2018، وصل 3221 تونسيا إلى إيطاليا بطريقة غير نظاميّة مقابل 6150 خلال سنة 2017، ممّا جعل التونسيين في المرتبة الأولى في الواصلين إلى السواحل الإيطاليّة، كما نشر المنتدى بأنّه من مطلع سنة 2018، إلى حدود أفريل 2018 تقريبا وصلت نسبة القاصرين التونسيين الواصلين بطريقة غير نظاميّة إلى إيطاليا 309 قاصرا، أي في حدود 30%.

عموما، "منعت السلطات التونسية 1053 مجتازا خلال سنة 2015، و1881 مجتازا سنة 2016، و3178 مجتازا سنة 2017، و7046 مجتازا خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2018 إلى حدود 10 ديسمبر 2018،

<sup>37</sup> المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "التقرير السنوي: الهجرة غير النظاميّة من تونس" 2017، ص

كما وصل حوالي 569 تونسيا وتونسية إلى السواحل الايطالية في سنة 2015، و820 مهاجرا تونسيا وتونسية خلال سنة 2016، و6151 مهاجرا تونسيا وتونسية خلال 2017 و6006 مهاجرا تونسيا وتونسية من بينهم 1028 قاصرا بدون مرافق و120 قاصرا مصحوب بمرافق و138 امرأة، ومعدّل الأعمار 21 سنة خلال الفترة الممتدة بين غرة جانفي 2018 إلى 10 ديسمبر 2018<sup>38</sup>

بناء على ما تقدّم، ومنذ انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008، نستطيع أن نخلص إلى كون موجات الهجرة ترتفع بعد كلّ احتجاجات اجتماعية تنتهي بعدم تحقيق المطالب أو قمعها أو تجريمها وبالتالي إحباطها، فتبعا للأرقام سالفة الذكر واعتماداً على شهادات المستجوبين حول تعزيز مشاعر الخيبة بعد احتجاجهم الاجتماعي نستنتج مرّة أخرى العلاقة السببية بين إحباط الاحتجاج وتغذية أدفاق الهجرة غير النظامية.

### 3. توسّع الشبكات المحليّة للتهجير

#### أ- تاريخ ميلاد وتنظيمات شبكات التهجير

تجدر الإشارة بالقول أنّ ميلاد شبكات الهجرة غير النظامية كان في ثلاثة مناطق بالأساس، ويمكن أن نطلق عليها بالبور الطاردة foyer migratoire وتعود نشأة الشبكات حسب الأصول الجغرافية للمهاجرين: الأول: ما يمكن أن نسميه بالشمال الشرقي وهي مناطق

<sup>38</sup> المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "أرقام وإحصائيات قسم الهجرة بالمنتدى من 01 جانفي

2018 إلى 10 ديسمبر 2018"

الوطن القبلي وتونس وبنزرت ومن أبرزهم جرزونة، رأس الجبل، غار الملح بولاية بنزرت، ورادس، رواد، قلعة الأندلس، وحلق الواد بتونس الكبرى، وقلبية، منزل تميم، بني خيار بولاية نابل. أمّا الأصول الجغرافية الثانية هي مناطق الساحل وولاية صفاقس، نجد شاطئ سيدي عبد الحميد بولاية سوسة، ومكنين وصيادة وطبلبة بولاية المنستير، والشابة بولاية المهدية، أمّا صفاقس ففي كل من سيدي حامد، صخيرة، سيدي منصور، العبابسة، وجزيرة قرقنة.

أمّا مكان والأصول الجغرافية الثالثة للمهاجرين فهي مناطق أقصى الجنوب وعلى الحدود التونسية الليبية، وهي ولاية قابس وولاية مدين وهي جزيرة جربة.<sup>39</sup> فالملاحظة هنا أنّ الجيل الأوّل للمهاجرين غير النظاميين يجتازون بحار المتوسط لأسباب اقتصادية، ولكن في نفس الوقت لأسباب معرفتهم بتفاصيل البحر والرحلة الهجرية، فقد تطورت أيضا الشبكات من جيل إلى آخر، فقد انتشرت عبر ثلاثة عقود وثلاثة مراحل وتنظيمات كالآتي:

✓ "الحارقون الهواة: وتقوم هذه المجموعة التنظيمية على مجموعات الأحياء والرفاق والجوار والصدّاقة وتستحضر في مضمونها قيم [الرجوليّة وأولاد حومة] ويعمدون لجمع الأموال عن طريق تهديد عائلاتهم بالانتحار، النشل، ابتزاز الأم أو العائلة... كما يقومون بشراء قارب الرحلة بمواردهم الماديّة المتاحة بالسوق السوداء وأكبر سوق

<sup>39</sup> Mabrouk (Mehdi), *Voiles et sel...* opcit, P 125\_126

سوداء لبيع القوارب والعبارات هي سوق منزل كامل من ولاية المنستير ويتكلف القارب هناك بحوالي 5.000 دينار.

✓ الشبكات أو التنظيمات المتوسطة: وفيها المحترفون، حيث نجد فيها نوعا من توزيع الأدوار، كاليد الخفية، والميكانيكي، وسائق القارب أو العبارة، والنقل أي المتاجرة بالبشر، وفيها أيضا توزيع العوائد ومبالغ باهظة.

✓ الشبكات العابرة للقارات: ظهرت خاصّة في الجنوب، وفيها جنسيات مختلفة حيث سجّل وزارة الداخلية التونسية بين 70 و80 جنسية يدخلون إلى تونس كل سنة وتعبر الحدود التونسية، ونجد فيها أيضا الاحتراف واختلاط الجنسيات في الأدوار كقائد السفينة مثلا يكون من مصر، ولكن تنتشر فيها ممارسات العبوديّة فهي شكل من أشكال العصابات".<sup>40</sup>

عموما نستخلص استنتاجا مفاده، أنّ شبكات الهجرة والتهريب انطلقت منذ تسعينات القرن الماضي، فمنذ أن كانت نشأتها حسب الأقاليم وبدءا بجيل الحارقين الأوائل، وكانت أسبابها اقتصادية واجتماعية من ناحية ومعرفة سكان الأقاليم الثلاثة بطقوس العبور من ناحية أخرى، إلّا أنّها توسّعت بعد عقدين اثنين في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وفي زمن تصاعدت فيه حركات

<sup>40</sup> ميروك (مهدي)، "مائدة مستديرة بعنوان: الهجرة السريّة-أزمة اقتصادية وحلول مقترحة"، مركز دراسة الإسلام

والديمقراطية، 28 جوان 2018 بتزل أفريقيا، تونس

الاحتجاج التي ارتطمت بالانكسار والإحباط، إلى أن أصبح الحديث عن شبكات محلية للتهجير.

ب- حينما يصبح الضغط الهجري والتشدد الأمني داعما لطقوس العبور

أمام سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتنامي ديناميكية الاحتجاج خاصة بعد سنة 2011، ومع اتخاذ الحكومات المتعاقبة المقاربات الأمنية بدل الاقتصادية والتنموية، وفي نسق تزايد وارتفاع عدد المهاجرين غير النظاميين، انقسمت المسالك الهجرية إلى صنفين حسب المستجوبين، الأولى غير خطيرة، والمتمثلة في السفر إلى المغرب ومن ثمة التوجّه إلى معبر مليلة الحدودي، وتقديم طلب لجوء إلى اسبانيا، فقد قال أحمد مفسراً هذه المسألة "المروكي حضري باسبور مضروب، ولبست tenue متاع ال course متاع قورة، وكي ريتهم دخلت معاهم، وكي وصلت للديوانة متاع اسبانيا جبدت ال passeport التونسي وطلبت لجوء سياسي". كذلك خليل حاول الهجرة عن طريق الحدود البرية المغربية الاسبانية، عن طريق معبر مليلة، فقد أفادنا قائلًا: "حضري السيد المغربي séjour مضروبة، وقت إلي جينا داخلين للبوابة الاسبانية شدوني البوليسية المغاربة، وحاولت مرّة أخرى ندخل بسكالات (دراجة عادية) في آخر الأسبوع، خاطر الإسبان يدخلوا ببسكالات في weekend، لكن وقتها (جانفي)، عوامل الطقس مساعدتناش، ديما مطر وريح وقتها الإسبان مدخلوش للمغرب..." كما أنّ كلفتها تصل إلى حدود 5 آلاف و 6 آلاف دينار تونسي، أما الصنف الثاني أي الخطير منه والمتمثل في اجتياز الحدود

البحرية عبر قوارب والذي يمرّ عبر شبكات، وقد قال رامى موضعاً شدة خطورتها "70 بالمائة ما توصلش و30 بالمائة توصل"، وقد أضاف في مقام آخر "بقينا ثلاثة أيام لا مأكلة لا شراب، معانا صغار وكبار، والنوما خلتناش نوصلو للمبادوزا، ياخي فما اثنين تطوعوا باش يمشو يعلمو علينا، واحد منهم تعب ولى قال للاخر برا كمل انت أخطاك مني، هوما برشا وأنا وواحد، وبعد سيب روجو غرق".

عموما، توسّعت الشبكات المحليّة للتهجير وتنوعت طقوس العبور في سياق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ الحكومات المقاربة الأمنية التي تزامنت مع الضغط الهجري وارتفاع عدد المهاجرين، لينخرط الشباب في هذه الشبكات بعد أن خيّبت الثورة وكلّ الاحتجاجات الاجتماعية آمالهم وأحلامهم، فإحباط الاحتجاج ييسّر انخراط الشباب بشبكات الهجرة والتهريب لتتوسع الشبكات وتنتشر وتستقطب أكثر ما يمكن وهذا يعود إلى عدم التجاوب الحكومي مع المطالب المرفوعة في الاحتجاجات الاجتماعية، فالتجاوب فقط إمّا بحلول هشة أو التبعات العدلية للمحتجين، وبالتالي ينخرط المحتجون ضمن شبكات تهريب يرونها حلاً ونافذة نحو تحقيق حلمهم، فشبكات الهجرة والتهريب تصبح بديلاً وماوى لهم من واقع مغرق في الفقر من ناحية وقمعيّ من ناحية أخرى.

## خاتمة عامة

يلخص عالم الاجتماع الفرنسي Alain Touraine ثلاثة مبادئ ينبغي أن تكون مجتمعية في كلّ حركة اجتماعية، "مبدأ الهوية، مبدأ التعارض، مبدأ الشمول أو الكليّة"<sup>41</sup>. يتلخص المبدأ الأول في أنّ كل حركة ينبغي أن تعطي لنفسها الهوية، أي باسم من تتحرك، وما هي المصالح التي تدافع عنها، أما مبدأ التعارض فيمكن تقديمه على أنّ أغلب الحركات الاجتماعية تظهر لأنّ أفكارا معيّنة أو مصالح لا تجد اعترافا أو قبولا، وبالتالي تحتاج إلى حركة لتبرز هذه الأفكار أو المطالب وتحققها، وكما أنّ كل حركة اجتماعية ستواجه خصوما ومعارضة، أما مضمون مبدأ الكليّة أو الشمولية فهو أنّ كل حركة اجتماعية تنشط باسم قيم سامية أو مثل عالية أو باسم فكرما، وإذا لم تكن هذه القيم أو المثل أو الأفكار هي أهداف أو باسم الجميع، فإنها تكون من قبل جزء منهم. وهذه المبادئ الثلاثة اجتمعت في الاحتجاجات الاجتماعية بمناطق المستجوبين، كما لقيت دعما ومساندة سياسية ونقابية وحقوقية بصفات متفاوتة، لكنّها لم تحقق مطالبها، فارتطمت ذخيرة الاحتجاج باليأس والإحباط من قمع وتجريم للحراك وفتح آفاق للتشغيل الهشّ وحلول أخرى لم تقطع مع الأزمة الاقتصادية، فغدّت مشاعر الخيبة لدى الشباب، لتصبح هذه المشاعر مناخا طاردا لهم، وبالتالي العلاقة السببية بين إحباط الاحتجاجات وتجديد موجات الهجرة غير النظامية وتوسع الشبكات

<sup>41</sup>Touraine (Alain), *Sociologie de l'action*, Editions du seuil, Paris 1965, P 466

المحلية للتهجير، لنعلل فرضية البحث الأنفة الذكر، لتجدر الإشارة بالقول بأنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية لا تفسّر فقط بالنظريات الاقتصادية أو السياسية أو العوامل الثقافية ولا بالعوامل السببية فقط، فمن خلال الاحتجاجات الاجتماعية التي تنتهي بالإحباط يمكن تفسير هذه الظاهرة وهذه هي العلاقة التفسيرية والعلاقة السببية بين الاحتجاج والهجرة، فبعد كلّ تصاعد وضغط احتجاجي إلّا وتأتي بعدها موجات من الهجرة، فتكمن طرافة المقال بأنّ التفسيرات السابقة للهجرة لا يمكن إغفالها ولكن نضيف تفسيراً آخرًا ربطاً بديناميكية الاحتجاج.

كما أفادنا المستجوبون بأنّهم على استعداد للهجرة من جديد، فقط يختلفون من حيث المشروع الهجري، إمّا بشكل نظامي أو غير نظامي، كما عبّروا عن أسهم من نيل المطالب عن طريق الاحتجاج الاجتماعي، كما فقدوا الثقة في الأحزاب السياسية وفي الانتخابات، لنقدم نحن توصيات مفادها أنّه إذا لم تتمّ مراجعة الخيارات الحكومية والقطع مع سياسة التبعية والتخلّف وعدم فكّ الارتباط مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ستزداد حدّة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ذلك "أنّ البرجوازيات العربية عموماً تتحدد كبرجوازيات كولونيالية، نمت وتطورت في علاقة تبعية بنيوية مع السوق الرأسمالية. وفي تبعيتها البنيوية هذه عجزت عن حلّ المسائل الاجتماعية والوطنية. وعجزها هذا ليس طارئاً أو مؤقتاً، بل هو عجز بنيوي تاريخي، فهي لا تستطيع الانتقال إلى نمط رأسمالي مستقل، لذلك فإنّ تجدد الأنظمة العربية، وانتقالها



من البرجوازية التقليدية إلى البرجوازية الصغيرة، لم يجدد إلا مأزقها التاريخي، لأنّ هذا التجدد لم يكن إلا استبدالاً طبقيّاً في نمط الإنتاج الكولونيالي نفسه الذي يحكم حركة البرجوازيات العربية،<sup>42</sup> ختاماً تجدر الإشارة بالقول، إذا ظلّ نفس الخيار التنموي الهشّ، وغير القادر على تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع قيمة الدينار وهشاشة الطبقة الوسطى وتفاقم البطالة وغياب التنمية وقمع الاحتجاجات الاجتماعية وعدم وضع الديمقراطية في إطارها وهي الديمقراطية المناصرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظلّ رهانات حكومية تنتج في تشغيل هشّ مثل الآلية وشركات البيئة والغرسة، وعدم مراجعة السياسات الهجرية، والإقرار بحق الإنسان في التنقل تطبيقاً وليس تنظيراً فقط، نتوقع المزيد من موجات الهجرة غير النظامية وبالتالي المزيد من الفواجع والقصص الإنسانية بالبحر الأبيض المتوسط.

---

<sup>42</sup> عامل (مهدي)، "مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتمييز المفاهيم الماركسيّة عربيّاً"، دار الفارابي،

# وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدين

د. نعيمة الفقيه<sup>43</sup>

## مقدمة

شهدت ولاية مدين منذ ثورة 14 جانفي لسنة 2011، ارتفاعا كبيرا في نسق تدفقات المهاجرين القادمين من ليبيا، وأصبحت في السنوات الأخيرة محل اهتمام وطني ودولي في ظل تزايد الإشكاليات التي تطرحها ظاهرة الهجرة المختلطة من جهة، وضغوطات الإتحاد الأوروبي لجعلها أكبر مخيم للاجئين من جهة أخرى. ورغم أنّ الدولة التونسية من أولى الأطراف التي وافقت على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 1968<sup>44</sup>، مازال الإطار القانوني غامض في ظلّ عدم الموافقة على قانون اللجوء إلى حدود اليوم، وهذا ما دفع السلطات المحلية بمدين إلى تنفيذ مسؤولياتها واحتضان الوافدين والإحاطة بهم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية حسب الإمكانيات المتاحة.

---

<sup>43</sup> نعيمة الفقيه، متحصلة على شهادة الدكتوراه في علم السكان، قامت بنشر عدة أبحاث ودراسات حول الهجرة على مستوى وطني ودولي، عضو بوحدة البحث العلمي: توارث، انتقالات، حراك بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، عضو في لجان علمية واستشارية في عدد من المجالات العلمية الدولية، ناشطة بالمجتمع المدني: البريد الإلكتروني: naimafakih6@gmail.com

<sup>44</sup> UNHCR, 2004, Agence des Nations Unies pour les réfugiés, *États parties à la convention de 1951 relative au statut des réfugiés et/ou à son protocole de 1968 (au 31 décembre 2004)*, Annexe du Rapport Global de 2004, p.499.

إنّ الوعي بالمشاكل والصعوبات التي تعترض كلّ من المهاجرين وجهة مدنين ما يزال محدودا، وعليه وقع اعتبار قضية الهجرة واللجوء "شأن سياسي داخلي" يتحمّل مسؤوليته والي الجهة والمنظمات الغير حكومية المحلية، عوض تحميلها للمجتمع الدولي الذي لم تكن له إلى حدود اليوم محاولات جادة لتحديث السياسات الخاصة بالتحركات السكانية في العالم والتي تحترم المقاربات الإنسانية. وعليه، يشكل المهاجرون واللاجئون فئة هشة تتطلب خطة عمل واضحة واتخاذ موقف صارم من لدن الحكومة الوطنية أولا ومن قبل المجتمع الدولي ثانيا، لأنّ جهة مدنين في السنوات الأخيرة، استنزفت مجهوداتها لاحتضان وإيواء الأعداد المهولة من الوافدين، ومهما كانت الخدمات المتوفرة فإنّ مواطن القصور والعجز لازالت موجودة في ظلّ النقص والاحتياج الذي يعيشه المهاجرون.

وفي هذا السياق تنزل عديد الأسئلة المتعلقة بهذا الطرح أهمّها: هل مازالت جهة مدنين قادرة على تحمّل مسؤولياتها تجاه اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء؟ هل أزمة مدنين مردّها غياب إرادة سياسية حقيقية أم أنها مسألة ضعف إمكانيات؟ هل من وجود إستراتيجية واضحة تضمن للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الحد الأدنى من الحقوق التي تضمن لهم العيش الكريم وترتقي بهم للاندماج في المجتمع المحلي؟ هل من إجراءات عاجلة تمكن من تسريع المصادقة على قانون اللاجئين أو استراتيجيات جديدة لحماية المهاجرين كفئات هشة؟

وانطلاقاً من خبرته ومعرفته بحقوق المهاجرين وفي إطار مهمّة ترمي إلى احترام حقوق الإنسان في تونس، ارتأى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تكليفنا بإعداد هذه الورقة البحثية حول وضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدين والتم تمّ تحريرها في بداية شهر أكتوبر لسنة 2019 بعد زيارة ميدانية للجهة يومي 11 و 12 سبتمبر من سنة 2019، قمنا خلالها بمعاينة الأوضاع في هذه المنطقة وإجراء دراسة استقصائية نوعية مع الأطراف المتدخلة لفائدة الوافدين، ومن خلال تقنية المقابلة تمت محادثة عدد من الأطراف وهم والي الجهة، ممثلي عدد من المنظمات الإنسانية والمؤسسات الحقوقية من قبيل المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية لشؤون المهاجرين، المجلس التونسي للاجئين، الهلال الأحمر والمعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب<sup>45</sup>، وباستخدام تقنية المجموعات البؤريّة Focus Group تمكّننا من محاوره عدد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالجهة والتعرّف على ظروفهم داخل المبيّتات المخصّصة لهم وداخل المجتمع المحليّ. هدفنا من خلال هذا العمل، يتمثل في الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة وتمكين المنتدى من توفير مصدر من المعلومات حول سياق الهجرة الذي شكّل هاجسا يثير جدلا كبيرا بسبب المآسي التي يعانها الوافدون ومحدودية قدرات الجهة على تبني المهمة على الرغم من

---

<sup>45</sup> المجموعة التي وقع محادثتها زيادة على والي مدين والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء يتمثلون في: ممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (2)، ممثل المنظمة الدولية للهجرة (01)، ممثلي المعهد العربي لحقوق الإنسان (02)، ممثل المجلس التونسي للمهاجرين (01)، ممثلي الهلال الأحمر (03)

وجود عدة أطراف متداخلة، كما أنّ المعطيات المتحصل عليها مهمة ستخدم السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني الوطني والدولي، وهذا ما دفعنا في نهاية هذه الورقة البحثية إلى طرح جملة من التوصيات التي تمكن من دعم حقوق المهاجرين وتحسين أوضاعهم ومساندة جهة مدينين على مواجهة الأزمة التي تعيشها اليوم.

## 1- ديناميكيات الهجرة الوافدة على جهة مدينين

أ- تزايد أعداد الوافدين: أرقام تتفاوت حسب الأوضاع في ليبيا وتجدد في تركيبة الوافدين

جدول عدد 1: عدد اللاجئين وطالبي اللجوء إحصائيات 31 أوت لسنة

2019

البلد الأصل	سوريا	الكوت ديفوار	أريتريا	السودان	الصومال	فلسطين	جنسيات أخرى	العدد الجمالي
العدد	1190	333	228	201	146	44	345	2487
النسبة	%47.8	%13.4	%9.2	%8.1	%5.9	%1.8	%13.9	%100

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين<sup>46</sup>

سجّلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تزيادا كبيرا في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بتونس خلال السنوات الأخيرة، وحسب آخر الإحصائيات في أوت لسنة 2019 بلغ عدد الوافدين 2487 شخصا ينحدرون من

<sup>46</sup> UNHCR Government Tunisia, Refugees and asylum-seekers in Tunisia, 31 August 2019, link: <https://data2.unhcr.org/en/country/tun>.

جنسيات عربية وإفريقية مختلفة. ولئن كانت التدفقات تتأني أهمها من سوريا بنسبة 47.8% بسبب ما تعيشه من أزمات وحروب، ومن دول أخرى من قبيل فلسطين، السنغال، غينيا، الكوت ديفوار ونيجيريا، أصبحت الهجرة في الفترات الأخيرة تشمل دول القرن الأفريقي مثل إريتريا، أثيوبيا، الصومال، السودان، جنوب السودان ومالي، وهذا يدل على تجدد تركيبة التحركات السكانية التي ما فتئت تشمل مختلف الجنسيات ومختلف الفئات العمرية من أطفال قصر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة وشباب وكهول ونساء. وفي تصريح لممثل المعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب يقول: "كان عدد الوافدين بمدنين في بداية سنة 2019 يتراوح بين 30 و40 شخصا في الشهر ما بين مهاجرين غير شرعيين وطالبي لجوء، وأصبح هذا العدد أضعافا مضاعفة، حيث زاد أكثر من 50%، ليلعب حدود 200 شخصا في جوان 2019"<sup>47</sup>، لكن المعطيات بيّنت عدم تسجيل أية حالة وفود جديدة خلال شهر سبتمبر لسنة 2019، وهذا مردّه الأوضاع الأمنية بليبيا التي تبقى سبب تزايد أو نقص عدد الوافدين على جهة مدنين.

وتماشيا مع ما صرّح به ممثّل المنظمة الدولية للهجرة "من يمتلك الأرقام فإنّه يمتلك المعلومة والميدان"، تفيدنا الإحصائيات في معرفة أنّ الهجرة الوافدة على مدنين هي مختلطة أي أنها تجمع بين مهاجرين غير

---

<sup>47</sup> ممثل المعهد العربي لحقوق الإنسان فرع الجنوب، السيد مصطفى عبد الكبير، مدنا أثناء محادثته بالوضع من الجانب الإحصائي وتزايد توافد المهاجرين وطالبي اللجوء، أما فيما يخصّ تدخلات المعهد أفادتنا بها السيدة نادية لرايض المنسقة والمسيرة لوحدة الاستشارات والمساعدة الفنية.

شرعيين وطالبي لجوء، ورغم تضارب الأرقام بين الجهات المتدخلة بالمنطقة، إلا أنها تجمع على حقيقة مفادها الارتفاع الكبير في عدد الوافدين القادمين لمدين عبر الحدود الليبية وعلى تواجد أسباب ودوافع تجعل حجم الظاهرة يوحى بأزمة تخيم على جهة متوسطة الدخل لا تمتلك الاستعدادات والإمكانات الكافية لتستضيف هذه التدفقات الهامة وتتعامل معها على النحو المتعارف عليه دوليًا.

### ب- أسباب التوافد على جهة مدين

أفادنا عدد من المهاجرين أنّ وجهتهم كانت الدول الأوروبية لكنّ مرورهم من ليبيا التي تشهد تأزما في أوضاعها وخوفهم من الأخطار التي تهدد حياتهم جرّاء النزاع المسلح، جعل الجنوب التونسي يمثل الملاذ الوحيد، وأكد بعضهم أنّ تواجدهم بهذه المنطقة مؤقت إلى حين وجود سبيل يمكنهم من بلوغ إحدى الدول الأوروبية التي تضمن لهم العيش الكريم، الحرية، التحضر، الأمن، التعليم الجيد للأبناء، دخل جيد، وتؤمن لهم مستقبلهم. وفي هذا الصدد نستل شهادة لأحد طالبي اللجوء أصيل السودان متواجد بالمبيت التابع للمنظمة الدولية للهجرة منذ شهر وثلاثة أيام رفقة زوجته وأربعة أبناء، وفيها يقول:

"هربت من بلدي على إثر قتل والدي لأسباب سياسية، لقد أصبحت مههددا أنا وأسرتي، وعبر شبكة تهريب تمّ نقلي إلى ليبيا، في الطريق تمّ بيعي لأكثر من مجموعة، أخذوا مني أموالا كثيرة وعرضوني لمعاملة سيئة، وتمكنت بعد عناء كبير من بلوغ ليبيا، لكن رغم المساعدات هناك

من قبل المنظمات الدولية، كانت الأوضاع مخيفة، في أي لحظة نتظر أن نكون ضحية إطلاق ناري، واتفقت مع شبكة تهريب أخذت ما تبقى لي من أموال لتوصلي إلى الحدود الليبية ومنها دخلت لتونس لطلب النجدة واللجوء، في الحقيقة لا أرغب في البقاء هنا، ليس هذا ما أطمح إليه، أود العمل وجمع مبلغ من المال يمكنني من التوجه نحو أوروبا، الحياة أفضل هناك".

وعلى غرار هذا المهاجر غير الشرعي الذي هو حاليا في انتظار حصوله على الموافقة كلاجئ، تتعدد القصص التي تبين أنّ الهجرة تقف على أسباب متنوعة ومتعددة يمكن حوصلتها في الهروب من الظروف الأمنية والسياسية ببلد المنشأ حيث توجد الحروب، الاضطهاد، المسّ بالحقوق السياسية والمدنية، والهروب من آفات البطالة والفقر والرغبة في تحسين مستوى العيش. كما أنّ بلوغ الأراضي الأوروبية حسب ممثلي المنظمات الإنسانية يمثل حلما وهاجسا يعمل عدد هام من المتدققين على تحقيقه بسبل مختلفة أفضت في بعض الحالات إلى تواجدهم بجهة مدين كمنطقة عبور.

وأثبتت بعض الدراسات التي أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدد من المختصين في دراسة التحركات السكانية، بأنّ الأسباب الجوهرية لتوجه المهاجرين نحو مدين سعي الحكومات الأوروبية من قبيل إيطاليا وألمانيا لتشييد مخيمات بالجنوب التونسي وقطع طريق اللجوء نحو أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط أمام أصيلي بلدان إفريقية جنوب الصحراء لتكون المعابر الحدودية على ليبيا



السبيل الوحيد أمامهم. وحسب المختصة في قضايا الهجرة واللجوء  
الدكتورة نعيمة الفقيه "جاء بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين<sup>48</sup>  
بشروط وقائية وأخرى علاجية بهدف ردع جريمة تهريب المهاجرين عن  
طريق ضبط الدول لحدودها البرية والبحرية (المواد 7 و11) والحرص  
على مراقبة الوثائق المستخدمة للسفر (المواد 12 و13)، مع الحرص على  
أخذ الدول لتدابير من أجل ومساعدة المهاجرين المهريين مع وجوب  
إرجاعهم إلى بلدانهم (المواد 16 و18)، وفي مادته 3/15 نصّ البروتوكول  
على وجوب مكافحة الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية عن طريق  
تكثيف البرامج الإنمائية في دول الانطلاق"، وترى الباحثة أنّ التمتعّ في  
محتوى البروتوكول يوجي بمفارقة بين ما جاء به من نصوص وإجراءات  
وما يتمّ تطبيقه على أرض الواقع، فالإلى اليوم يعمل المجتمع الدولي على  
توخي الحلول الأمنية في مجابهة تهريب المهاجرين دون تطبيق الحلول  
المنصوص عليها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تضمن حق  
المهاجرين في حياة كريمة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة  
وبخاصة ما يتصل منها بالفقر وبحمايتهم عند الوقوع في الخطر. ويظهر  
ذلك من خلال التحولات التي شهدتها السياسات الهجرية بأوروبا منذ  
سنة 2017، حيث أصبحت أكثر تشددا ولا إنسانية تعمل على غلق

---

<sup>48</sup> بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

الحدود الأوروبية وتجريم قوارب الإغاثة<sup>49</sup> ، وهذا السبب الحقيقي في زيادة أعداد المهاجرين الذين مثلت لهم جهة مدين قبله موضوعية في ظل غياب خيارات أخرى.

على ضوء ما سبق، تكون الهجرة مشروعاً حياتياً فردياً أو أسرياً، تحكمه العديد من الإنتظارات وتحفزه عدة عوامل ليكون خياراً يتم الإقدام عليه رغم كل المخاطر التي قد تعترض المهاجر أو اللاجئ، إلى أن أضحت الهجرة ثقافة تحيها تجارب ناجحة لمهاجرين أو لاجئين سابقين، فهي الحلم الذي ينسج مستقبل البعض ووجهة البعض الآخر، هذه الثقافة تمرر من مهاجر لآخر لتعاد التجربة كنوع من أنواع الاستثمارات الحياتية المعاصرة رغم غموض مآلها.

ومهما تكن الدوافع الواقفة وراء توافد المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، فإنّ تواجدهم بجهة مدين سيؤدي حسب الباحث حسان بوبكري إلى "تجديد رؤية الآخر في المشهد الاجتماعي المحلي"<sup>50</sup>، و"تغيير وجهات النظر تجاه القضايا الاجتماعية"<sup>51</sup>. كما سيجعل التساؤلات قائمة حول طبيعة الخدمات المقدمة للوافدين ومدى وجود أزمة أو قصور تجاههم.

---

49. د. نعيمة الفقيه، مكافحة تهريب المهاجرين وحق البقاء المشروع في بلد المنشأ: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بين الواقع والمأمول. كراس عدد واحد حول الهجرة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ماي 2019، صص 154-165، صص 159-160.

<sup>50</sup> Boubakri, Hassan, 2015, « Migration et Asile en Tunisie depuis 2011 : vers de nouvelles figures migratoires ? », REMI : Revue des migrations internationales, 31, (354), pp. 17-39, P 24.

<sup>51</sup> Bensaad Ali, 2009, « Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. Immigration sur émigration », Kharthala édition, P6.

## 2- الخدمات المقدمة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بجهة مدنين: أبعاد الأزمة ومواطن القصور والخلل

### أ - الخدمات المقدمة للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين:

أظهرت دراستنا الميدانية ومختلف التقارير الصادرة عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأنه بمجرد دخول المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء إلى الأراضي التونسية عبر الحدود يقع إحالتهم من قبل السلطات المحلية إلى إحدى المنظمات الإنسانية بالجهة التي تدير مبيتات<sup>52</sup> مهمتها الإغاثة الوقائية للأشخاص الوافدين سواء عبر البرّ أو البحر إلى حين تسوية وضعيتهم.

وبما أنّ تونس لم تتبنى إلى حدود اليوم مشروع قانون اللجوء وفي ظلّ غياب إطار تشريعي واضح، تتحمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع شركائها مسؤولية تنظيم الهجرة المختلطة من خلال النظر في حاجيات المهاجرين، كما أنها تقوم بدراسة ومتابعة جميع طلبات اللجوء وفق الشروط المتعارف عليها دوليا، وعند البتّ في ملف الوافد، هناك ثلاث احتمالات واردة، أولها تمكينه من بطاقة لجوء في حالة وجود أسباب موضوعية تمكنه من ذلك، فيتحصل على شهادة الإقامة ويكون له حقوق كأي تونسي، وثانيها مساعدته على العودة الطوعية لبلده، وفي حالة ثالثة بمجرد تعبيره عن عدم رغبته في طلب اللجوء أو

---

<sup>52</sup> كان عدد المبيتات المخصصة للمهاجرين أربعة، اثنين يتبعان المنظمة الدولية للهجرة وقع غلق مبيت المهاجرين (الحامدي) في أفريل سنة 2019 وبقي واحد يوجد بطريق جربة مدنين، واثنين يتبعان المفوضية السامية لشؤون المهاجرين يتواجدان بجرجيس، وهذه المبيتات ليست مراكز إيواء، بل مبيتات تتولى الإغاثة الوقائية.

العودة لبلده الأصل يعتبر مهاجر غير شرعي لا تتكفل المفوضية به وعليه تحمّل مسؤوليته. وفي كنف من التعاون تعمل المنظمات الإنسانية على تقديم خدمات رغم تنوعها وتعددتها أكد المهاجرون واللاجئون أنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، من أبرز هذه الخدمات يمكن ذكر:

- الإقامة: يقع تمكين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من الإقامة، ومن خلال زيارة المبيت المخصص للمهاجرين والذي تشرف عليه المنظمة الدولية للهجرة تبيننا تركيبته، حيث يتكوّن من 20 شقة، بكلّ واحدة يوجد غرفة ومطبخ ومجموعة صحية ورواق، تحوي كل غرفة تجهيزات تتمثل في الأسرة والمفروشات والأغطية ومستلزمات الطبخ ومروحة تهوئة، وينقسم المبيت إلى طوابق يخصّص أحدها للأطفال القصر الغير مصحوبين وآخر للعائلات، وطابق للأمهات مصحوبات بأبنائهنّ، في حين يتواجد الرجال بمبيت بجرجيس. ويوجد فضاء مخصص للأطفال بإحدى الطوابق يشرف عليه الهلال الأحمر، يوفر خدمات ترفيهية وتعليمية. يخضع المبيت للرقابة من قبل أعوان حراسة بهدف حماية المقيمين من أية أخطار تهددهم. وتبلغ المدة المحدّدة للإقامة داخل هذه المبنيات 60 يوما، لكن مراعاة للحالات الإنسانية من قبيل الأمهات العازبات حديثات الولادة، حالات المرض،... يتمّ تمديدتها.

ولئن صرّح قسم من المقيمين المستجوبين<sup>53</sup>، بوجود ظروف إقامة جيدة، فإنّ قسما آخر تشكّى من عدّة نقائص من قبيل اشتراك عدد هام من

---

<sup>53</sup> المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين قمنا باستجوابهم، يبلغ عددهم 14 شخصا، رجال، 5 نساء و3 أطفال.

المقيمين في جهاز التلفاز والثلاجة (في الجملة بالمبيت 8 أجهزة تلفاز و8 ثلاجات) بشكل يؤدي للخلافات والعنف بين المقيمين في أغلب الأوقات، هذا إلى جانب وجود غرفة واحدة لا تكفي لأسرة كاملة، وضيق مساحة المطبخ مما يدفع للأكل بقاعة الجلوس.

- حقبة المستلزمات الخاصة: بمجرد دخول المهاجر للمبيت يتم تمكينه من عدد (02) من الحقائب الصحية لتستعمل على مدى شهرين، وتحتوي كل واحدة على فرشاة ومعجون الأسنان، نوعين من صابون الاستحمام، صابون غسل الملابس، منشفة استحمام، الشامبو، آلة حلاقة للوجه، مقلمة أظافر، ملابس داخلية... وتقدر قيمة الحقبية بـ80 ديناراً. وأكد عدد هام من المقيمين أنّ هذه الحقبية لا تكفي لشهر كامل.

- الخدمات الصحية: أدلى ممثلي المنظمات الإنسانية أنّ الوافدين يتمتعون بالخدمات الصحية<sup>54</sup>، وأفادوا بوجود فريق طبي بالمبيتات، فعلى سبيل المثال داخل المبيت التابع للمنظمة الدولية للهجرة يتواجد بالمركز عدد (02) من الممرضات وطبيب، بالنسبة للطبيب يأتي مرتين في الأسبوع كل عشية أربعاء وصباح السبت وعند الحالات الإستعجالية، أما الممرضتين فتتواجدان بصفة مستمرة. وأظهرت المعطيات أنه يتم تمكين

---

<sup>54</sup> Lors d'un acte de sensibilisation qui a été effectué par l'OIM pour les personnels de la santé publique/ District sud, et qui a eu lieu Douz- Gouvernorat de Kebilli, le 16 Novembre 2018, Les personnels de la santé ont présenté la liste des services de santé disponibles et accessibles pour les migrants et qui sont : les structures de soins des trois premières lignes (les hôpitaux régionaux et les hôpitaux universitaires et les programmes nationaux de la santé publique tel que le programme national de la santé reproductive et de planning familial, les programme national de vaccination, la médecine scolaire et universitaire, le programme national de lutte contre la tuberculose, le programme national de la lutte contre le VIH/SIDA.

المهاجرين من العلاج بالمستشفيات العمومية أو إحدى المصحات مع التكفل بجميع المصاريف، وعلى ضوء مواعيد تلاميذ الأطفال يقع توجيه الأمهات إلى ديوان الأسرة والعمران البشري، وتتم مرافقة المرضى من قبل أحد أعضاء الفريق المشرف عندما تقتضي الحالة.

- الغذاء: يقع تمكين كل مهاجر من وصولات أكل أسبوعياً تقدر قيمتها بـ30 ديناراً، يقتنون بها ما يحتاجونه من غذاء، ومن شروطها صرفها كلها في عملية شراء واحدة من إحدى المساحات التجارية. وأفاد المبحوثين أنّ هذه الوصولات لا تغطي الاحتياجات الضرورية بشكل يدفعهم للسرقة والنزاع في عديد الحالات، الأمر الذي يخلّ بالأمن بمراكز الإقامة.

- النفاذ إلى المعلومة: أثبتت المعطيات عدم وعي المهاجرين بحقوقهم، وهذا ما يجعلهم في وضعية هشّة خاصة أمام غياب مترجمين يمكنهم من التعبير عن حاجياتهم ومطالبهم، وما يؤكد هذه الإشكالية هو إقدام الشاب الاريثري على الانتحار لصعوبة الظروف التي كان يعيشها، وهو يتواجد إلى اليوم بمستشفى الهادي شاكر بصفاقس دون إمكانية فهمه من طرف الأطباء بسبب صعوبة الترجمة، الأمر الذي جعل من الصعب التدخل لفائدته. ومن خلال عملية التشخيص التي قمنا بها ميدانيا تبينا أنّ الأطفال القصر لا يتمتعون بأية خدمات خاصة أو إضافية "في علاقة

بحقوقهم التي نصّت عليها المعاهدة الدولية لحقوق الطفل لسنة  
1989<sup>55</sup>.

- الإحاطة النفسية والاجتماعية: وفق تصريحات ممثلي المفوضية السامية والمجلس التونسي لشؤون اللاجئين تقع الإحاطة بطالبي اللجوء واللاجئين والعمل على إدماجهم بالمجتمع المحلي عن طريق توفير مختصين نفسيين، تمكينهم من دورات تكوينية في اللغات، بعث نوادي يمارسون فيها هواياتهم من قبيل الرسم، مشاهدة الأفلام، القيام بأنشطة وتظاهرات بالتعاون مع الإدارات الجهوية مثل المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، اليوم الوطني للصناعات التقليدية، الاحتفال باليوم العالمي للطفل الإفريقي، ولاقت هذه الجهود نجاحا كبيرا حيث ساعدت على تنمية روح الإبداع لدى اللاجئين وطالبي اللجوء من بينهم لاجئ سوداني شاهدنا البعض من رسوماته، نجح في استقطاب عدد هام من الوافدين وبعض المشرفين بالمفوضية للمشاركة في نادي الرسم الذي ساعد على تحقيق التقارب بين أعضائه وتجديد صورة المهاجر بالجهة. ورغم الخدمات المتوفرة، إلا أنّ عددا لا بأس به من المستجوبين عبّروا عن الوضع النفسي المتأزم الذي يعيشونه جراء ما عاشوه من أهوال في ليبيا، وما يعانونه من نقص في الإحاطة النفسية والصحية والمادية.

<sup>55</sup> المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس، تقرير حول وضعية المهاجرين في مركز الهلال الأحمر

بمدنين، ص 4.

- الإدماج الاقتصادي: تعمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المجلس التونسي للاجئين والمعهد العربي لحقوق الإنسان والجمعية التونسية للتصرف والاستقرار الاجتماعي TAMSS على إدماج اللاجئين في الحياة الاقتصادية وتمكينهم من فرص للعمل وضمان حياة كريمة عبر تنظيم العلاقة الشغلية، بعث مورد رزق للمهاجر، متابعة اللاجئ حتى لا يقع استغلاله أو هضم حقوقه، ومن بين التجارب التي ذكرتها إحدى الشهادات في هذا المستوى هي عملية تمكين لاجئة سورية من العمل بإحدى صالات الحلاقة الكبرى بصفاقس، زيادة على عدة مشاريع أخرى. أما حديثنا مع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين أظهر حقائق مخالفة، كلها تتمحور حول صعوبة ولوج المهاجر لسوق الشغل، وفي صورة الحصول على عمل يتمّ التّعرض للاستغلال وسوء المعاملة، كما أفادنا البعض أنهم لا يعرفون كيفية حماية حقوقهم أو سبل تيسير إدماجهم في الحياة الاقتصادية.

- الإحاطة بالأطفال: تتولى المنظمات الإنسانية الإحاطة بالأطفال بتمكينهم من أنشطة ترفيهية وتعليمية عبر بعث فضاءات خاصة بالمبيتات، هذا إلى جانب العمل على إدماجهم بالمؤسسات التربوية وتمكينهم من التعليم، ولئن بدأت المفوضية تجربة إلحاق عدد من أبناء المهاجرين بالمدارس بجرجيس منذ سنة 2018 بعد أن لاقت التعاون من طرف بعض مديري المدارس الابتدائية<sup>56</sup>، فإنّ المنظمة الدولية للهجرة

<sup>56</sup> وجود منشور أصدره وزير التربية لفائدة المدارس بهدف إدماج أبناء المهاجرين بالمدارس الابتدائية وتمكينهم من التعليم.



ستعمل في هذه السنة (2019) على إدماج 17 تلميذ مع إمكانية واردة لتوفير وسيلة نقل.

- الخدمات القانونية: تتولى وحدة المساعدة القانونية للمعهد العربي التي أنشأت سنة 2018 في إطار مشروع المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، التدخل لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء ومدّهم بالمساعدة القانونية والاستشارات لحل إشكالاتهم القضائية والعدلية (الزواج، الطفولة المهتدة، زواج القاصرات، الشغل، حالات الاستغلال،...) وتمثيلهم أمام القضاء والدفاع عنهم. وللمعهد العربي دور هام في توعية المهاجرين بحقوقهم ودعم قدرات الفاعلين الاجتماعيين من مهنيين ومفردات المجتمع المدني في مجال مناصرة وحماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. كل هذا لا ينفي وجود ثغرات جعلت المهاجرين يعبرون عن معاناتهم جراء عدم تمكينهم من وثيقة اللجوء أو عدم إتاحة الفرصة لهم للتوطين ببلد يضمن لهم حقوقهم وظروفا مناسبة أكثر لهم كلاجئين.

إنّ الخدمات التي توفرها المنظمات الإنسانية بالشراكة مع الهياكل المحلية بجهة مدينين تبقى حسب تصريح ممثلها خدمات إغاثية ترتبط بالقدرات والإمكانيات المالية واللوجستية المتوفرة، هذه الخدمات لا ترضي المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يصفون وضعيتهم بالمزرية وأنهم فئة هشة في حاجة ماسة لإحاطة حقيقية وليست مجرد شكليات هدفها إرضاء المجتمع الدولي الذي يضع مقاييس محددة لا تستجيب لمنظومة حقوق الإنسان.

## ب- أبعاد الأزمة ومواطن القصور

بالرغم من تدخل المنظمات الدولية بجهة مدنين، مازال النقص يشوب الخدمات التي لا تصل إلى تطلعات المهاجرين، وهذا ما استقيناه من بعض الشهادات:

"يوفرون لنا في هذا المبيت الأكل واللباس والخدمات الصحية، لكن ينقصنا الكثير، قيمة الوصولات لا تكفي ولا نجد أموالا للتنقل بسهولة، كما أنّ عدد كبير يتشاركون في جهاز التلفاز والثلاجة، المعاملة طيبة من قبل القائمين على المبيت لكن نحس بالحاجة والنقص،..." (طالب لجوء من السودان).

"الخدمات الصحية غير جيدة، ولا يمكننا إجراء كل الفحوصات في القطاع العمومي، ونرغب في تمكيننا من مبالغ مالية عوض الوصولات لسهولة التصرف فيها، لماذا نرتبط بفضاءات تجارية معينة، إننا نعاني الحرمان، جوع، فقر، أين حقوقنا؟" (مهاجر غير شرعي من نيجيريا)

"في بعض الأحيان نتعرض للاستغلال، يعطوننا أجورا ضعيفة، والبعض لا يمدنا بالأجرة إثر الانتهاء من العمل، لا نحس بالأمان، نفسيتنا متعبة، نحن بشر نرغب في ضمان حقوقنا،.." (مهاجر من جنوب السودان)

"لا أستطيع فعل شيء ما لم يتمّ منحي بطاقة اللجوء، أرغب في البحث عن العمل حتى أساعد نفسي وأسرتي، لكن كما ترى ها أنا بالمبيت لا أتمكن من الخروج خوفا من الشرطة، ليست معي وثائق تحميني"

(مهاجر غير شرعي من جنوب السودان)

وأعرب عدد من المهاجرين وطالبي اللجوء عن الصعوبات التي تعترضهم أثناء وجودهم بالمنطقة من قبيل النقص الذي يعيشونه في الموارد المالية وقيمة الوصولات التي لا تغطي احتياجاتهم الأساسية، عدم تمكنهم من الحصول على عمل قانوني أو سكن لائق خاصة وأنهم لا يمتلكون وثائق قانونية، هذا زيادة على الإشكاليات الأخرى مثل الاستغلال، الميزم العنصري، المهن الوضيعة، عدم القدرة على الاتصال بالأهل ببلد المنشأ،...وصنّف قسم منهم وضعهم بالكارثي لما يعانونه من حرمان على شتى الأصعدة.

والدليل على أنّ المهاجرين وطالبي اللجوء يعانون صعوبات في الولوج لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بخدمات لائقة، الاحتجاجات التي زامت اليوم العالمي للاجئين يوم 20 جوان سنة 2019، والتي مثلت نوعا من التصعيد جرّاء ما يعانونه من نقائص. والهدف من هذه الاحتجاجات حسب المعطيات الميدانية هو الضغط على المسؤولين بالجهة وتذكيرهم بوضعهم المأساوي حتى تصل أصواتهم للحكومة التونسية والمنظمات الدولية للتحرك لفائدة هذه الفئات الهشة وتمكينها من حقوقها أو مساعدتها على التوطين بدول تمكنها من مختلف مطالبها. وأكّد ممثل المنظمة الدولية للهجرة بأنّ ظروف الإقامة والخدمات بالمبيت تعدّ جيدة وتتماشى مع المواصفات الدولية المعمول بها من حيث مساحة الغرف وطاقة الاستيعاب وقيمة الوصولات ونوعية الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية،... ويقع القيام بهذه الخدمات وفق الإمكانيات المتاحة، وهي على حدّ قوله "خدمات طوارئ" وعلى المهاجرين

وطالبي اللجوء الرضا والقبول بما هو موجود. ومن جهته، أكد ممثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنّه يتم دراسة السوق وتتبع الأسعار حتى يتمّ تعديل قيمة وصولات الأكل، وأنّ الخدمات المتوفرة جيدة. وهذا التضارب بين ممثلي المنظمات الدولية من جهة وبين المهاجرين وطالبي اللجوء من جهة أخرى، يقرّ حقيقة بوجود أزمة تعانيها جهة مدنين، هذه الأزمة إما حقيقة تتمثل في نقص الخدمات التي لا تستجيب لاحتياجات وتطلعات الوافدين ولا تكفيهم لأعدادهم الهائلة ولقصور تدخلات المنظمات الدولية، وإما لعدم رضا المهاجرين بما هو موجود حتى يحتسب هذا الوضع لفائدتهم في انتظار أخذه بعين الاعتبار والتسريع بتوطينهم في المجتمع الأوروبي.

ويوجد تخوف من قبل عدد من ممثلي المنظمات الدولية للهجرة من تصرفات المهاجرين وسلوكياتهم التي قد يرفضها المجتمع المحلي وتتسبب في إلحاق الضرر بالوافدين جراء ذلك، من هذه السلوكيات حسب الشهادات السرقة، التحيل، تعاطي الكحول، التعايش دون زواج شرعي، ارتداء الملابس الغير لائقة، التسول وتعريض الأطفال للمخاطر مثلما هو الحال لدى السوريين،... كما أنّ المنظمات في عدد من الحالات تعجز عن الإحاطة بهم وتوفير المساعدة اللازمة بسبب غياب الوثائق أو الشروط الإدارية المعمول بها. وفي هذا الصدد تحدّثنا ممثلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بجرجيس:

" السوريون على سبيل المثال نوقّر لهم جميع الخدمات لكنهم لا يستقرون وينتقلون من ولاية لأخرى، لا يحبّون العمل بل يفضلون

الكسب السريع عن طريق التَّسَوُّلِ مستخدمين أبناؤهم، وهذا يعرقل إمكانية الإحاطة بالأبناء وتمكينهم من التَّعليم،... وعدد منهم يستخدمون شهادات غير قانونية ويمتهنون مهنة طب الأسنان ووقع إيقاف الكثير منهم والمشكلة أنَّ الأهالي كانوا يصدِّقونهم ويقصدونهم بهدف العلاج

وتضيف ممثلة المعهد العربي لحقوق الإنسان في هذا المستوى:

"عدد هام من الحالات يقع إحالتها للمعهد من طرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الهلال الأحمر وتتعدّد مشاكلهم من أبرزها الزواج الغير مدني، تعدّد الزوجات، السرقة، الجرائم وغيرها، ونحاول المساعدة من جانب قانوني مثل تسهيل عملية الزواج عبر محاولة إيجاد أقرب تمثيلية لبلد اللجوء أو الاتصال بسفاراتهم للحصول على وثائق، ومثلما ننجح في حالات نعجز في حالات أخرى بسبب غياب الوثائق وغياب تمثيلات لإحدى البلدان خاصة أثيوبيا، وفي هذه الحالة يبطل الزواج... وكل هذه صعوبات توجدنا الهجرة المختلطة بجهة مدين".

حسب ما عبّر عنه السيد والي مدين الحبيب شواط وممثلي المنظمات المتدخلة وخاصة الناشطين الحقوقيين التابعين للمعهد العربي لحقوق الإنسان، سيؤدي الوضع المتردّي بعدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والوضع المرتبك بالقطر الليبي إلى نزوح موجات جديدة من المهاجرين إلى جهة مدين التي لم تعد قادرة على استقطاب المزيد، خصوصا وأنّ طاقة استيعاب المبيتات بالمنطقة محدودة، والإمكانيات ضعيفة، وتدخلات المنظمات يشوبها النقص، هذا الوضع يوجي بالأزمة التي يواجهها المهاجرون من جهة، ومنطقة مدين من جهة أخرى. وهذا

ما جعل ردود الفعل تتضارب بين الرفض لاستقبال المهاجرين صرح به الوالي ويبرّر ذلك علمه بمخطط الدول الأوروبية ورغبتها في تحويل المنطقة التابعة له بالنظر إلى أكبر مخيم للاجئين، وبين قبول استقبال الوافدين أقرب به ممثلي المنظمات الدولية مبررين موقفهم بأهمية التعامل الإنساني مع فئات في حاجة ماسة للمساعدة.

وأفادنا والي الجهة أنّ المنطقة إبان الثورة استضافت أعدادا مهولة من الوافدين تمت مساعدتهم بالتعاون بين المسؤولين المحليين والمنظمات الإنسانية والأهالي رغم عدم علمهم بحقيقة المهاجرين الذين اجتازوا الحدود خلسة: من هم؟ من أين قدموا؟ ما ينوون فعله؟ هل لديهم أية مآرب تهدّد أمن الدولة واستقرارها؟ أية انتماءات وتوجهات دينية تميزهم؟. ورغم التخوّف الكبير، أكد على تواصل المدد التضامني إلى حدود سنة 2019، لكن أمام كشف مخططات الدول الأوروبية أصبح من الضروري قطع الطريق أمام هذه الظاهرة التي تهدّد الوضع الأمني بالمنطقة ولا تخدم مصلحة تونس بل وتشكل خطورة على سيادتها<sup>57</sup>.

ورغم التدخّل الإنساني الذي تقوم به جهة مدنين لفائدة الوافدين، إلا أنها تبقى جهة غير آمنة بما أنّ المنظومة القانونية التونسية لا توفر

---

<sup>57</sup> المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدعو الحكومة القادمة لإيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطات الإيطالية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين، مقال صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2019، الرابط: <https://www.akherkhabaronline.com/ar/>. (تمت مراجعته يوم 2019/10/02).

الحماية للأجنيين وطالبي اللجوء والمهاجرين<sup>58</sup> المتواجدين على أراضيها، هذا بالإضافة لعدم قدرة المنظمات الوطنية والدولية على التكفل بالخدمات الأساسية لهذه الفئات الهشة. والمخططات الدولية التي مثلت مركز تخوف من طرف الوالي، أكدت مؤخرًا مع توجهات الدول الأوروبية لفرض سياسات ابتزازية على تونس ومساعدات مشروطة بهدف تحويلها لأكبر منصة إنزال وإيواء وفرز للمهاجرين، وأشار المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى مخاطر هذه التوجهات في ظل غياب سياسات واضحة وأطر قانونية تتماشى مع حقوق الإنسان.

### 3. علاقة المهاجرين الوافدين بالمجتمع المحلي وطبيعة انتظاراتهم

#### أ- علاقة الوافدين بالمحيط المحلي

أظهرت محاورتنا مع عينة من المهاجرين وطالبي اللجوء أنّ علاقاتهم مع الفريق المشرف على المبيتات والتابع للمنظمات الإنسانية طيبة ويعود ذلك للإدارة الجيدة لمراكز الإقامة وحسن المعاملة، كما أكدوا أنّ علاقات الانسجام تربطهم ببعضهم رغم المشاكل التي تقع من وقت لآخر، وفي هذا الصدد يخاطبنا ممثل المنظمة قائلاً: "المبيت يحوي خليط من الجنسيات، ولكلّ مجموعة خصوصيّاتها، السودانيين ليس مثل التشاديين ليس مثل الأريترين، الاختلاف متواجد، لكن المشاكل التي تقع

---

<sup>58</sup> المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الموائ التونسية غير آمنة للمهاجرين. على دول الإتحاد الأوروبي تحمّل مسؤولياته، مقال صدر يوم 30 سبتمبر 2019، الرابط: <https://www.ftdes.net/ar/>، (وقعت مراجعته يوم 2019/10/2).

عادية، قال لي، قلت له، أخذت مني، أخذت منها،... وكلها تدور حول عمليات عنف لفظي، سرقة... المشاكل مردّها الكم الهائل للمقيمين بالمبيت وتصل في بعض الأحيان لدرجة التقاضي، لكن عموماً أغلب المشاكل يقع حلها بصورة ودية". وأظهرت البيانات أنه يتمّ الفصل بين المهاجرين داخل المبيتات وفق مجموعات تجنباً للمشاكل، وحتى يسهل التعامل معهم يقع الاستعانة بمترجم من أحد المقيمين وتمكينه من منحة يومية، وفي صورة تعذر ذلك يقع البحث عن مترجم من خارج المبيت. وأثناء جولتنا بالمقر والتي دامت قرابة الساعتين لم نشاهد أو نلاحظ أية مشاكل بين المتواجدين هناك، كما لاحظنا الارتياح على وجوههم عند تجاذب أطراف الحديث معهم.

ووفق الباحث حسان بوبكري يثير وجود المهاجرين بتونس عدة "تساؤلات حول احتمالات اندماجهم"<sup>59</sup>، لكن وفق المعطيات الميدانية تبين أنّ علاقة المهاجرين بأهالي مدن طيبة، ومن أجل تقليص الحساسية مع المجتمع المحليّ زيادة على ضمان حقوق وحريات المهاجرين تتبنى المنظمات الإنسانية دور التوعية والتّحسيس بهدف تسيير عملية الاندماج. وفي هذا يقول ممثّل المنظمة الدولية للهجرة: "ليست هناك مشاكل كبرى، منذ قدوم طالب اللجوء أو المهاجر نحدّثه عن خصائص المجتمع التونسي وبأنه بلد مسلم محافظ لا يقبل ببعض السلوكيات التي تخالف العادات والتقاليد السائدة، ونقول له أنّ المواطنين بمدن

<sup>59</sup> Boubakri Hassan, 2013, « Les migrations en Tunisie après la révolution de 2011 », Confluences Méditerranée, l'Harmattan, N87, pp 31-46, P32.



محافظين ويقبلون الغير لكن وفق شروط، أي أنّ الوافد ليس بإمكانه السير في الطريق مرتد صليب مثلاً أو ارتداء لباس غير محترم حتى لا يتعرّض للعنف أو أية مشاكل أخرى". وأفادت نسبة هامة من الشهادات بأن أهالي مدنين يتسمون بالتضامن وعلى دراية بما تعرّض له الوافدين من مآسي بليبيا وأثناء رحلة العبور، لذلك يقومون بمساعدتهم في شكل إعانات مادية وعينية، وتمكينهم من العمل في حضائر البناء والأنشطة الفلاحية، كما يقبل عدد هام من الأهالي لتشغيل المهاجرات لديهم كمعينات منزليات. وأكّد والي مدنين في هذا الخصوص "نحن لا نزعج المهاجرين ونترك لهم الحرية للتنقل والحصول على عمل رغم عدم درايتنا الكبيرة بهم".

وأفادنا أغلب المهاجرين المستجوبين بأنهم لم يتعرّضوا لأي شكل من أشكال المضايقات من قبل المواطنين، وتقول إحدهنّ وهي لاجئة نيجيرية الأصل "خلافًا لما نسمعه عمّا يعانيه المهاجرون في مناطق أخرى بتونس، هذه الجهة لها خصوصية جيدة، نجد الترحاب والاحترام والمساعدة، وقليلة هي الحالات التي يتمّ التعرض فيها للعنف والاستغلال والميز العنصري، مشكلتنا ليست مع المحيط الذي نحسّ فيه بارتياح بل تتمثّل في وضعيتنا القانونية المعقّدة التي لم تسوّى بعد، ظروفنا المادية والنفسية متدهورة، نرغب في الحصول على بطاقة اللجوء لتكون حياتنا أسهل، أو العمل على توطينا في أيّ بلد أوروبيّ يقبل بنا".

من هنا نتبيّن أنّ المحيط المحلي أين يتواجد المهاجرون واللاجئون وطالبي اللجوء عموماً عامل مساعد أكثر من أن يكون معرقلاً لعملية إدماج

الوافدين، ويلعب دورا هاما في التخفيف عنهم وطأة الأهوال التي عاشوها سواء في بلدانهم أو أثناء رحلتهم أو تواجدهم بالقطر الليبي، ونستلّ إحدى الشهادات التي تنمّ عن العلاقة الجيدة بالمحيط المحلي: "الشعب التونسي محترم، لقد كنّا في الجحيم في ليبيا، كنا نتعرض للضرب والنهب في الطريق والاستغلال، الموت يلاحقنا أينما ذهبنا، الآن فعلا نحسّ بالأمان، الأفراد طيبين" (مهاجر من جنوب السودان، متواجد بتونس منذ شهر).

### ب- الإنتظارات

تختلف الإنتظارات من مهاجر لآخر ومن لاجئ لآخر حسب الوجهة والخدمات المرغوب فيها، وحسب المقابلات التي أجريناها مع عدد منهم يمكن حوصلتها في الجوانب التالية:

- التوطين في بلد يلائم طلباتهم لمن لا يرغب في الاستقرار بتونس.
- تسوية الوضعية من خلال الحصول على بطاقة اللجوء لمن كانت وجهته منذ البداية تونس.
- تحسين الخدمات (الإقامة، النقل، الصحة، الترفيه في قيمة وصولات الأكل، السكن، العمل،...).
- تيسير إدماجهم في الحياة الاقتصادية وتمكينهم من فرص للعمل.
- إلغاء الخطايا المالية الناتجة عن وضعيتهم الغير قانونية تجنباً للوقوع في سلوكيات تخالف القانون (السرقه، التسول، الانتحار، الهجرة غير الشرعية...).

- طلب المعاملة الجيدة من قبل أهالي المنطقة والوعي بالهشاشة التي يعيشها الوافدون.

#### 4. الحاجة لإستراتيجية وطنية في مجال الهجرة: وقت بعث إستراتيجية تراعي المقاربات الإنسانية

على إثر ما استجدّ من أحداث بجهة مدين أكدت ضبابية السياسة بخصوص الهجرة بتونس وفشلها في الاستجابة لمطالب الوافدين المشروعة، أجمع المبحوثين على أنّ الوقت حان لبعث إستراتيجية وطنية تراعي المقاربات الإنسانية و"تتطابق مع الشروط الدولية لحقوق الإنسان"<sup>60</sup>، بالتعاون والشراكة بين جميع الأطراف المعنية، ونقطة الانطلاق تكون مع والي الجهة الذي يعدّ أكثر مسئول معاش للوقائع وعلى دراية بالحقائق، من هنا عليه عدم الاكتفاء برفض استقبال المزيد من الوافدين، بل من الأجدر الإعلان عن موقفه أمام الحكومة وطلب اتخاذ إجراءات حاسمة في شأن الأزمة التي تعيشها المنطقة التابعة له بالنظر والمطالبة بتحمّل الكل للمسؤولية لأنّ الهجرة واللجوء مسألة وطنية وليست حكرا على ولاية مدين.

يرى ممثلي المنظمات الإنسانية أنه من الضروري التعامل مع الوافدين على المنطقة بشكل إنساني ومن غير الممكن طردهم حسب ما ينصّ عليه

---

<sup>60</sup> مهدي عليوة، جون نويل فيري وهيلموتريفيلد، السياسة المغربية الجديدة للهجرة، الرباط، كونراد ادنورستيفتونغ.

الفصل 33 من الفقرة الأولى لاتفاقية جنيف<sup>61</sup> ، ويقترحون العمل على استغلال الظاهرة لصالح مدنين من خلال الضغط على المنظمات الدولية لتدعم قدرات الهياكل المحلية وتحسين خدماتها بشكل يحقق الاستفادة للمهاجرين والمواطنين على حدّ سواء. وعضو التخوف من توجهات المهاجرين للمنطقة بسبب هواجس أمنية، من الأجدر الوعي بأنّ المهاجرين يعدّون حلّاً لإشكالية اليد العاملة بالمنطقة، كما أنه من المهمّ توخي حلول اقتصادية واجتماعية تعزز قدرات الجهة ودورها الإنساني والأخلاقي تجاه فئات هشة تتطلب الإحاطة والدعم الكلي، من هذه الحلول بعث مركز به وحدة صحية وأمنية بالمعبر الحدودي حتى يتم تسجيل الوافدين والتأكد من سلامتهم بشكل لا يضرّ المواطنين ولا يثقل المراكز الصحية بمدنين.

وحسب ممثل المنظمة الدولية للهجرة، "مدنين قدرها أن تكون منطقة حدودية، من الواجب التعامل بدكاء وحكمة مع ظاهرة الهجرة وذلك من خلال التصرف الجيد في التدفقات المتزايدة من فترة لأخرى، ويكون ذلك بحسن التصرف في المعابر الحدودية ببعث تطبيقية إلكترونية يستخدمها شرطة الحدود بكل من مدنين وبن قردان ليتمّ تسجيل الوافدين وتجميع كافة المعطيات ومتابعة الحالات لحظة بلحظة"، وهذا سيساعد

---

<sup>61</sup> ينصّ الفصل 33 من الفقرة الأولى لاتفاقية جنيف لسنة 1951 على: "لا يمكن لأيّ دولة موقعة ترحيل أو إرجاع، بأيّ طريقة كانت، لاجئاً واقفاً على حدودها لتعرض حياته أو حرته للخطر بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لمجموعة اجتماعية أو أفكاره السياسية".

على الحصول على قاعدة بيانات تمكّن الجهة من الحديث بكلّ موضوعية عن إشكالية الهجرة عبر إحصائيات ومؤشرات دقيقة، تمكن من مطالبة الحكومة بتحمل مسؤولياتها عبر الإدارة الجيدة للتدفقات وبعث لجنة بكلّ ولاية تضمّ أعضاء من وزارات وهياكل مختلفة، هذه اللجنة تجتمع على الأقل مرة في الشهر تتابع الأوضاع وتحدد التدخلات والخطط اللازمة، كما أنّ هذه اللجنة تساعد على تعزيز مبادرات المهاجرين بإطارات من وزارات واختصاصات مختلفة، تتولى دور الإحاطة، المتابعة والتقييم من خلال إعداد تقارير خاصة، وهذا من شأنه المساعدة على تطوير الخدمات الموجهة للمهاجرين دون رمي المسؤولية على القائمين على المبيت أو والي الجهة، من الضروري إذن تحويل مسألة الهجرة إلى مسؤولية جماعية وستكون كل القرارات والتدخلات في مرحلة لاحقة ناجعة وذات فاعلية.

وعلى إثر تصريح لإحدى ممثلي المنظمات الدولية بالجهة: "إن كان الوالي يراها أزمة ويرفض استقطاب المهاجرين لأسباب أمنية، نحن لا نراها أزمة لأنه من الممكن التصرف في الأعداد الوافدة بالقدرات والإمكانيات الموجودة، وليست هناك أشياء كارثية كالأمراض الخطيرة، جميع المشاكل تحت الرقابة ويتمّ التعامل معها كما يتمّ التعامل مع مشاكل أي تونسي"، نتبيّن أنّ تونس أمام خيارين لا ثالث لهما، إمّا قبول استقطاب المهاجرين واللاجئين والسعي للموافقة على قانون اللجوء بهدف حماية حقوق المهاجرين، رغم أنّ هذا القانون لا يخدم مصلحة تونس التي تبقى دولة ذات مستوى اقتصادي ضعيف وليست في حاجة لتحمل

مسؤوليات تفوق الإمكانيات الوطنية، وإمّا الاعتراف دوليا بعدم رغبتها في فتح حدودها خاصة بعد العلم بما تهدف إليه الدول الأوروبية، ووفقا لهذا الخيار عليها إيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع الدول الأوروبية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين.

وأمام التزايد الملحوظ لأعداد المهاجرين واللاجئين واحتراما لحقوق لإنسان وفقا لما جاءت به الاتفاقيات الدولية، على الدولة بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين دون أن تمسّ من سيادتها الوطنية. وعلى جميع هيكل الدولة من وزارات ومجتمع مدني ومنظمات الانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التصرف الجيّد عبر توخي مقاربة تشاركية تعمل على استكمال الإجراءات المخولة للموافقة على مشروع قانون اللجوء لتسوية وضعيات المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء وتحسين آليات التحصل على الحق في اللجوء، ومن ثمّ الإدارة الجيدة للهجرة عبر بعث وحدة رصد وتحليل بالمناطق الحدودية ووحدة المتابعة والإحاطة والاستشراف تتبعها خلايا جهوية ووحدة التعاون الدولي، حتى يقع التعامل مع الظاهرة بكلّ فاعلية.

## حوصلة

حسب ما ورد في الحوارات التي قمنا بإجرائها مع ممثلي المنظمات الإنسانية ووالي مدين وعينة من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أثناء الزيارة الميدانية التي تمت في شهر سبتمبر 2019، لتبين حقيقة الوضع هناك، وإثر التعمق في ما قام به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من تقارير نتوصل إلى أنّ الأوضاع المتأزمة في ليبيا تسببت في تدفق موجات هامة من اللاجئين والمهاجرين إلى تونس، وتمّ فتح المعابر الحدودية بالجنوب لاستقبال وافدين من جنسيات مختلفة معرّضين للخطر يلتمسون المساعدة من أجل إيجاد حلول لأوضاعهم المأساوية، وكانت مدين وجهة استقطبت نسب هامة من المهاجرين تمت إحاطتهم بالتعاون مع المنظمات الإنسانية<sup>62</sup>. ورغم أنّ الحكومة التونسية منذ فجر الثورة قررت تأسيس إطار وطني للحماية يحترم حقوق الإنسان ويتطابق ما ورد في معاهدة جينيف لسنة 1951 حول اللاجئين، إلا أنه إلى اليوم لم يتمّ الموافقة على هذا الإطار القانوني، الشيء الذي جعل سياسة الدولة تجاه الهجرة بصفة عامة، وتجاه ما تعانيه جهة مدين من تأزم للأوضاع بسبب الموجات الهائلة المتأتية عبر الحدود، غامضة. وبالرغم من أنّ الخدمات المقدمة للمهاجرين متنوعة،

---

<sup>62</sup> عدد اللاجئين والمهاجرين يختلف من مصدر لآخر، وهذا يجعل الإحاطة بهم صعبة حسب المنظمة الدولية للهجرة وديوان الأسرة والعمران البشري.

ONFP, OIM, 2016, « Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie », 140p, p20.

وعلاقتهم بالمحيط المحلي جيدة، إلا أنّ مواطن القصور تظل موجودة وهو ما يتطلب توخي إستراتيجية وطنية واضحة تبدأ بتوضيح الإطار القانوني والحقوقى ومن ثمّ تنظيم التدخل الإنساني عبر إدارة تشاركية تعمل على التصرف الجيد في ظاهرة الهجرة، أو اتخاذ موقف جاد يقرّ بعدم القدرة على تحمل مسؤولية المهاجرين وطالبي اللجوء وإلغاء جميع المعاهدات الدولية التي تفرض على تونس تحمّل مسؤوليتها.

بعد بحث ميداني معمق وحوارات مع مختلف الأطراف حول وضعية الوافدين على مدينين بمقاربة شمولية أخذت جميع الآراء بعين الاعتبار واستدلت باقتراحات جميع الفاعلين الاجتماعيين، ارتأينا إلى وضع التوصيات التالية:

- القطع مع السياسة الحالية التي تقوم على الإنقاذ والترحيل وبناء سياسة قائمة على حماية حقوق المهاجرين وفق ما تنص عليه المعاهدات الدولية.

- على المنظمات الإنسانية التوجه للحكومة ومطالبتها بتحمل مسؤولياتها تجاه المهاجرين كفئة هشة من خلال تمكينها من وجود مختصين بالمبيلات (مختص اجتماعي، مختص نفسي، مندوب حماية طفولة، أمّني، عنصر من الحماية، مختص في حفظ الصحة، مترجم...) حتى تنجح في الاستجابة لحاجيات الوافدين بالشكل المطلوب.

- تحسين وضعية المهاجرين من خلال ضمان حقوقهم الأساسية خاصة منها الحق في العمل والرعاية الصحية والنفسية والتعليم (تزويد المقيمين بالمبيلات بالطعام بشكل منتظم أو الترفيع في قيمة وصولات



الأكل، إضافة معاليم للنقل، توفير وسيلة نقل لأبناء المهاجرين المتدربين...).

- مدّ الجسور وتعزيز الحوار بشكل دوري بين المجتمع المدني بجهة مدنين والحكومة حول أزمة مدنين فيما يخصّ الهجرة واللجوء لجعل مسألة الهجرة قضية محورية في النقاشات العامة.

- دعوة المنظمات الإنسانية لتحمل مسؤولية حقيقية وأكبر فيما يخص القدرات القانونية والمالية والدبلوماسية الضرورية لدعم المهاجرين واللاجئين بجهة مدنين، هذا إلى جانب مهمتها في مراقبة معايير الحماية والدعم لطالبي اللجوء.

- مزيد دعم قدرات الهيكل والمؤسسات والمهنيين في مجال حقوق المهاجرين واللاجئين بهدف ضمان تطبيق القواعد القانونية واحترام حقوق الأجانب (تحسين النفاذ للخدمات، الاعتراف بوثيقة اللجوء...).

- استحداث الوسائل والتقنيات لإيصال المعلومة للمهاجرين: وثائق تفسيرية بعدة لغات بالإدارات العمومية، مراكز الأمن، موقع إلكتروني خاص بالمهاجرين واللاجئين، خط أخضر مجاني للإرشاد.

- دور الإعلام في التعريف بقضايا المهاجرين بجهة مدنين وتونس بصفة عامة (الاستغلال، قصور التدخل، الإشكاليات القانونية والعراقيل الإدارية، الاتجار، احتجاز الأجانب القصر، الخطايا المالية...)، وتحسيس المهاجرين بأهمية الخروج من دائرة الصمت للتعريف بمشاكلهم وكل ما يتسبب في انتهاك حقوقهم، والعمل على استغلال وسائل المعلومات

الحديثة من شبكات تواصل اجتماعي وغيرها للتحسيس بقضية المهاجرين عبر ومضات تحسيسية، أفلام قصيرة لإنارة الرأي العام...  
- المقاربة الحقوقية تبقى مسألة مبدأ رغم أنه لوالي مدنين كمسؤول حكومي حق قبول أو رفض استقبال المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، لكن حماية حقوق أجانب متواجدين على تراب تونس هو ضرورة قصوى، لذلك من الضروري العمل على مطالبة الحكومة بالمصادقة على قانون اللجوء ووضع تشريع ناجح وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للهجرة حتى تحلّ الأزمة بالجهة وبتونس ككل.

- اليوم نحن إزاء تحدي أخلاقي قبل كل شيء، لابدّ أن نحارب هاجس التخوف والخوف من المهاجرين ثقافيا، ونضغط حتى نطالب قادة الرأي ووطنيا ودوليا بإعادة الإنسانية بكلّ الطرق، عبر بعث قوانين تحترم حقوق الإنسان التي تبقى كونية (تحديث الأمم المتحدة لاستراتيجياتها، الدعم اللوجستي والمادي للدول دون أية شروط، إيقاف الحروب للتخفيض من الأزمات الدولية وظاهرة اللجوء...).

## قائمة المراجع

### 1. المراجع باللغة العربية

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

- شعلاء المجعي، مدنين- جرجيس...الشروق في مراكز إيواء المهاجرين غير الشرعيين...إقامة متردية ومطالبه الهيئات الدولية بتحمل مسؤولياتها، مقال نشر بجريدة الشروق بتاريخ 2019/5/30، تمت مراجعته في 2019/09/30، الموقع: <http://alchourouk.com/article>

- مهدي عليوة، جون نويل فيري وهيلموتريفيلد، السياسة المغربية الجديدة للهجرة، الرباط، كونراد ادنيورستيفتونغ.

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يدعو الحكومة القادمة لإيقاف جميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطات الإيطالية فيما يخص الترحيل الجماعي للمهاجرين، مقال صدر بتاريخ 30 سبتمبر 2019، الرابط: <https://www.akherkhabaronline.com/ar/>، (تمت مراجعته يوم 2019/10/02).

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الموائى التونسية غير آمنة للمهاجرين، على دول الإتحاد الأوروبي تحمّل مسؤولياته، مقال

صدر يوم 30 سبتمبر 2019، الرابط: <https://www.ftdes.net/ar/>، (وقعت مراجعته يوم 2019/10/2).

- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس، تقرير حول  
وضعية المهاجرين في مركز الهلال الأحمر بمدنين.

- د. نعيمة الفقيه، مكافحة تهريب المهاجرين وحق البقاء المشروع في بلد  
المنشأ: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بين الواقع والمأمول، كراس  
عدد واحد حول الهجرة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية  
والاجتماعية، ماي 2019، صص 154-165.

## 2. المراجع باللغة الأجنبية:

Bensaad Ali, 2009, « *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. -  
Immigration sur émigration* », Kharthala édition.

Boubakri, Hassan, 2015, « *Migration et Asile en Tunisie depuis 2011: vers de -  
nouvelles figures migratoires?* », REMI: Revue des migrations internationales, 31,  
(354), pp. 17-39.

Boubakri Hassan, 2013, « *Les migrations en Tunisie après la révolution de 2011* », -  
Confluences Méditerranée, l'Harmattan, N87, pp 31-46.

ONFP, OIM, 2016, « *Évaluation de base des vulnérabilités socioéconomiques et -  
sanitaires des migrants pour un accès effectif aux services de santé en Tunisie* », 140p.

- UNHCR, 2004, Agence des Nations Unies pour les réfugiés, *États parties à la  
convention de 1951 relative au statut des réfugiés et/ ou à son protocole de 1968 (au  
31 décembre 2004)*, Annexe du Rapport Global de 2004.

- UNHCR Government Tunisia, *Refugees and asylum-seekers in Tunisia*, 31 August  
2019, link : <https://data2.unhcr.org/en/country/tun>.

# " نفاذاً إلى العدالة أم بحث عن الكرامة ! "

هالة الورب

## المقدمة

إن كان لي ذنب فلي حرمة والحق لا يدفعه الباطل... وحرمتي أعظم من زلتي لو نالني من عدالتكم نائل... ولي حقوق غير مجهولة يعرفها العاقل والجاهل.

"البرانى... والبرانية"<sup>63</sup> كلمات تونسية تعبر عن فكر ومعتقد شعب تعاقبت عليه عديد الحضارات، هي كلمات تحمل في طياتها نظرة غريبة للآخر، فيها الرفض والعنصرية، هي شبيهة جدا بالعرق الآري والنازية، حفاظا على مجموعة واحدة، ثقافة واحدة، وعنصر واحد لا تعددية فيه.

هذه الكلمات التي خرجت من رحم الثقافة التونسية، هي ليست سوى عبارات تخفي داخلها وضعية اجتماعية وفي أعماقها خلفية قانونية. من هنا تكمن البداية، والقراءة الصحيحة لكل النصوص القانونية التي لا تمت للواقع بصلة ولا تهدف إلا للحفاظ على مصالح دولية والحماية من مخاوف قومية.

<sup>63</sup> سهيمة بن عاشور: الحريات الفردية للأجانب والأجانب في تونس: غرباء الجمهورية.

إن دراسة القانون اليوم تحيلنا بالأساس إلى مخاوف المشرع التونسي من فقدانه أمنه الداخلي والحفاظ على التوازن القائم أو المزعوم والحفاظ على مصالح وهوية مجموعة معينة، وقد خلق هذا إشكالا قانونيا يهم المواطن التونسي بصفة عامة والمهاجر غير النظامي الذي اختار الهجرة إلى التراب التونسي بحثا عن سبل العيش والحياة الكريمة بصفة خاصة. إن هذا الإشكال القانوني يقودنا إلى طرح إشكال أعمق وهو النفاذ إلى العدالة.

في بحثنا هذا سنتطرق إلى مقارنة حقوقية تحليلية خاصة بحق المهاجر في النفاذ إلى العدالة عموما وبغض النظر عن شكل الهجرة المعتمد، نظاميا كان أو غير نظامي.

لم يعرّف المشرع التونسي الهجرة والمهاجر وهذا يعتبر قصورا من جانب المشرع لأنه في غياب التعريف القانوني يغيب التأطير الصحيح الذي يلاءم وضعية المهاجر ويؤدي إلى إسقاط التشريعات لسد الفراغ التشريعي.

إن التعريف المتداول للهجرة في أبسط معانيها يقدمها كحركة انتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من موقع إلى آخر بحثا عن وضع اجتماعي، اقتصادي وأمني أفضل. ولا تخرج الهجرة غير النظامية عن هذا المفهوم سوى في مخالفتها للنصوص القانونية التي تضعها الدولة لضبط إقليمها من حيث الدخول أو الخروج منها<sup>64</sup>. أما من الناحية التاريخية فقد

<sup>64</sup> تعريف إعلامي حقوقي.

ساهمت الهجرة في إعمار الأراضي بمجموعاتها البشرية المختلفة الثقافات. ولئن كانت الهجرة في البداية تعد من أشكال ردود الفعل الطبيعي للإنسان للحفاظ على حياته، إلا أنها أخذت منحى مختلف في الوقت الحالي، حيث أصبحت الهجرة غير النظامية قضية معقدة وملفا شائكا، فبعد أن كان الإنسان يتنقل بحرية أدى التطور الذي لحق بمفهوم الدولة إلى ضبط الأقاليم مما جعل التنقل على أرضها بالنسبة للأجانب يخضع إلى شروط وكانت هذه أولى الأسباب التي دفعت لظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو التسلسلية وغير النظامية.

تعد الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية تؤرق المجتمع الدولي، وبعد أن كانت ظاهرة مرحبا بها لما توفره من يد عاملة تلبى حاجيات الاقتصاد الأوروبي باتت تخضع لقوانين معقدة للحد منها وكانت أول خطوات سياسات الهجرة الحالية إغلاق الحدود.

رغم المجهودات التي بذلتها الدول في معالجة ظاهرة الهجرة إلا أن الاعتماد فقط على المعالجة الأمنية الصارمة لم يحقق النتيجة المرجوة منه بالقضاء على الهجرة الغير النظامية ومرد ذلك الفوارق على مستوى التنمية بين الدول.

أما التفسير القانوني للهجرة غير النظامية فيستخدم هذا المفهوم في المعالجة القانونية، لأن فيها مخالفات للقانون والنظم المعنية بالهجرة وحرية الأفراد وتنقلاتهم بين الدول مما جعل عددا كبيرا من الشبان يقدمون على الهجرة مع ما تحمله لهم من مخاطر حياتية، فالانتقال غير

الشرعي يتحقق باستخدام وسائل التنقل بطرق غير مسموح بها قانونيا وعدم المرور بإجراءات السفر القانونية ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير النظامية على مضمون قانوني من خلال دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية، إذ غالبا ما يتم التسلل عبر الطرق البرية، الصحراوية أو الجبلية أو البحرية. كذلك دخول شخص حدود دولة ما لفترة محدودة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدولة المضيفة.

هذا التعريف القانوني المتداول هو تفسير محدود ولا يشمل كل عوامل الهجرة.

من ناحية حقوقية تعرف الاتفاقيات الدولية الهجرة من خلال نصوصها على النحو التالي :

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعطي لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، وان لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده. كذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 قد نص أيضاً على أن حق كل فرد مقيم بصفة قانونية في الدولة في الانتقال وفي اختيار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم وحق كل فرد في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلاده.الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان لسنة



1986. الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، وعرفت الاتفاقية العامل المهاجر بأنه الشخص الذي سيحاول أو يزاوّل أو ما برح يزاوّل نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها، فضلاً عن أنّها حددت الشروط والضوابط التي تنطبق على العامل المهاجر، وبيان حقوقه والضمانات الخاصة به مع أفراد أسرته.

اتفاقية الأمم لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول الملحق بها لعام 2000، إن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها ويؤكد البروتوكول على معاملة المهاجرين معاملة إنسانية ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين.<sup>65</sup>

التكليف القانوني للهجرة غير النظامية بالرغم من قصوره لا يمنع المهاجر غير النظامي من المطالبة بحقوقه على اختلاف جنسيته أو وضعيته. بناء على ذلك تم إجراء هذا البحث بالاستناد على مقارنة حقوقية تحليلية لظاهرة الهجرة غير النظامية مع التركيز على حقوق المهاجر في النفاذ إلى العدالة والمطالبة بحقوقه. وأحالنا البحث الى طرح إشكال قانوني عن ماهية التشريعات القانونية التي تجرم الهجرة غير النظامية وخاصة منها الحواجز القانونية للنفاذ إلى العدالة ومدى احترامها لحقوق المهاجر.

3 سارة حنفي مؤشرات حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم في تونس .

للإجابة عن هذا الإشكال القانوني سنتطرق في جزء أول إلى مقارنة تحليلية للحواجز القانونية لتنفيذ إلى العدالة (I) ثم الحدود الإجرائية لتنفيذ إلى العدالة (II).

## I- المقاربة التحليلية للحواجز المانعة لتنفيذ المهاجر للعدالة

كل تعدي على الحقوق يقتضي استردادها بالقانون الذي يعد الضامن للعدالة. لكن عندما يصبح القانون هو السالب لهذه الحقوق المكرسة في الاتفاقيات الدولية يصعب الحديث عن التنفيذ إلى العدالة إلا باللجوء إلى ضغط من طرف المجتمع المدني والمجتمع الدولي لإنصاف الضعفاء والضحايا.

### 1. شروط الحصول على الإقامة تثقل كاهل المهاجر:

جميع المهاجرين من حقهم التمتع بحقوقهم الأساسية، والضمان الاجتماعي، والخدمات الصحية، والتعليم، والعمالة الكاملة والمنتجة في ظروف لائقة، والتنفيذ إلى العدالة بشروط متساوية كما من حقهم التمتع بحماية حقوقهم كعمال وتعزيز السلامة في مكان العمل وضمان حمايتهم رجالا كانوا أو نساء.

لم يرد في القانون التونسي نظام حول حماية حقوق المهاجر غير النظامي أو نص معين، لكن قانون 1968 ينظم وضعية الأجانب<sup>66</sup> والشروط

المحددة لدخولهم وإقامتهم في تونس كما يحدد العقوبات المترتبة عليهم في حال مخالفة القانون. يشترط هذا القانون على كل الأشخاص غير التونسيين الذين طالت فترة إقامتهم في تونس لأكثر من ثلاثة أشهر، الحصول على تصريح يجيز لهم الإقامة. أما المعهد الوطني للإحصاء، فقد اعتبر أجنبيا كل من يقيم أو ينوي الإقامة في تونس لأكثر من ستة أشهر. مفهوم الأجنبي المقيم في تونس يمكن من التمييز بين هذه الفئة وفئة المهاجر الدولي الأكثر عموميّة والتي يمكن أن تنطبق على أي شخص يغيّر بلد إقامته المعتاد. ويُقصد بالتالي بالمهاجرين في تونس الرعايا الأجانب المقيمين بصفة مؤقتة أو دائمة، أيا كان سبب الهجرة، من عمّال أو طلبة أو طالبي لجوء أو مهاجرين بما فيهم المهاجرون غير النظاميون الوافدون إلى تونس للاستقرار بها أو للعبور.

يمكن بالتالي تحديد فئتين من المهاجرين: المهاجرون النظاميون، والمهاجرون غير النظاميون من حيث الإقامة و/أو العمل. ويكون انتظام وضع الأجنبي في تونس على مستويين: احترام القواعد التي تنظم الإقامة في تونس، والشروط المتعلقة بوجود عقد عمل مصدق من قبل؛ والشرطان متداخلان عضويا. فالحصول على حق الإقامة مقيد إلى حد كبير. وتحتوي بطاقة الإقامة على تصريح العمل، ولها نفس صلاحية المستندات التي تبررها، وهي ألا تتجاوز سنة واحدة.

المرصد الوطني للهجرة يعرف المهاجر بكونه "على الصعيد الدولي لا يوجد مصطلح متفق عليه ويستعمل هذا المصطلح عادة عندما يتم اتخاذ قرار الهجرة بحريا من طرف الشخص المعني لدوافعه الخاصة ودون تدخل

عامل خارجي ضاغط. وينطبق هذا المصطلح على الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلد أو إقليم آخر بغاية تحسين ظروفهم المادية والاجتماعية. أو البحث عن أفاق مستقبلية لهم ولعائلاتهم.<sup>67</sup>

تعتبر بطاقة الإقامة وشروط التحصل عليها من المعوقات الأساسية التي تجعل حضور المهاجر في النفاذ إلى العدالة ضعيفة جدا.

المشاكل الأساسية التي يتعرض إليها الطالب الإفريقي تتمثل في صعوبة حصوله على بطاقة الإقامة التي تسلم متأخرا وأحيانا لا تسلم مطلقا من طرف الإدارة. فبعد إيداع الطالب الإفريقي ملفه تتأخر الإدارة في تسليم بطاقات الإقامة في الوقت المحدد وعند إيقاف الشرطة للطالب يتم ترحيله واعتبار تنقله غير قانوني وبالتالي يدفع الطالب ثمن تأخر الإدارة في تسليم بطاقة الإقامة. وهذه وضعية «نادية» وهي طالبة افريقية من جنسية كمرونية أرهقتها إجراءات تجديد الإقامة مع تقاعس أعوان الإدارة في تجديد بطاقة الإقامة. أفادتنا نادية بأن: "جميع الطلبة الذين يدرسون في تونس يعانون من نفس المشكل».

في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها الطالب الإفريقي لا يتمكن من المطالبة بحقوقه المكرسة في الاتفاقيات الدولية من حرية تنقل خوفا من الترحيل والطرده.

إضافة إلى هذا الموقف السلبي الذي يتخذه المهاجر غير النظامي في المطالبة بحقوقه يجهل اغلب المهاجرين غير النظاميين بحقوقهم في النفاذ

إلى العدالة ففي كل مرة أقوم بالاستفسار عن علمهم بحقوقهم يكون الجواب بالنفي وجهلهم التام. أما الشق الآخر من المهاجرين غير النظاميين المطلعين على هذه الحقوق فيفضلون السكوت وعدم تقديم الشكايات أرفع المحاضر.

كذلك، يعاني الطالب الإفريقي من مشاكل متعلقة بالجامعات الوهمية والاختصاصات الوهمية إذ يتم التسويق لهذه المؤسسات عبر شبكات التواصل الاجتماعي الموجودة في بلد الضحية والتي تتواصل مع شبكات في تونس. عن طريق هذه الشبكات يقوم عديد من الطلبة الأفارقة بالترسيم الأولي في بلده وفور قدومه إلى تونس ليلتحق بمقاعد الدراسة يكتشف أنه قد تم التحايل عليه ويجبر على دراسة اختصاص ليس من اختصاصه. أضف إلى ذلك تكاليف الكليات الخاصة الباهظة. حدثنا عن ذلك "جوزيف"، واحد من الطلبة الذين تم التحايل عليهم فاضطر لدراسة اختصاص غير الاختصاص الذي قدم من أجله وهو يدرس الآن في كلية خاصة لم يقيم بالترسيم فيها إلا فور قدومه إلى تونس خوفا من الكليات الوهمية التي يتم الترويج إليها في بلاد الضحية.

## 2. الانتهاكات المسلطة على المهاجرين:

الانتهاكات التي لحقت المهاجر غير النظامي شملت جميع المجالات منها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

3. الاتجار بالأشخاص والانتهاكات التي لحقت بالمهاجر غير

### النظامي:

وافقت تونس على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمقتضى القانون عدد 63 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 وصادقت عليه بموجب الأمر عدد 2101 لسنة 2002 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002<sup>68</sup>. كما وافقت تونس أيضا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة الطرف الضعيف أي النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 بمقتضى القانون عدد 05 لسنة 2003 المؤرخ في جافني 2003 وصادقت عليه بموجب الأمر عدد 698 لسنة 2003 المؤرخ في 25 مارس 2003<sup>69</sup>.

إن الوصف القانوني للوضع الذي يعيشه المهاجر غير النظامي في تونس اليوم لا يمكن له إلا أن يأخذ شكل الجريمة المنظمة التي كرسها المشرع التونسي في قانون 2016 الخاص بالاتجار بالأشخاص و مكافحته وقد عرفه المشرع التونسي وكذلك المرصد الوطني للهجرة كونه "كل استقطاب أو تجنيد لأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو تحويل وجهتهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم باستعمال القوة أو السلاح أو التهديد بهما أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو

<sup>68</sup> سلمى عبيدة: تقديم القانون الأساسي ل03 أوت 2016 المتعلق بجرائم الاتجار بالأشخاص ومكافحته.

<sup>69</sup> نفس المصدر.

استغلال حالة استضعاف أو استغلال نفوذ أو تسليم أو قبول مبالغ مالية أو مزايا أو عطايا أو وعود بعطايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر وذلك بقصد الاستغلال أيا كانت صورته سواء من طرف مرتكب تلك الأفعال أو بوضعه على ذمة الغير لاستغلاله"<sup>70</sup>

بقراءة تحليلية لهذا التعريف وانعكاسه على الواقع المعاش للمهاجر غير النظامي نجده نص على ورق مقابل السكوت الكلي من قبل الدولة على الانتهاكات التي يتعرض إليها المهاجرين من سلب للحقوق وتعدّي على حرمة الحياة و الحق في النفاذ إلى العدالة بشروط متساوية.

إن الانتهاكات التي يتعرض إليها المهاجر غير النظامي عديدة خاصة منها الانتهاكات الاقتصادية التي تتعلق بعمل المهاجرين والطريقة التي يدخلون بها إلى تونس من اجل العمل فممنهم من يدخلون إلى تونس عن طريق وسطاء في بلاد الضحية يوهمون المهاجر بتوفير عمل وتقديم عقود عمل مدلسة وفور قدوم المهاجر إلى تونس يجد نفسه دون مأوى ودون عمل فيصبح مع وضعيته هذه عرضة إلى الاستغلال ويضطر إلى العمل في المنازل أو في الحظائر والمقاهي.

"كوني" مهاجر من جنسية ايفوارية تعرض للاستغلال فور قدومه إلى تونس من قبل صاحب مصنع في صفاقس وقد رفض مؤجره دفع الأجرة طيلة ستة أشهر مقابل سكوت المهاجر خوفا من ترحيله وعندما قمت بسؤاله عن سبب صمته لهذه التعديات التي يتعرض إليها لاحظت خوفه

8 وزارة الشؤون الاجتماعية المرصد الوطني للهجرة معجم مصطلحات الهجرة و اللجوء.

وتردده في الإجابة: "نحن المهاجرون غير النظاميون ليس لنا الحق في المطالبة بأية حقوق حتى وإن طالبنا الدولة التونسية ستقوم بترحيلنا قسرا"

وأضاف قائلاً: «لا أستطيع أن أتقدم إلى المحكمة ومقاضاة صاحب العمل لأنه قام باحتجاز جواز سفري مقابل عملي لديه طيلة اليوم على مدار الأسبوع ويكتفي بتوفير الأكل والشرب والسكن"

مع العلم أن "كوني" يقيم مع زوجته وله بنت تبلغ من العمر سنتين وهي لا تتمتع بأية حقوق من الحقوق المكرسة للطفل في الاتفاقيات الدولية حتى من حيث العناية الطبية ويضطر "كوني" لأخذها إلى العيادات الخاصة كما تعمل زوجته في منزل لعائلة تونسية.

معاناة المهاجر غير النظامي لا تنحصر فقط في ظروف العمل الشاقة وسوء المعاملة الجسدية والمعنوية طوال ساعات العمل التي لا تنتهي وصعوبة تلقي العلاج بل تظال المرأة العاملة التي تعتبر وضعيتها أسوأ من الرجل لكونها طرف ضعيف فهي تعمل في ظروف عمل قاسية ومعرضة إلى التحرش الجنسي من قبل صاحب المنزل الذي تعمل فيه. نظام العمل هذا يندرج ضمن إستراتيجية منظمة حيث أن عديد الفتيات يصلن إلى تونس دون الحاجة إلى تأشيرة طيلة 90 يوما وأخريات بموجب عقود عمل وهمية مقابل الربح المالي الذي يتحصل عليه الوسيط أو السمسار. يتم احتجاز وثائق هذه الفتيات فور وصولهن إلى المطار ويكتشفن أن عليهن ديون يجب سدادها وأن واقع عملهن في تونس



له شكل آخر وأمن ضحية شبكة للاتجار بالأشخاص. كانت هذه وضعية "أليس" وهي فتاة ايفوارية أمية لا تجيد القراءة ولا الكتابة. هي أم تركت ابنتها مع جدتها وتم التحايل عليها عن طريق عقود العمل الوهمية فلم تجد خيارا إلا قبول أي عمل من اجل العيش ودفع الخطايا التي عليها لكي تتمكن من العودة إلى بلادها.

كان الخوف ينتابها عند حوارها معها، تنظر حولها يمينا وشمالا وكأن أحدا يلاحقها فقد كان الاضطراب والخوف يلزمها وعندما سألتها عن كل هذا الارتباك الذي يملأها أجابت بصوت يكاد يسمع: "الخوف يسكنني من وقع الصدمة التي أعيشها منذ قدومي إلى تونس والعنصرية التي لأمستها من قبل متساكنها فكل يوم أتعرض إلى التحرش والشتائم في الشارع وإلى محاولات الاغتصاب من قبل صاحب العمل الذي اشتغل في منزله فيما ألبى احتياجاته الجنسية أو يصطحبني إلى الشرطة"

وأضافت قائلة: "الناس هنا في تونس عنصريون جدا فعندما أتحدث إلى أحد منهم يرفضون النظر إلي لأنني سوداء البشرة ويشمئزون مني".

لم يقتصر الأمر فقط على الانتهاكات التي تعرضت إليها "أليس" على المستوى الاقتصادي والأخلاقي بل كذلك طالها الانتهاك من قبل الدولة أيضا فقد رفضت السلطات التونسية مغادرتها التراب التونسية إلى أن تدفع الخطايا التي عليها ولم تعر السلطات التونسية أي اعتبار إلى وضعيتها الخاصة وفقدانها أبيها وأختها على التوالي.

على الرغم من أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي تجرم العنصرية قانونيا فلا يزال القضاء عليها هاجس المجتمعين المدني والحقوقى على حد سواء.

### الانتهاكات الأخلاقية وصعوبة الاندماج:

"قيرا قييرا... " هكذا يلقب الإفريقي في تونس مع ضربه بقاذفة الحجارة من قبل الأطفال إذا مر أمامهم رجل أو امرأة سود البشرة فقد قال لي " كوني":

"أنا وإخوتي الأفارقة يؤلمنا جدا عندما يقوم الأطفال بشتما ونبذنا ونبذنا بقبيرا قييرا فهي ليست المرة الأولى لدرجة أننا تعودنا على بالاهانة فكل شخص يحمل وصمة عاره ونحن بشرتنا الداكنة هي وصمة عارنا "

بالنسبة للعوامل التي تزيد من صعوبة اندماج المهاجر غير النظامي في المجتمع يعد جهلهم باللغة العربية العائق الأكبر أمام المهاجر غير النظامي سواء في تعامله مع الإدارة التونسية أو في استخدام مواصلات النقل. وقد تم اغتصاب فتاة من جنسية ايفوارية من طرف سائق تاكسي جماعي وهي عاملة لدى أسرة تونسية. فبعد أن قام بإيصال جميع الركاب مع علمه أن الفتاة الايفوارية تجهل اللغة العربية قام باستدراجها إلى مكان يخلو من الناس وقام هناك باغتصابها. وقد عبرت على هذا بتنهيدات عديدة: «من شدة مقاومتي له فقدت أنفاسي وكنت أدعوا ربي أن يطلقني..."

4. النفاذ إلى العدالة من وجهة نظر المقاربة الحقوقية في ظل المحاولات التشريعية المكرسة صلب قانون 2004 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر:

إن التباين في النص القانوني الجزائري يعرض الشأن العام للدولة التونسية لأزمة ثقة وخاصة على مستوى معاملتها للمهاجرين غير النظاميين من جهة وتملقها الواضح لحليفها الأوروبي من جهة أخرى وهذا بيّن أمام البلدان المغاربية خاصة المغرب والجزائر. سنت تونس تشريعات لمواجهة الهجرة غير النظامية التي تنامت بشكل كبير في الفترة الأخيرة بعدما فشلت كل الأساليب الأمنية والردعية المخالفة للمواثيق الدولية بمساسها للحرمة الجسدية والحريات الفردية. ولعل قمة "5 زائد 5"<sup>71</sup> بين الدول المغاربية والدول الأوروبية التي انعقدت في تونس في 12 ديسمبر 2003 لها دور كبير في ظهور قوانين جديدة بعدما تلقت دول المغرب العربي ضغطا كبيرا وانتقادا حادا من طرف نظيرها الأوروبي من أجل إعادة النظر في سياستها المتعلقة بالهجرة غير النظامية<sup>72</sup>. إن مشروع القانون الجديد الذي سنته تونس يعتبر مجاملة لدول الاتحاد الأوروبي من أجل المحافظة على العلاقات والروابط الدبلوماسية معها والتي توصف بالثمينه والفعالة وخاصة مع فرنسا وإيطاليا. رغم وجود المنظمات الحقوقية التونسية ونواب معارضة بالبرلمان صرحت إن هذا

---

<sup>71</sup> محمد رضا التميمي: دفاثر السياسة والقانون: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

القانون جاء لضرب الحريات الفردية وحرية التنقل لكن هذا لم يقف في وجه مجلس النواب للمصادقة على مشروع القانون الجديد الخاص بجوازات السفر في نهاية عام 2003 والذي جاء فيه محاولة لسد الثغرات الموجودة في النصوص القانونية التي ترجع إلى عام 1975 بحيث توسع المشرع التونسي في تجريم كل عناصر الهجرة غير النظامية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تأويهم بحيث يجرم نص القانون المجموعات التي تكون عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة غير نظامية، ويحدد الأشخاص المتورطين في الجرائم غير النظامية. كذلك خص بالذكر طائفة الأشخاص الفاعلين الأصليين للجرائم المقصودة وحجم الأشخاص الذين يقومون بالأفعال التي تشكل جريمة.

المشرع التونسي بسنه هذه القوانين قد ترك الباب مفتوحا أمام توسع القاضي الجزائري في تأويل قصور قانون 2004 وأغلقه أمام المهاجر غير النظامي في المطالبة بحقوقه التي تحميها الاتفاقات الدولية والتي صادقت عليها الدولة التونسية وأصبحت جزء من المنظومة القانونية الوطنية النافذة.<sup>73</sup>

إن جملة النقائص والإخلالات التي تضمنها قانون فيفري 2004 وخاصة في فصله 38 من طابع زجري ومخيف أدت إلى حرمان المهاجرين غير النظاميين من الحقوق الأساسية المعترف بها للذات البشرية كحق

<sup>73</sup> راجع الخرايفي: Chapitre n° 1: الهجرة غير النظامية في فقه القضاء التونسي.

الحياة والحق في المساواة والحق في السلامة الجسدية والحق في الحرية والأمن جميعها منظمة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس<sup>74</sup>.

من الجانب الدستوري لم يخصص المشرع التونسي مكانة خاصة للاجئين والمهاجر إلا أنه اعترف لكل شخص مهما كانت جنسيته بحقوقه الأساسية. مع هذه الضمانات الدستورية وحتى بعد صدور دستور 2014 والذي تتالت بعده عدة نصوص قانونية تم إقرار توفير حماية خاصة لفئات معينة من الأشخاص المستضعفين. رغم هذه الكثافة التشريعية لم تقدم حلول إجرائية وعملية خاصة بحق المهاجر غير النظامي للتنفيذ إلى العدالة. القيود التي وضعتها النصوص القانونية على إجراءات الإقامة تعتبر الهاجس الأكبر لكل مهاجر غير نظامي يوضع في وضعية اللا إقامة مع فقدانه للأوراق القانونية ليصبح عرضة للاستغلال والانتهاك من كل أصناف المجتمع خاصة من قبل أعوان الضابطة العدلية التي لم تتوانى عن تقزيم واحتقار كل مهاجر بصفة عامة والمهاجر غير النظامي بصفة خاصة. وفي هذا الشأن يصبح هذا الأخير عرضة للانتهاك والتعدي على حقوقه الكونية ومنها حرية تنقل. ولنا أن نذكر وضعية جوزيف و هو طالب إفريقي قدم إلى تونس بغرض الدراسة وقد تم التحايل عليه فأضحى بلا أوراق تضمن إقامته وعندما ذهب إلى الكاتدرائية ليصلي اعترضه عون الأمن وقام بتهديده ومنعه من دخول الكاتدرائية إذا لم

<sup>74</sup> سهيمة بن عاشور: نفس المصدر.

يسوي وضعيته القانونية. يعتبر هذا خرق واضح من جانب عون الأمن و تصرفه غير الدستوري المكرس في الفصل السادس.

إن مخاوف المهاجر غير النظامي وحقه في النفاذ إلى العدالة أصبح مرتبط بعامل الخوف من الترحيل القسري، وهذه الوضعية لا تنطبق فقط على المهاجرين غير النظاميين بل كذلك على المهاجر النظامي.

## II- الحدود الإجرائية للنفاذ إلى العدالة

"الخطأ في تسمية الأشياء يزيد من بؤس العالم"<sup>75</sup>

لا يملك الأفراد شخصية قانونية دولية معترفا بها بموجب القانون الدولي ولذلك يمكن أن يمارسوا حقوقهم أمام المحاكم الوطنية التي تقرر العقوبات الملائمة والتعويض عن الإجحاف الذي سلط عليهم<sup>76</sup>.

كرس الفصل 108 من دستور الجمهورية التونسية الحق في المحاكمة العادلة بأن خص لكل شخص الحق في المحاكمة العادلة ولم يربط النص الدستوري بين صفة المواطن والحق في المحاكمة العادلة بما يبين التوجه إلى دسترة الحق في المحاكمة العادلة كأحد حقوق الإنسان الأساسية وفقا لمقتضيات المادة العاشرة من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان والمادة 14 من العهد الدولي لحقوق الإنسان<sup>77</sup>.

<sup>75</sup> Albert Camus

<sup>76</sup> روضة العبيدي: تصريح إعلامي لرئيسة الهيئة العليا لمكافحة الاتجار بالأشخاص

<sup>77</sup> القاموس العملي للقانون الإنساني: Médecins sans frontières.

يتجلى في مجمل الأحكام الدستورية المتعلقة بمبادئ المحاكمة العادلة حرص واضعي الدستور على الالتزام بالمواثيق الدولية بما يؤكد ما ورد بتوطئة الدستور من التزام بمبادئ وحقوق الإنسان السامية غير أن النظر في الأحكام الختامية للدستور كما ضبطت بالفصلين 143 و144 في الدستور يكشف أن المشرعين خرقوا التزامهم بمبادئ حقوق الإنسان التي كرسوها بأنفسهم قبل أن يتولى غيرهم المس بها.

- الضمانات المقدمة للمهاجر غير النظامي في المحاكمة العادلة:

تظل الحقيقة المنتهى الذي ترمي إليه الإجراءات الجزائية، لكن هذه الحقيقة لا تخرج من بؤرها العارية وإنما هي دوماً في حاجة إلى البحث والتقصي، فالبحث عن الحقيقة كالحفر في الصخر<sup>78</sup>. إذا كانت الحماية الجزائية للمصلحة العامة تقرر بحسب الأصل بقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية فإن حماية الحقوق والحريات تتقرر بحسب الأصل للدستور لذلك كان ولا بد من جملة مبادئ هي بمثابة الضمانات التي تكفل حماية الفرد عندما تصبح حريته مهددة بحكم القانون. وهذا ما عاينته مع وضعية المهاجرين غير النظاميين حيث نجد أن جل القائمين بالحق الشخصي لدى المحكمة قد تم التعسف في حقوقهم وخاصة من ناحية الضمانات العدلية من حق في محامي وفي محاكمة عادلة ونزيهة. وحتى وإن وجد محامي تواجهنا معضلة جهله وعدم تكوينه الكافي الذي

<sup>78</sup> الأستاذ محمود داود اليعقوبي والأستاذة هاجر الهبشري اليعقوبي: ضمانات المحاكمة العادلة في القانون التونسي.

يخول له الدفاع عن ذي الشبهة. إن الضمانات العدلية للمهاجر غير النظامي هي ضمانات شحيحة جدا سواء من ناحية الإنابة العدلية أو التكوين فالقضاة غير متمرسين وغير ملمين بالنظام القانوني للهجرة.

من الناحية الإجرائية وما يتعلق بأجال التحفظ والأجال في القانون التونسي يطرح استفهام لعدم تحديد آجال محددة للاحتفاظ، فقد حددت المدة بثلاثة أيام قابلة للتمديد مرة واحدة وقد تركت لتقدير أعوان الضابطة العدلية من تحفظ أو تخلي. في صورة التمديد لم يدج المشرع حالات تحديد آلي بخصوص أنواع معينة من الجرائم وموضوع البحث خلافا لما ورد في المشروع الأول لتنقيح مجلة الإجراءات الجزائية وهذا ما خول لأعوان الضابطة العدلية التعسف في استعمال الحق بمنع "عيسى" وهو طالب إفريقي من جنسية غينية كانت وضعيته قانونية وسبب احتجازه لا من قبيل المخالفة ولا الجنحة ولا الجنائية، فقد تم الاحتفاظ به لمدة ستة أيام وكان سبب احتجازه للعبه بالكرة على شاطئ البحر، فالعنصرية والتمييز قد طال حتى الكرة أيضا بتمييزها بين كرة إفريقية وكرة تونسية.

بطئ إجراءات التقاضي وتكاليفه من المعضلات الأساسية التي يتعرض إليها المهاجروهي عوامل مرتبطة بالقوانين والتشريعات وكذلك أسباب مرتبطة بالقائمين على تنفيذ القوانين والتشريعات أمام المحاكم أي



القضاة والمحامون ومعاوني القضاة من خبراء وموظفون كذلك إجراءات ووسائل تنفيذ الأحكام. أما فيما يخص المشاكل المرتبطة بالمحامين هو عدم إلمام المحامي بالجوانب القانونية لوضعية المهاجرين غير النظاميين. المجال الزمني غير الواسع للمهاجرين من أجل فتح مجال للطعن ونقض القرارات الإدارية التي تتنافى وحقوق الإنسان خاصة منها حقوق المهاجر وهذه القرارات الإدارية المتعلقة خاصة بإجراءات الإقامة والطرده والترحيل ألقسري.

## الختام

إن النفاذ إلى العدالة بالنسبة للمهاجر غير النظامي أصبح بمثابة الحلم كي لا نقول أن هذا المفهوم القانوني لا يتواجد في فكره بسبب السياسة التي انتهجتها الدولة التونسية من تهريب وردع على مستوى العقوبات وكأنها تسلب حقوق الإنسان لتعطي حقوق أخرى وهمية وهي الحق في الصمت أمام المطالبة بالحقوق، والخضوع والاستغلال أمام الرفض لكل أساليب التعدي على حرمة الإنسان. هذا الموقف السلبي الذي اتخذه المهاجر غير النظامي ساعد الدولة التونسية في زيادة التضيق عليهم وسلمهم حقوقهم أكثر بل تفاقم الوضع إلى حد أصبح فيه بيع وشراء المهاجرين غير النظاميين أمر عادي وهذا ما حدث في شهر فيفري 2019 ببيع امرأة تحمل الجنسية الإيفوارية لعائلة تونسي مقابل مبلغ مالي عن طريق وسيط أي "سمسار".<sup>79</sup>

معلوم أنه دون بطاقة الإقامة لا يتمتع المهاجر بأية حقوق فيصبح معه النفاذ إلى العدالة والمطالبة بحقوقه على المستوى الإجرائي من المعضلات الأساسية وهي نتيجة للأسلوب ألترهيبي المسلط على المهاجر سواء كان من قبل عناصر المجتمع أو من طرف أعوان الضابطة العدلية. يمكن أن نستخلص من خلال هذا البحث أن النفاذ إلى العدالة هو نفاذ إلى الكرامة في الأصل وهو موكول بالأساس إلى الدولة وكذلك إلى

17 - تصريح رئيسة هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص روضة العبيدي .

تضافر مجهودات المجتمع المدني وتكثيف التعامل مع المجتمع الدولي ولذلك لنا مجموعة من التوصيات الهامة وهي كالآتي:

- إلغاء القانون المؤرخ في 03 فيفري 2004 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر.
- إمضاء الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- تكليف لجان حقوقي وأساتذة جامعيين متخصصين في مجال الهجرة و القانون الدولي الخاص و العام من أجل العمل على مشروع قانوني خاص بالمهاجرين النظاميين وغير النظاميين.
- تكوين محامين وقضاة مختصين في مجال الهجرة وإذا أمكن الأمر إنشاء دوائر داخل المحاكم خاصة بالنظر في قضايا المهاجرين وأسرهم.
- تكثيف المجهودات والتضامن مع المنظمات والمجتمع المدني على المصادقة على مشروع القانون الخاص بمكاتب العمل الوهمية التي تسهر عليه الهيئة العليا لمكافحة الاتجار بالأشخاص برئاسة السيدة روضة العبيدي.

## المراجع

- 1) سهيمة بن عاشور: الحريات الفردية للأجانب والأجانب في تونس: "غرباء" الجمهورية.
- 2) محمد رضا تميمي: دفاتر السياسة والقانون: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر).
- 3) رابح الخرايفي: Chapitre n° 1: الهجرة غير النظامية في فقه القضاء التونسي.
- 4) القاضية سلمى عبيدة: تقديم القانون الأساسي.
- 5) روضة ألببيدي: تصريح رئيسة الهيئة العليا لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 6) القاموس العملي للقانون الإنساني: Médecins sans frontières.
- 7) محمد العفيف: المذكرة القانونية: 2014-02-19.
- 8) الأستاذ محمود داود يعقوب والأستاذة هاجر الهيشري يعقوب: ضمانات المحاكمة العادلة في القانون التونسي على ضوء أحكام دستور 2014. شركة دار القانون للمحاماة والاستشارات والتحكيم.
- 9) المرصد الوطني للهجرة: معجم مصطلحات الهجرة واللجوء .

# العنف المسلح على المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس

د. هاجر عرابسية – جامعة تونس

## مقدمة

يبلغ عدد القاطنين خارج حدود أوطانهم حاليا 258 مليون نسمة<sup>80</sup> ، نصفهم تقريبا من النساء المنخرطات بصفة مستقلة في مسار الهجرة الدولية.

منذ ما يقارب الثلاثة عقود، شهدت تونس توافد عددا من المهاجرات الإفريقيات أصيلات جنوب الصحراء الفارات من مناطق النزاعات المسلحة نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، العنف القائم على النوع الاجتماعي والفقر المدقع في أوطانهم لتبحثن فيها عن عمل محترم يضي معنى على حياتهن وعن مستقبل أفضل أو، في بعض الحالات، لتحسين الوقت المناسب للعبور إلى أوروبا. وبسبب فشل آلاف المحاولات في بلوغ الضفة الأوروبية، صارت الجمهورية التونسية تأوي عددا لا بأس به من المهاجرين والمهاجرات غير النظاميين إضافة إلى الجالية الإفريقية المتكونة من الطلبة والعاملين بعقود عمل .

<sup>80</sup> إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة-قسم السكان، كانون الأول / ديسمبر 2017، العدد

واجهت المهاجرات عددا لا يحصى ولا يعد من انتهاكات حقوقهن الأساسية قبل مغادرة بلدانهم، ولم تكن المغامرات التي خضنها للوصول إلى تونس سهلة، بل كانت شديدة الخطورة بالنسبة لبعضهن. هذا وتعرض المهاجرات عند وصولهن إلى تونس إلى عدة أنواع من العنف المسلط عليهن من قبل عدة أطراف بسبب وضعياتهن الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية الهشة من جهة، وبسبب هويتهم الجنسية كنساء مهاجرات ذوات بشرة سوداء من جهة أخرى .

يزداد الوضع سوءا في غياب آليات لحماية المهاجرات خاصة في ظل تواجد شبكات المتاجرة بالبشر التي ترصدن باعتبارهن هدف سهل بالنسبة لهذه الشبكات. إضافة إلى العنف المسلط عليهن من طرف مؤجرهم، من طرف المواطنين العاديين وخاصة الانتهاكات الممارسة عليهن من قبل بعض الأعوان الأمنية خلال حملات مراقبة الهوية الدورية والمعاملات القاسية وغير الإنسانية خلال عمليات الإيقاف وعمليات الترحيل خارج الحدود والتي ينجر عنها انتهاكات عديدة لحقوق المهاجرين .

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة العنف المسلط على المرأة كالتالي: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو

النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة<sup>81</sup>."

غالبًا ما يتم تجاهل ظاهرة العنف ضد النساء المهاجرات من جنوب الصحراء في تونس وتأثيرها على صحتهم الجسدية والنفسية والعقلية أو يساء فهمها من قبل الرأي العام مما أدى إلى تفاقم حجم العنف المسلط عليهن خاصة وأنه قد أسفرت الزيادة في هجرة الإناث غير النظامية عن وجود ارتباط وثيق بين الهجرة والعنف الموجه نحوهن.

في هذا الإطار سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاستكشافية التي أجريتها خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2019، رفع اللبس عن بعض المسائل المتكررة الحدوث والمتعلقة بمسألة الهجرة وجنس المهاجرين عموماً، والمرتبطة بالعنف الذي تتعرض له النساء والفتيات المهاجرات والمسلط عليهن من قبل عديد الأطراف على وجه الخصوص. ستعرض هذه الدراسة كذلك إلى الصعوبات التي تواجهها المهاجرات الإفريقيات التي تمنعهن من التمتع بحقوقهن الاقتصادية، الاجتماعية وخاصة الصحية و التي تزيد من هشاشتهن. كما نود كذلك التركيز على رسالة مهمة نرغب في نشرها وتتعلق أساساً بالحق الأساسي للمهاجرين مهما

---

<sup>81</sup> الأمم المتحدة قسم النهوض بالمرأة، 2003، تقرير الاجتماع التشاوري حول "الهجرة و التنقل، وكيف تؤثر هذه الحركات على المرأة"، مالمو، السويد، 2-4 ديسمبر 2003.

كانت وضعيتهم القانونية في التمتع بمعاملة إنسانية والحصول على الرعاية الصحية اللازمة وتلبية حاجياتهم الأساسية.

لتحقيق أغراض هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي أشكال العنف المسلط على النساء المهاجرات من جنوب الصحراء في تونس؟

2. ما هي العوائق التي تحول دون تمتع المهاجرات الأفارقة بالرعاية الصحية وما هي الحلول المتاحة؟

3. ما هو الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني حاليا وهل يمكنها، مستقبلا، أن تلعب دورا هاما في دعم تعزيز أمن المهاجرين؟

### التمشي المنهجي وطريقة اختيار المستجوبين

التواصل مع المستجوبات: تم التواصل مع المهاجرات المستجوبات بمساعدة جمعية الطلبة والمتمرنين الأفارقة في تونس (Association des Etudiants et Stagiaires Africains en Tunisie) وجمعية النادي الثقافي علي البلهوان. (Club Culturel Ali Belhouane).

التقنيات المستخدمة في البحث: للتداول مع المبحوثين وقع استخدام المقابلات شبه الموجهة والمجموعات البؤرية. focus-group

### مواصفات المبحوثين

قمنا بمقابلات ومجموعات بؤرية مع 26 امرأة مهاجرة من إفريقيا جنوب الصحراء، تتراوح أعمارهن بين 18 و45 سنة، وقد اختلفت الحالة



المدنية للمستجوبات إذ نجد نساء عازبات، نساء متزوجات جنن إلى تونس دون أزواجهن، نساء مطلقات، أمهات عازبات. كما قمنا بمقابلات مع 6 مهاجرات قاصرات غير مرفوقات بولي أمر تتراوح أعمارهن بين 15 و17 سنة.

يمكننا تصنيف المهاجرات المستجوبات ضمن عديد المجموعات منها: العاملات، الطالبات، نساء تركزن أوطانهن للم شمل الأسرة (الزوج متواجد في تونس)، مهاجرات غير نظاميات، نساء ضحايا الاتجار بالبشر... تتداخل حدود مختلف التصنيفات وتتغير حسب الحالة كما يمكن أن تدخل مهاجرة واحدة في عدة تصنيفات، فعلى سبيل المثال يمكن للطالبة المهاجرة أن تنقطع عن تعليمها العالي وتصبح عاملة، ويمكن أيضا لمهاجرة نظامية أن تصبح غير نظامية وذلك بمجرد انتهاء تاريخ ترخيص الإقامة .

للاطلاع على واقع التغطية الصحية بالنسبة للمهاجرين الأفارقة بصفة عامة و المهاجرات بصفة خاصة قمنا بمحاورة مجموعة مكونة من 6 أشخاص يعملون في قطاع الصحة العمومية بالإضافة إلى مجموعة من ممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والذين تواصلوا و قدموا المساعدة للمهاجرين و مهاجرات من إفريقيا جنوب الصحراء على غرار: أطباء العالم (Médecins du Monde) ، دار حقوق المهاجرين (Maison des Droits des Migrants، CARITAS، Terre d'Asile، الهلال الأحمر التونسي، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري (ONFP).

جنسيات المستجوبات: تنتمي النساء المستجوبات إلى عدة جنسيات منها: ساحل العاج، مالي، السينيغال، إفريقيا الوسطى، الكامرون والنيجر .

أهداف الورقة البحثية: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محركات هجرة النساء من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس، اكتشاف والتعريف بأنواع العنف المسلط على المهاجرات، تحديد الحواجز والعوائق التي تحول دون تمتعهن بالرعاية الصحية، فهم دور وأشكال تدخل منظمات المجتمع المدني: الإمكانيات، المحدودية والمشاريع المستقبلية، فهم موقف منظمات المجتمع المدني من الانتهاكات التي تتعرض لها المهاجرات من جنوب الصحراء والأعمال التي تقوم بها لدعمهن.

الصعوبات التي واجهتنا: خلال القيام بهذه الدراسة واجهتنا عدة صعوبات منها: الغياب الواضح لبحوث معمقة حول جميع الانتهاكات، سوء المعاملة، الملاحقات وحالات العنف الذي تتعرض لها المهاجرات من جنوب الصحراء سواء أتوا بصفة نظامية أو غير نظامية إلى تونس. هذا بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى الفئة المستهدفة في هذا البحث ونذكر بالتحديد المهاجرات ضحايا الاتجار بالبشر وذلك لاستجوابهن مما اضطررنا للاستعانة بأصدقائهم المهاجرين بصفة نظامية والحاملين لنفس جنسياتهن لتسهيل لقائنا بهن .

## 1. دوافع الهجرة

هناك أربعة نماذج نمطية للحالات المدروسة في هذا البحث :

- الهجرة بسبب عدم توفر الأمن في بعض البلدان الإفريقية: هناك مهاجرات أتت إلى تونس للبحث عن الأمن وحفظ السلامة الجسدية بسبب عدم الاستقرار وتردي الأوضاع الأمنية في أوطانهم.
- الهجرة بهدف استكمال الدراسات الجامعية: في بعض الأحيان يتحول هذا الدافع إلى دافع اقتصادي بسبب عدم قدرة بعض الطالبات على دفع معاليم الدراسة الجامعية أو بسبب انتهاء مدة الإقامة أو عدم الاستجابة لمتطلبات الإقامة القانونية .
- الهجرة لأسباب اقتصادية: هناك عديد المهاجرات اللاتي يأتين إلى تونس بهدف إيجاد عمل كمعينات منزلية أو بمناسبة الحصول على عقد عمل بصفة مسبقة وتكون لديهن رغبة للاستقرار فيها .
- العبور إلى أوروبا: بعض المهاجرات يتواجدن في تونس بدافع الرغبة في الرحيل إلى أوروبا لتحقيق مشروع الهجرة المخطط له في بلدانهم لكنهن يواجهن عدة صعوبات لتحقيق هذا الهدف بسبب عدم توفر الإمكانيات المالية أو بسبب الوقوع ضحية الاتجار بالبشر.

## 2. ظروف الإقامة والاندماج

وضع الإقامة: أغلب المستجوبات مقيمات في تونس بصفة غير نظامية وليس لهن تصاريح إقامة باستثناء الطالبات الجامعيات وبعض المعينات المنزليات اللاتي لهن وضعيات قانونية نظامية. هذا الوضع له تأثير كبير على الحياة اليومية للمهاجرات إذ يعشن في حالة خوف وذعر مستمرين .

السكن: أكدت لنا بعض المهاجرات المستجوبات بأنهن أقمن فور وصولهن لدى بعض الأصدقاء المستقرين بالبلد المضيف والذين قاموا بمساعدتهن وتوجيههن (مساعدات مالية، سكن، نصائح). نلاحظ إذن وجود نوع من التضامن الذي يعكس علاقة اجتماعية وثقافية قوية بين أبناء الجالية الواحدة. تؤثر هذه العلاقة التضامنية على قدرة المهاجرات ضحايا العنف على مقاومة وتحمل الصعوبات التي تواجههن. تجمع أغلب المهاجرات المستجوبات روابط اجتماعية مع أبناء جاليتهم أما العلاقات مع التونسيين فهي محدودة وتشوبها الخلافات في أغلب الأحيان.

العمل: أغلب المهاجرات اللاتي التقينا بهن عاطلات عن العمل (المهاجرات ضحايا شبكات الاتجار بالبشر أساسا واللاتي نجحن في الهرب من مضطهدهن) أو تشتغلن كمعينات منزليات. بقية المهاجرات المستجوبات تشتغلن في ظروف مهينة وصعبة وبأجر متدني للغاية .

حسب نتائج البحث الذي قمنا به تقوم المهاجرات من جنوب الصحراء بالأعمال التالية: معينات منزليات، مرافقات أطفال، حلاقات، نادلات، منظفات وغاسلات أواني بالمطاعم والمقاهي، عاملات أو مدلكات في مراكز التدليك واللياقة البدنية .

تمثل المهاجرات من جنوب الصحراء يدا عاملة بأجر قليل جدا كما لا تربطن علاقات تعاقدية مع مؤجريهم ولا يتمتعن بالتغطية الاجتماعية. تمثل هذه المعطيات أساس هشاشة وضع أغلب المهاجرات أصيلات جنوب الصحراء في تونس. كما يتعرضن لأشكال متقدمة من الاستغلال الاقتصادي ولا تسمح لهن وضعياتهن الاجتماعية بالدخول في سوق الشغل .

## الجهل بالحقوق

ساهمت الوضعية غير النظامية للمهاجرات أصيلات إفريقيا جنوب الصحراء في تونس وعدم معرفتهن بحقوقهن الأساسية<sup>82</sup> في عدم قدرتهن على تعبئة فرص الدعم الموجودة حولهن والتي كان بالإمكان أن تساعدن على التغلب على الصعوبات التي واجهنها. كما أن التنكر لحقوقهن الأساسية من قبل بعض الفاعلين تسبب في عجز المهاجرات عن الانتفاع بفرص الدعم الموجودة في محيطهن والتي من شأنها أن تخفف من وطأة المصاعب التي يتعرضن لها. يؤثر هذا على نمط حياتهن

---

<sup>82</sup> ينص دستور 2014 ، لا سيما في المادتين 38 و 46، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، التي سبق أن صادقت عليها تونس، على احترام حقوق المهاجرين، ولا سيما منع انتهاكات حقوق المهاجرات والقُصّر غير المصحوبين.

ويخلق وضعاً نفسياً متأزماً يزيد حياتهن كدراً وتعقيداً. إذ توجد علاقة سببية واضحة بين وضعياتهن القانونية وهشاشة أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، ويزداد هذا التهميش عمقا مع التنكر لحقوقهن والخوف من إمكانية ترحيلهن<sup>83</sup>.

## أشكال العنف الذي تتعرض له المهاجرات المستجوبات

تتعرض المهاجرات المستجوبات لأشكال مختلفة من العنف بشكل يومي، يسلطها عليهن بعض أعوان السلطات الأمنية، المشغلون، المواطنون العاديون وحتى المهاجرون من أبناء جاليتهم. ويتسبب هذا العنف في أذى نفسي شديد للمهاجرات ويزداد شعورهن بالاكْتئاب في ظل وضعيتهن القانونية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة. في هذا السياق تفيد أحد المهاجرات المستجوبات بما يلي:

"واجهت الكثير من الصعوبات وتعرضت صحي للخطر إذ عانيت أضراراً جسدية وسوءاً في التغذية. لم يكن لي سكن أحتمي فيه، وواجهت صعوبات نفسية كبيرة بسبب التمييز العنصري". حياتي، 22 سنة، مهاجرة أصيلة ساحل العاج.

<sup>83</sup> ARAISSIA Hajer, 2019, « Les réfugiées syriennes en Tunisie : Difficultés d'accès aux droits économiques et sociaux », In « Les cahiers du FTDES », Cahier N°1 Migration. pp102-117, p112.

## 1. العنف المسلط على المهاجرات من طرف بعض أعوان السلطات الأمنية

حسب شهادات المهاجرات المستجوبات، يتمثل العنف المسلط من طرف بعض السلطات الأمنية في :

- المعاملات غير الإنسانية والمهينة خلال فترات الإيقاف،
- الإيقافات المفاجئة والترحيل القسري،
- تراكم العقوبات المالية الذي يدفعهن للعمل في ظروف غير إنسانية للتمكن من دفع الخطايا المترتبة عن تجاوز الفترة المحددة في ترخيص الإقامة.

في هذا الإطار أفادتنا مهاجرة من ساحل العاج بما يلي: "لا تعترضنا أي مشاكل في الدخول إلى تونس بصفة نظامية ولكن سرعان ما نجد أنفسنا في وضع غير نظامي بسبب صعوبة الحصول على تصريح إقامة. تتسبب لنا هذه الوضعية في تراكم العقوبات المالية وتعرضنا للإيقافات الفجئية من طرف أعوان الشرطة". فاطماتو، 24 سنة، طالبة جامعية سابقا، أصيلة ساحل العاج.

- عدم التمكن من النفاذ إلى العدالة في حالة حدوث خلافات مع أي كان، أو في حالة تعرض المهاجرات للتعنيف والانتهاكات،
- تبني مقاربة أمنية مطلقة عند الإيقافات،

- سوء الاستقبال وإجبارهن على إجراء فحص طبي للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة،
- التعرض للتمييز عند التقدم بشكايات إذ تتم معاملتهن دائما على أنهن حاملات لفيروس نقص المناعة المكتسبة .

## 2. العنف المسلط على المهاجرات من طرف المشغلين

تحدثت المهاجرات عن أشكال عديدة ومختلفة للانتهاكات التي سلطت عليهن من طرف المشغلين وخاصة منهن المهاجرات ضحايا شبكات الاتجار بالبشر. من بين هاته الانتهاكات نذكر ما يلي :

- العنف المعنوي المتمثل في سوء المعاملة والعنف الجسدي المتمثل في الضرب والتعنيف،
- عدم الحصول على أغذية كافية والحرمان من النوم أو النوم لساعات قليلة،
- افتكاك وثائق الهوية وما ينجر عنه من عدم التمكن من مغادرة مقر العمل أو التراب التونسي،
- التحرش والاستغلال الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي،
- الاستعباد المنزلي: إذ أكدت عديد المستجوبات أن مؤجرهم عادة ما يتعاملون معهن كعبيد ويقع إجبارهن على العمل صباحا ومساء دون منحهن الوقت الكافي للراحة. كما أكدن أن العمل الذي يقمن به هو عمل هش، شاق و مهين إلى ابعد الحدود كما أنهن لا يتمتعن بإجازة،



- الحصول بصعوبة وبشكل محدود للغاية على الرعاية الصحية،
  - عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية،
  - العمل دون عقد شغلي يضبط المهام الموكولة لهم ويضمن ظروف عمل لائق مع عدم القدرة على ترك العمل بسبب الظروف غير الإنسانية،
  - تدني الأجور وعدم القدرة على التصرف في النقود (لا يتمكن من إرسال النقود لعائلاتهم المتواجدة في البلد الأصل)،
  - الحصول على أجور أقل من تلك المدفوعة للرجال،
  - عدم دفع الأجور، تأخير دفعها أو إرسالها إلى حساب بنكي لا يمكنهم التصرف فيه (حال ضحايا شبكات الاتجار بالبشر)،
  - العنف النفسي: تترك المهاجرات أطفالهن وعائلاتهن للاعتناء بأطفال وعائلات غيرهن،
  - بسبب حرمانهن من حقهن في التنقل، تجهل المهاجرات مكان قنصليات أو سفارات بلدانهم ومراكز الخدمات التي يمكن لهن أن يتقدمن بالشكايات فيها .
- أكدت المهاجرات المستجوبات بأنهن لا يتركن عملهن رغم الظروف المهيينة والاستبدادية خوفا من الوقوع مجددا في أيدي شبكات الاتجار بالبشر خاصة وأنه قد تم الاستحواذ على وثائق هوياتهن وأنهن لا يمتلكن أية معلومات عن البلد الذي يقمن فيه .

تأتي العديد من الفتيات من ساحل العاج، مالي والكونغو الخ... بموجب عقود عمل وهمية. يتم استقبالهن في المطار وافتكاك وثائق هوياتهن وحرمانهن من الحرية. تكتشف هاته الفتيات لاحقا بأنه يتخلد بدممهن ديون يجب سدادها وتصدمن بالحقيقة، إنها عملية اتجار كاملة: فتيات يتعرضن لسوء المعاملة الجسدية والمعنوية، تعملن لساعات طويلة جدا ولا يتمتعن بأي رعاية صحية عند مرضهن". إيمان. ن (المنظمة الدولية للهجرة).

يصعب على المهاجرات الهروب من العلاقات الشغلية العنيفة أو الاستعانة بالسلطات المختصة في الدولة المضيفة. من السهل على المشغلين أن ينفذوا تهديدهم للمهاجرات المتواجدات في هذه الوضعية وترحيلهن إلى بلدهن في حال فكرن في ترك العمل. المهاجرات المعتمدات على مشغلين تتعرضن للعنف والاستغلال الجسدي والمعنوي، ولكنهن لا يتجرأن على التقدم بشكايات بسبب حاجز اللغة، الضغوط العائلية، العزلة والتقاليد الثقافية دون أن ننسى التمييز الذي يتعرضن له من طرف أعوان الأمن عند التقدم بالشكايات. "كاديدا، 39 سنة، ناشطة حقوقية في مجال حقوق المهاجرات ضحايا العنف - ساحل العاج.

### 3. العنف المسلط على المهاجرات من طرف المواطنين

#### العاديين

أكدت العديد من المهاجرات تعرضهن بشكل يكاد يكون يومي إلى كل أشكال العنف والتمييز من قبل المواطنين التونسيين مما يضطرهن

أحيانا إلى تجنب الخروج إلى الشارع إلا عند الضرورة وتتمثل هذه الانتهاكات في:

- السب، الشتيم، الاهانات والاعتداء الجسدي في الشوارع،
  - الترفيع في الأسعار من طرف الباعة والتجار، رفض كراء الشقق،
  - المراقبة الدورية ودون إعلام للشقق المسوغة من قبل المهاجرات،
  - معاملة تمييزية عنصرية "خانقة وغير محتملة، مبنية على أساس لون البشرة"
- الخ ...

"أنا شخصا لا أخرج إلى الشارع إلا مضطرة. أقبع دوما في البيت وأخاف الخروج. لم أقم أي علاقات إلى حد الآن مع التونسيين وتعاملي مع المجتمع التونسي محدود جدا. المعاملات العنصرية الممارسة ضدنا أحتزنتني كثيرا. طريقة تعامل التونسيين معنا ونظراتهم لنا منعنتني من الحديث معهم. يلقبوننا "بالأفارقة" كما لو أنهم ليسوا من القارة الإفريقية." أمينة 28 سنة، عاملة بمطعم، أصيلة مالي.

"تعرضت عدة مرات للاحتقار والعنصرية، لأنني من أصحاب البشرة السوداء ومن بلد أفريقي، فصارت علاقاتي مع أبناء البلد معدومة، وهذا ما يشعرنني بالمرارة أحيانا، لكن هناك بريق من الأمل سببه الكثير من التونسيين الذين يدافعون عنا ويحترمون وجودنا، كما أنه من المفرح أن

نرى العديد من منظمات المجتمع المدني تدافع عن حقوقنا، وهو ما جعلني أكثر طمأنينة". ليلي 31 سنة عاملة بمقهي من السينيغال.

#### 4. العنف المسلط من طرف المهاجرين من نفس الجالية

يتمظهر العنف المسلط على المهاجرات الأفارقة الموجودات في تونس من قبل مواطنيهم أو مهاجرين من بلدان إفريقية أخرى في الاتجار بالمهاجرات عن طريق وساطة مهاجرين مثلهم أو من أبناء وطنهم. وقد اعترفت بعض المستجوبات بأنهن أُجبرن على الهجرة حين كن لا يزلن في أوطانهم. ويهدف هذا النوع من الاتجار إلى استغلال النساء جنسيا أو استعبادهن كخدمات بالمنازل.

وتجدر الإشارة إلى أن مسار الاتجار بالمهاجرات يتم عن طريق ثلاث عناصر رئيسيين، أولهم الوسيط والموجود في الدولة الأصل وهو من يؤمن انتداب الضحايا المحتملين من النساء المؤهلات والمرشحات للهجرة. يختار الوسيط ضحاياه من النساء الأسهل وقوعا في فخ شبكات الاتجار بالبشر. أما العنصر الثاني في مثلث الاتجار فهو المتاجر و يقيم في الدولة المضيفة. يتمتع المتاجر بالمعرفة الميدانية والقدرة على تلبية الطلب المحلي بتوفير مترشحات للهجرة تستجيب للشروط المطلوبة إذ عادة ما يُفضل أن تكون المهاجرات فقيرات وأميات لتحمل الضغوط التي سيواجهنها. عند تحاوره مع المترشحات، يقنعهن هذا الأخير بأنهن سيتقاضين أجرا محترما ويعشن في وضع مستقر. وبالطبع، لا يوجد أفضل من الدافع المادي والحديث عن الأجر المرتفع لإقناع مترشحات أميات ومحدودات

الدخل بالسفر. في هذا السياق نقدم شهادة إحدى ضحايا الإتجار بالبشر :

" جئت إلى تونس عن طريق وسيط من ساحل العاج وقد طمأنني بأن وضعيتي ستكون جيدة في تونس كما أكد لي بأنه يمكنني العبور إلى أوروبا بسرعة وسهولة حين أنتقل إلى تونس وكما تعلمون، الجميع يرغب في الذهاب إلى أوروبا. لا أحد حذرني من خطر الوقوع في أيدي شبكات الاتجار... "ميراي، 36 سنة، ساحل العاج .

أما العنصر الثالث في شبكة الاتجار فهو المشغل وهو الشخص الذي قام بطلب الخدمة على المستوى المحلي. يملك المشغل السلطة التامة على الضحية التي يتم حجز جواز سفرها والتي ليس لها أي علاقات في البلد المضيف، فهي لا تتقن اللغة المحلية وليست لها أي دراية حول القواعد الاجتماعية والقانونية الوطنية وبالتالي تستسلم على الفور وتخضع للاستغلال .

نستنتج إذن أن المؤهلات المهنية الضعيفة للمهاجرات التي لا تسمح بدخول سوق الشغل، الإقامة بصفة غير نظامية، الإمكانيات المادية الضعيفة أو المنعدمة وصعوبة التمتع بالرعاية الصحية، كلها عوامل تزيد من هشاشة وضع ضحايا الاتجار بالبشر وتعمق ضعفهم وعجزهم عن مواجهة مختلف أشكال الاستغلال والعنف. مما يجعل الضحية تنخرط في مسار من الاستعباد والاستغلال يستمر إلى أن تتمكن من الهرب .

إثرفرارها، تستوعب الضحية بأنها تعرضت للاتجار بها من طرف أبناء بلدها وتكتشف انهيار مشروعها الهجري وكل أحلامها المتعلقة به. وفي أغلب الأحيان لا تتقدم الضحية بأية شكوى إلى مراكز الأمن بسبب خوفها من الإيقاف والترحيل وهو ما يعمق هشاشة وضعيتها. يخلق التعرض للخداع والاستغلال وجلد الذات لسوء التصرف شعورا بالإحباط يصل إلى حد الصدمة النفسية .

تجدر الإشارة إلى أن المتاجرة بالبشر، كنشاط ربحي يسير على ما يبدو حسب حركة عرض وطلب نسبية إذ يزداد مع ارتفاع الطلب المحلي ويستقطب دفقا هجريا من الشريحة الاجتماعية والمهنية المتواضعة، ذات المستوى التعليمي المحدود.

## 5. العنف القائم على أساس الجنس

تهم ظاهرة الهجرة الذكور والإناث على حد السواء، إلا أن لها تأثيرات مختلفة على الجنسين. تختلف وضعية المهاجرات عن وضعية المهاجرين على مستوى المسارات الرسمية للهجرة ومجالات النشاط في ظل تفشي العنف القائم على أساس الجنس في كل أنحاء العالم، كما تختلف أشكال سوء المعاملة التي تتعرض لها المهاجرات ومخلفات هذه الاعتداءات. أحيانا تعجز المهاجرات عن إيجاد شغل حتى بأرخص الأجور ودون أي ضمانات وهو ما يضطرهن للعمل في الدعارة. الصعوبات والمخاطر التي تطرحها تجربة الهجرة مختلفة جدا بالنسبة للنساء اللاتي تتعرضن للخطر بنسبة أكبر في ظل غياب المساواة بين الجنسين، خاصة

بالنسبة للنساء في مثل وضعياتهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالعنف ضد المرأة المهاجرة مستمر في كل بلد من بلدان العالم باعتباره انتهاكاً منتشرًا لحقوق الإنسان وعائقاً كبيراً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين<sup>84</sup>.

الشهادات التالية تؤكد ما سبق ذكره:

"يستهدف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، المهاجرات غير القادرات على الدفاع عن أنفسهن، واللاتي لا يدافع عليهن أحداً، ببساطة، لأن لا أحد يهتم لأمرهن". تسنيم.ف، 29 سنة، ناشطة في حقوق المهاجرين ذوي الوضعيات الهشة.

"يزداد الشعور بعدم الأمن لدى المهاجرات ضحايا العنف بسبب ضعف حماية السلطات المعنية على المستوى المحلي لهن. هذا النقص في الحماية يزداد مع هشاشة وضعيات المهاجرات القانونية، فمثلا المهاجرات اللاتي ليس لهن ترخيص إقامة تترددن في الاتصال بالشرطة أو في الانتفاع بالخدمات القانونية هذا بالإضافة إلى التفاعل العنصري والتمييزي معهن إذ أحيانا لا تؤخذ شكواهن بمحمل الجد ولا يقع الاعتراف بها." ف.أ، موظفة بمركز أمن بولاية أريانة.

شهادات حول التمييز القائم على أساس الجنس الذي تتعرض له المهاجرات:

<sup>84</sup> الأمم المتحدة، الجمعية العامة: دراسة معمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، 2006.

عديد المهاجرات المستجوبات كن ضحايا للعنف القائم على أساس الجنس والممارس عليهن من طرف أبناء جاليتهم خاصة في حالات المهاجرات اللاتي تم فرض الهجرة عليهن، حيث تتعرضن باستمرار لخطر العنف الجسدي والجنسي خلال سفرهن وعند وصولهن للدولة المضيفة. كثيرا ما تم انتهاك حقوقهن وغالبا ما أفلت المنتهكون من العقاب.

" تعرضت للاستغلال الجنسي كثرمن لسفري إلى أوروبا. اضطررت لذلك... كانت تجربة مريرة لن أنساها ما حييت". عيساتا، 32 سنة، ساحل العاج.

"بعد التعرض للعنف الجنسي، تتعرض المهاجرات للاحتقار من قبل أبناء بلداهن وحتى أنهن تحتقرن أنفسهن. العديد من المهاجرات كن ضحايا للعنف الجنسي لفترة طويلة قبل أن يفتضح الأمر. وتعرضهن للاغتصاب مرة تلو الأخرى تقمن بالإجهاض سريرا وهو ما يتسبب لصحتهن في الأذى". د.ل. قريوج، أطباء من العالم Médecins du Monde

"اعترفت بعض المستجوبات بأنهن أُجبرن على الخضوع لفحص الكشف عن فيروس نقص المناعة المكتسبة. هذه الممارسات قد تتسبب في فقدانهن لوظائفهن أو في ترحيلهن في حال ثبوت إصابتهن بالمرض. كذلك، تلجأ بعض المهاجرات للإجهاض بشكل سري وعشوائي بسبب عدم تمكنهن من التمتع بخدمات الصحة الإنجابية الباهضة الثمن وهو ما



يتسبب لهن في أضرار صحية كبيرة. " قابلة بمركز الصحة الأساسية في أريانة (لها علاقات مباشرة بالمهاجرات من جنوب الصحراء) .  
"يتم التعامل مع المهاجرات من جنوب الصحراء على أنهن حاملات للأمراض وعبء على منظومة الصحة العمومية. زيارتهن غير مرحب بها في مراكز خدمات الصحة العمومية ولذلك يأتينا لطلب المساعدة. ادماج المهاجرين في الأنظمة الصحية في تونس أمر ضروري لم يعد يحتمل التأجيل". أ.م. كاريتاس. CARITAS.

تعيش المهاجرات من جنوب الصحراء وسط دوامة من الانتهاكات والتمييز العنصري والجنسي بسبب ارتباط الدعارة بهويتهن، بسبب بشرتهن السوداء وهشاشة وضعهن وجميع أشكال العنف الذي مورس عليهن، وهو ما لا يتعرض له المهاجرون الرجال .

## انتظارات المهاجرات المستجوبات

اختلفت إجابات المهاجرات على سؤالنا "ما هي انتظاراتك من السلطات التونسية؟" حسب المشروع الهجري لكل منهن. تتلخص الانتظارات فيما يلي :

- دخول سوق الشغل والاندماج الاقتصادي والإجتماعي،
- تسوية وضعية الإقامة بما يشمل القصر غير المرافقين والأطفال المولودين في تونس: "نرغب في العمل وبناء مستقبل أفضل. نرغب أن يتم التعامل معنا كأصحاب حقوق". كادي، 35 سنة، إفريقيا الوسطى،
- الحصول على تأشيرة للسفر إلى أوروبا،

- تخفيف أو إلغاء الخطايا المتعلقة بوضعية الإقامة (بالنسبة للمهاجرات الراغبات طوعا في العودة الى بلدانهم).
- التمكن فعليا من الانتفاع بالخدمات الصحية.
- يعتبر الاندماج الاجتماعي والاقتصادي من أهم مشاغل جميع المهاجرات. هذا ويرغب أيضا في التمتع بالخدمات الصحية والتكوين المهني وتمكين أطفالهن من مواصلة تعليمهم...

## IV. نتائج المقابلات مع العاملين في مجال الصحة

وقع إجراء مقابلات مع بعض الموظفين العاملين في قطاع الصحة العمومية والهدف من إجراء هذه المقابلات هو :تقييم الوضع الراهن فيما يخص تمكن المهاجرين من جنوب الصحراء من الانتفاع بالخدمات الصحية العمومية،

- تحديد الحواجز والعراقيل التي تعترض المهاجرين الراغبين في التمتع بالرعاية الصحية،
- تحديد مجالات العمل لتمكين المهاجرين من التمتع بالخدمات الصحية ...

حسب ما ورد عن العاملين في مجال الصحة، تواجه المهاجرين الراغبين في التمتع بالرعاية الصحية في تونس عديد العوائق والصعوبات. إذ أكد

أغلب الموظفين المستجوبين بأن الوضع الصحي للمهاجرين من جنوب الصحراء المقيمين في تونس هش وحرَج للغاية بسبب ظروف عيشهم والأعمال التي يقومون بها والتي تعرضهم للأمراض والحوادث والتعنيف وسوء المعاملة. تزيد هذه العوائق والصعوبات التي تمنع المهاجرين من التمتع بالرعاية في تأزم وضعهم الصحي. إذ ترتبط هشاشة وضع المهاجرين الصحي ارتباطا مباشرا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية<sup>85</sup>.

تؤثر العوائق المعترضة في التحصل على العلاج على صحة المهاجرين خاصة في حال قرروا الاستغناء عنه رغم خطورة المرض وذلك بسبب الصعوبات المادية أو خوفا من التبعات الجزائية في حال قام أحد العاملين في قطاع الصحة بالإبلاغ عنهم. فكثيرا ما يستغني المهاجرون غير النظاميون وذوي المستوى التكويني المحدود والعاطلون عن العمل عن الرعاية الصحية والعلاج سواء في القطاع العام أو الخاص.

"الإحساس بعدم المساواة، والتعرض للتجريم والشعور بعدم الأمن يمنع المهاجرين من طلب العلاج خوفا من أن يُطلب منهم الاستظهار بترخيص الإقامة" د.ل. قريوج، أطباء من العالم. Médecins du Monde.

---

<sup>85</sup> SANSONETTI Silvia, 2016 "Female refugees and asylum seekers: the issue of integration", Policy Department for Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p, p35.

## 1. العوائق التي تمنع المهاجرين من التمتع بالرعاية الصحية

سرد مهنيو الصحة الذين شملهم الاستطلاع الحواجز التالية التي تحول دون حصول المهاجرين على الرعاية الصحية:

بالنسبة للمنظومة الصحي: فالأمر متعلق بمشكلة انعدام أو نقص الموارد المالية إذ تعاني منظومة الصحة العمومية من نقص في التمويل، والافتقار إلى سياسات صحية شاملة وعدم وجود نصوص قانونية دقيقة أو تشريعات محددة وصارمة للرعاية الطبية والتكفل الصحي بالمهاجرين غير النظاميين .

بالنسبة لمقدمي الخدمات الصحية: هناك جهل بالنصوص القانونية التي تسمح للمهاجرين بالحصول على الرعاية الصحية والتي تضمن لهم الحق في العلاج في مراكز الصحة العمومية.

بالنسبة للمهاجرين النظاميين: يجهل عدد كبير من المهاجرين أماكن تواجد المراكز التي تقدم الخدمات الصحية، كما أنه ليس لهم دراية كافية بالمنظومة الصحية التي تمكنهم من التمتع بحقهم الأساسي في العلاج.

-بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين: قد يخشون من سوء معاملة الموظفين ومن احتمال إقدام مقدمي الخدمات الصحية على الإبلاغ عنهم و احتمال القبض عليهم أو ترحيلهم<sup>86</sup>.

عموماً، إن الحواجز اللغوية والثقافية وصعوبات التواصل وضعف الاستقبال والممارسات التمييزية من جانب العاملين في المجال الصحي، والعنف الذي يمارسه المرضى التونسيون عندما يحضرون إلى مراكز خدمات الصحة العامة يحرمهم من الحصول على الرعاية الصحية. قد يرجع ذلك أيضاً إلى القوانين التي تقيد التمتع بالرعاية الصحية لفائدة المهاجرين استناداً إلى وضع الهجرة، حيث لا تكون الخدمات ميسورة التكلفة ولا يكون المهاجرون مؤهلين للحصول على إعانات الدولة المقدمة للمواطنين التونسيين. كما تتطلب السياسات المعمول بها في قطاع الصحة العمومية الوفاء بمعايير الخدمة المسبقة التي تعتبر مستحيلة بالنسبة للمهاجرين، مثل توفير بطاقة الهوية الوطنية أو أي شكل آخر من أشكال الهوية التي قد يواجه المهاجرون صعوبة في الحصول عليها.

حول سؤالنا عن الفئات التي تتمتع فعليا بخدمات الصحة العمومية وبالتغطية الاجتماعية، أفادنا موظفو الصحة المبحوثين أنه في الواقع

---

<sup>86</sup> SANSONETTI Silvia, 2016 "Female refugees and asylum seekers: the issue of integration", Policy Department for Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p, p35.

فقط الطلاب الأفارقة والعاملين الذين لديهم عقود عمل هم المشمولون بالضمان الاجتماعي ويمكنهم الوصول إلى خدمات الصحة العمومية التونسية.

تتكاتف الحواجز القانونية، الثقافية، اللغوية والتواصلية مع هشاشة الوضع المعيشي وظروف العمل للإنسانية للمهاجرات الأفارقة إضافة إلى صعوبة التمكن من الانتفاع بالخدمات الصحية والاجتماعية وكل أشكال العنف التي تعرضت لها المهاجرات خلال رحلتهم إلى تونس لتؤثر سلبا على صحتهم وتعرضهم لمخاطر الإصابة بعدديد الأمراض وخاصة منها الأمراض النفسية والعقلية .

أمام كل هذه العوائق المذكورة سلفا، تلجأ المهاجرات إلى منظمات المجتمع المدني لطلب الدعم والمساعدة. نذكر من بين هذه المنظمات الهلال الأحمر التونسي، أطباء من العالم Médecins du Monde ، كاريتاس CARITAS، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمة الدولية للهجرة Organisation Internationale des Migrations (OIM) . مع ذلك ورغم دعم منظمات المجتمع المدني، تبقى المهاجرات وخاصة منهن الأمهات في حاجة ماسة للرعاية الصحية الدقيقة ومتابعة صحة أطفالهم من طرف الأطباء المختصين خاصة وأنهن لا يتمكن من اللجوء للقطاع الخاص نظرا لارتفاع تكلفته .

"شخصيا، أعتقد بأن المهاجرين والشعوب المتنقلة يتمتعون بلياقة عالية جسديا وعقليا واجتماعيا ويمكنهم المساهمة بشكل فعال في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لأوطانهم وللدولة المضيفة كذلك، لكن لا تتاح لهم الفرصة ليكونوا كذلك". ألكسيا، 33 سنة، أصيلة النيجر، هاجرت في الأصل لمتابعة دراستها الجامعية في تونس وتعمل الآن في مقهى بعد انقطاعها عن الجامعة .

## 2. الخدمات الصحية المتوفرة والتي يمكن للمهاجرين

### التمتع بها

- الهياكل الصحية التابعة للمستويات الثلاثة الأولى: مراكز الصحة الأساسية، المستشفيات الجهوية والمستشفيات الجامعية.
- البرامج الوطنية للصحة العمومية: مثل البرنامج الوطني للصحة الإنجابية والتنظيم العائلي، البرنامج الوطني للتلقيح، الطب المدرسي والجامعي، البرنامج الوطني لمكافحة مرض السل والبرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة .

رغم أن هذه البرامج لا تقصي المهاجرين إلا أن أولوية التمتع بها تبقى للمواطنين التونسيين كما أنه هناك نقصا فادحا في تداول المعلومات حول هذه البرامج إذ يجهل وجودها عدد كبير من المهاجرين و المهاجرات .

## دور منظمات المجتمع المدني في ضمان حقوق المهاجرين

### 1. الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني

#### لفائدة المهاجرين

قدمت عديد منظمات المجتمع المدني التونسية والدولية الناشطة في تونس، الدعم للمهاجرين على مختلف الأصعدة ولعبت ولازالت تلعب دورا محوريا في مساعدتهم. ساعدت هذه المنظمات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، بالتنسيق مع أطراف أخرى، في تغطية حاجياتهم الأساسية كالغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، العمل، السكن والمساعدة على الرجوع الطوعي إلى بلد الأصل .

"العنف المسلط على النساء المهاجرات ظاهرة منتشرة بشكل كبير في تونس وتبقى آليات الدفاع عنهم محدودة للغاية. يتدخل المجتمع المدني ميدانيا في انتظار تحرك الدولة لحمايتهم". سنوية.ك، ناشطة في مجال حقوق المهاجرين.

من بين الخدمات المقدمة للمهاجرين، ذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني التونسي والدولي المبحوثين ما يلي :

- تقديم المساعدات الإنسانية، الطبية، الاجتماعية والمالية للمهاجرات ذوات الوضعية الهشة،



- المشاركة مع المنظمات الأخرى في حملات تعبئة لإزالة العوائق التي تمنع تمتع المهاجرين بالرعاية الصحية وتحسين الخدمات المقدمة لهم وإدماجهم في المنظومة الصحية،
- الاستماع، الإرشاد، المرافقة والتوجيه والتوعية حول المشاكل اليومية للمهاجرين،
- التكفل بالحاجيات الأساسية للمهاجرين وعلاجهم اليومي وخاصة في وقت الأزمات،
- التشجيع على توفير محيط يحمي اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين،
- مساعدة المهاجرين الراغبين في العودة الى أوطانهم طوعيا (دفع العقوبات المالية، شراء تذاكر السفر...)،
- التكفل بضحايا شبكات الاتجار بالبشر (الدعم النفسي، العلاج الطبي، المساعدة على العودة الى الوطن، التوجيه...)،
- المساعدة في توفير مساكن وفرص عمل للمهاجرين،
- إعادة ربط العلاقات بين المهاجرين وعائلاتهم بالتنسيق مع أطراف أخرى،
- التوعية والمراقبة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ...

## 2. مجهودات منظمات المجتمع المدني تبقى دائما غير

### كافية دون تدخل الدولة

عبر ممثلو منظمات المجتمع المدني المستجوبون عن عدم قدرتهم على ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المهاجرين غير النظاميين دون تدخل الدولة. هذا مع العلم أن بعض المهاجرين النظاميين يواجهون أيضا عديد المشاكل الكبرى التي تمنعهم من التمتع بحقوقهم الأساسية .

"الوضع غير النظامي للمهاجرين يحول دون تمكنهم من التمتع بحقوقهم الأساسية. نحن كمنظمات مجتمع مدني، لا نستطيع ضمان كل الحقوق لجميع المهاجرين. على الأقل ومن حسن الحظ، ما تفعله منظمات المجتمع المدني على مستوى الرعاية الصحية ليس قليلا بالمرّة إذ يتمكن المهاجرين، حتى غير النظاميين منهم، من الحصول على العلاج. ولكن ماذا عن المهاجرين ضحايا التمييز العنصري الذين يتعرضون للتعنيف في الطرقات، أو الذين يتم التحرش بهم أو اغتصابهم؟ تتعرض العديد من المهاجرات للتحرش الجنسي حتى في الحداثق العمومية ولا تستطعن التقدم بشكايات بسبب وضعيتهن غير النظامية وخوفهن من الإيقاف أو السجن بسبب تراكم العقوبات (تتراكم العقوبات بمعدل 20د في الأسبوع). كل هذا يحول دون تمتع المهاجرين بحقوقهم الأساسية." ممثلة عن منظمة "أرض اللجوء. Terre d'Asile :

## الخاتمة والتوصيات

في الواقع، تعتبر الهجرة غير النظامية في تونس قطاعًا مهمًا جدًا للجريمة المنظمة، العمل القسري والاتجار بالبشر. وهذا ما تؤكدته الانتهاكات المتعددة ضد المهاجرات من جنوب الصحراء في بلدنا. فمن جهة، لا يمكن لهذا الواقع بأي حال من الأحوال أن يساعد في تعزيز صورة الفائز بجائزة نوبل للسلام، تونس، باعتبارها تجربة رائدة في مجال الانتقال الديمقراطي والتعايش مع الاختلاف. ومن جهة أخرى، تونس مجبرة على احترام قوانينها وبالتحديد الفصلين 38 و 46 من دستور 2014، والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها والتي تدعو إلى احترام حقوق المهاجرين ووقايتهم من الانتهاكات وخاصة حماية المهاجرات والقصر غير المرافقين.

أنشأت تونس هيئة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر كما تبنى مجلس نواب الشعب بالأغلبية قانونا عضويا حول القضاء على جميع أنواع العنف المسلط على أساس الجنس وقانون آخر لمكافحة التمييز العنصري، إلا أن كل هذه الإجراءات تبقى غير كافية إذ تتواصل الانتهاكات ويستمر تسليط العنف على النساء المهاجرات بل وتزداد الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة في الارتفاع بشكل مخيف.

سياسة الهجرة التقييدية المتبعة في تونس وتجريم الهجرة غير النظامية زادوا من حدة العنف الممارس على النساء المهاجرات. لهذا السبب يجب

الكف عن تجريم الهجرة غير النظامية، فنعت شخص ما بصفة "غير قانوني" يساهم في نشر الخطابات المهينة للمهاجرين ويعزز تداول القوالب النمطية السلبية ضدهم. إضافة إلى ذلك، استخدام مثل هذه العبارات يضيف الشرعية على الخطابات التي تجرم الهجرة والتي تساهم بدورها في زيادة العزلة والتهميش وارتفاع عدد الانتهاكات وسوء معاملة المهاجرين في الحياة اليومية .

الدفاع عن حقوق المهاجرين هو محور العمل الرئيسي لعدة منظمات تونسية ودولية. تعمل بعض هذه المنظمات على التعبئة بهدف الحد من انتهاك الحقوق وتركز في عملها على حقوق النساء المهاجرات على وجه الخصوص كما تتعاون مع شبكات أجنبية مدافعة عن حقوق المهاجرين. رغم كل هذه الجهود إلا أن المشاكل لا تزال قائمة بسبب تعامل منظمات المجتمع المدني مع مشكلة المهاجرين بمقاربة حقوقية تعطي الأولوية للجانب الإنساني وخاصة لاحترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين في حين تسعى الدولة إلى محاولة تحقيق التوازن بين الضغوط السياسية والدبلوماسية والضوابط القانونية .

إشكالات عديدة تطرحها الهجرة الوافدة من مختلف البلدان الأفريقية على الأفراد والمجموعات، على مؤسسات المجتمع المدني وعلى مختلف هيكل الدولة، أبرزها العنف المسلط على النساء والفتيات المهاجرات لذلك فإن التصدي لهذه الظاهرة والتكفل بضحايا العنف يجب أن يتم

في إطار مقارنة متعددة الفاعلين وتشمل عديد القطاعات وبتنسيق وعمل مشترك بين عديد الأطراف الحكومية وغير الحكومية .

## التوصيات

نورد في هذا الجزء من الورقة البحثية بعض التوصيات التي صدرت عن المبحوثين: المهاجرات، موظفو الصحة العمومية، ممثلو منظمات المجتمع المدني وبعض النشطاء المدافعين عن حقوق المهاجرين. تتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

- إرساء قوانين ضمن سياسة الهجرة تضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين؛
- دعم القدرات المعرفية للعاملين في قطاع الصحة فيما يتعلق بحقوق المهاجرين بهدف تحسين الخدمات المقدمة لهم ومكافحة التمييز الممارس ضدهم وذلك بتوعية العاملين وتكوينهم في المجالات التالية: استقبال المهاجرين، حقوق المهاجرين، كونه الحق في الرعاية الصحية، حقوق المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة، مبدأ احترام الخصوصية والسرية وحقوق الإنسان؛
- دعم القدرات المعرفية لأعوان الأمن فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وضرورة التعامل الجدي والعاقل مع الشكايات التي يتقدم بها ضحايا العنف منهم؛

- تبني استراتيجية إعلامية تهدف لتوعية المواطنين والسلطات والعاملين في قطاع الصحة وأعوان الأمن حول حقوق المهاجرين لخلق تصور إيجابي للهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء؛
- تسهيل تحصل المهاجرين على سكن، تعليم، تكوين وعمل وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي؛
- تسهيل تحصل المهاجرين على علاج الأمراض المنقولة جنسيا ونقص المناعة المكتسبة؛
- توقيع معاهدات واتفاقيات ثنائية مع دول المهاجرين الأصل لضمان حقوقهم؛
- تحسين ظروف إيواء المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء الذين يعانون عديد الأمراض والتي تزداد خطورة في ظل الظروف السيئة للإيواء، طول مدته وعدم توفر متابعة طبية منتظمة ومناسبة؛
- تنقيح التشريعات والقوانين التي تجرم الهجرة غير النظامية وإلغاء القانون المتعلق بفرض عقوبات على تمديد فترة الإقامة وتسهيل تسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين؛
- جمع أموال كافية للتكفل بحاجيات المهاجرين الضرورية وخاصة الفئة الضعيفة منهم (النساء، الأطفال، القصر غير المرافقين، المرضى، ذوي الاحتياجات الخصوصية، الأيتام، الكبار في السن...)
- دعوة المنظمات الدولية والأطراف الحكومية الشريكة لدعم تونس، التي أصبحت دولة مستقبلة لوفود كبيرة من المهاجرين، كي تتمكن من

الاستجابة للحاجيات الضرورية للمهاجرين وخاصة في الوضعيات الحرجة وكي يستطيع كل مهاجر تلقي العلاج اللازم والرعاية الصحية الكافية دون صعوبات وعلى قدم المساواة مع المواطنين التونسيين؛

• توفير موارد استثنائية مخصصة لفائدة قطاع الصحة (العمومي والخاص) للتكفل بعلاج المهاجرين واللاجئين؛

• تأمين تغطية صحية لجميع الطلبة الجامعيين بغض النظر عن جنسياتهم وعن الاتفاقيات الدولية الثنائية مع بلدانهم؛

• ضمان مجانية الفحوصات الطبية الضرورية؛

• تفعيل القانون الذي تمت صياغته سنة 2018 والمتعلق بتجريم التمييز العنصري والذي ينص على وضع آليات تمكن المهاجرين ضحايا التمييز العنصري والعنف المعنوي من تقديم البلاغات والشكاوى والنفاد إلى العدالة بسلاسة؛

• إدراج الهجرة الوافدة ضمن الاستراتيجية القطاعية للوزارات باعتماد مقاربة حقوقية؛

• دعم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تمت صياغتها في 2012 وتحسينها في أوت 2017.

• تعزيز الحوكمة والتشبيك بين مختلف الأطراف المؤسسية والجمعياتية للتجاوب مع الأزمات والمشاكل الحرجة المستعجلة والحاجيات الأساسية للفئات الضعيفة من المهاجرين واللاجئين

- إنشاء مراكز خدمات اجتماعية مخصصة لاستقبال المهاجرين مختلفة تماما عن مراكز الإيقاف التي لا تستجيب للشروط الصحية ولا تحترم الكرامة البشرية .
- تطوير نظم تواصل وآليات مجتمعية مكلفة بالإرشاد ونقل المعلومات حول وضعية المهاجرين.



## المراجع

- أشغال الجامعة الصيفية الثالثة حول الهجرة الوافدة: الهجرة الوافدة والصحة في تونس، تونس 11 – 16 سبتمبر 2017.
- أطباء بلا حدود (2005)، العنف والهجرة تقرير حول الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء في المغرب، جينيف.
- أطباء من العالم (2016) "التعبئة من أجل تمتع المهاجرين بالحقوق في الصحة في تونس- <https://doktersvandewereld-wieni.netdna-ssl.com/sites>
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، القرار 104/48 الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة: دراسة معمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، 2006.
- دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.
- سارة حنفي (2014) "تعزيز الحوكمة في مجال هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين" مشروع OIT/IRAM.
- سعيد بن سدرين، التحديات التي يجب مواجهتها لتأمين استقبال لائق للمهاجرين من جنوب الصحراء في تونس، مؤسسة فريديريك ايبارت فرع تونس.
- شعبة الأمم المتحدة لدعم المرأة، 2003، تقرير الاجتماع الاستشاري حول "الهجرة والتنقل وتأثير التنقلات على المرأة" مالمو، السويد 2 – 4 ديسمبر 2003.

القانون عدد 92 – 71 المؤرخ في 27 جويلية 1992 "لا يجب أن يتعرض أي شخص للتمييز عند الوقاية أو العلاج من مرض معدي" – الفصل 1. لازيريديس. ج (2001) "الاتجار بالبشر والدعارة: الاستغلال المتصاعد للنساء المهاجرات في اليونان" – الأوروبي .

ليلى قريوج (2016): تمتع المهاجرين بالخدمات الاجتماعية والصحية في تونس: الجامعة الصيفية الثانية حول الهجرة الوافدة في تونس – المنظمة الدولية للهجرة، المعهد الوطني للبحوث والدراسات الاجتماعية في تونس 2016 .

مجلة الدراسات حول المرأة، 8، 1: ص ص 67 – 102 بيرسون.أ (2002) الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان: إعادة تحديد الضحية وحمايتها. لندن – المنظمة الدولية ضد العبودية.

ARAISSIA Hajer, 2019, « Les réfugiées syriennes en Tunisie : Difficultés d'accès aux droits économiques et sociaux », In « Les cahiers du FTDES », Cahier N°1 Migration. pp102-117.

SANSONETTI Silvia, 2016 "Female refugees and asylum seekers: the issue of integration", Policy Department for Citizen's Rights and Constitutional Affairs, 2016. 56 p.

The International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies (IFRC), "How barriers to basic services turn migration into a humanitarian crisis". Migration Policy report. Geneva, 2016. 32 p.

بدعم من



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية  
47، شارع الحبيب بورقيبة الطابق الثاني، تونس  
الهاتف: 71 257 664 - الفاكس: 71 257 665  
البريد الإلكتروني: [contact@ftdes.net](mailto:contact@ftdes.net)